عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الاهلي

في محافظة رام الله والبيرة

2012-2018

حمدان عثمان حمدان البرغوثي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440 هـ - 2019

دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الاهلي

في محافظة رام الله والبيرة

2012-2018

إعداد

حمدان عثمان حمدان البرغوثي

بكالوريوس / جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

إشراف: د. عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس

1440 هـ - 2019

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنميــة المستدامة

إجازة رسالة

دور الصلح العشائري في تعزير السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة

2012-2018

اسم الطالب: حمدان عثمان البرغوثي

الرقم الجامعي: 21612946

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ2019/5/20 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور عبد الرحمن التميمي التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: الدكتور اياد لافي التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: الدكتور عمر رحال التوقيع:.....

القدس- فلسطين

1440 هـ - 2019

الإهداء

الى من كانت دعواتهم وقود حياتي

ورضاهم مفتاح نجاحي

و بصحبتهم تكون راحتي وهنائي

والداي

الى من سخرها الله لأن تعطي بلا مقابل

وأعطاها من اسمها ما جعلها حكيمة تحكم بأمره

وجعل حبها وودها ورضاها بقلبي محتوم بقدره

زوجتي نسرين

الى رياحين فؤادي ورفقاء دربي

الى من بصحبتهم وعافيتهم وسرورهم يطمئن قلبي

الى من استودعتهم لمن لا تضيع عنده الودائع

اولادي: رزان، رامز، وهب، الاء

إلى من تميزوا بالإخاء وبالوفاء

إلى من معهم وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

أسرى فلسطين وشهدائها وجرحاها

إقـرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أية جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:. .....

حمدان عثمان حمدان البرغوثي

التاريخ: 2019/5/20

شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

بداية أحمد الله وأشكر فضله الذي من على لإنجاز هذا العمل المتواضع ويسر لي طريقة من غير حول مني ولا قوة.

وانطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الدكتور عبد الرحمن التميمي الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي، وحمداً لله بأن يسر لي الدكتور عزمي الاطرش والدكتورة ليلى غنام (محافظ محافظة رام الله والبيرة) في دربي ويسر بهم أمري وعسى أن يطيل عمرهم ليبقى نبراساً متلألئاً في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في جامعة القدس – أبو ديس.

كما لا يفوتني التقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع اصدقائي الذين لم يدخروا وسعاً في نصائحهم ومساعدتهم لي في إنجاز هذه الرسالة..

فهرس المحتويات

إقرار.....أ

شكر وعرفان.....ب

فهرس المحتويات.....ج

المصطلحات.....ح

ملخص الدراسة.....ي

Abstract.....ك

الفصل الاول: خلفية الدراسة.....1

1.1 المقدمة.....1

2.1 مشكلة الدراسة.....3

3.1 مبررات الدراسة.....4

4.1 اهمية الدراسة.....5

5.1 اهداف الدراسة.....6

6.1 أسئلة الدراسة.....6

7.1 حدود الدراسة.....7

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة.....8

المقدمة.....8

1.2 نظريات الضبط الاجتماعي.....8

2.2 نشأة الصلح العشائري.....13

3.2 تعريف الصلح في الاصطلاح.....14

4.2 العناصر الأساسية التي يقوم عليها الصلح العشائري.....16

5.2 انواع الصلح.....16

6.2 مجالات الصلح.....17

7.2 التحكيم والقضاء وأوجه الشبه والاختلاف.....17

8.2 شروط الصلح العشائري 18
9.2 قيود الصلح..... 20
10.2 حجية الصلح العشائري 20
11.2 التعارض بين الصلح العشائري والإجراءات القانونية..... 20
12.2 مراحل فض النزاع العشائري في فلسطين 22
13.2 خصوصية الصلح العشائري..... 23
14.2 اجراءات الصلح العشائري..... 24
15.2 كفلاء الصلح..... 27
16.2 صك الصلح العشائري..... 27
17.2 اثر الصلح العشائري..... 28
18.2 الجهات المختصة بالصلح العشائري في فلسطين..... 29
19.2 الاساس القانوني للصلح العشائري في فلسطين..... 32
20.2 السلم الاهلي 33
1.20.2 مفهوم السلم الأهلي: 33
2.20.2 خصائص السلم الأهلي : 35
3.20.2 اركان السلم الأهلي 36
21.2 مقومات السلم الأهلي..... 39
22.2 دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الأهلي 43
1.23.2 التعقيب على الدراسات السابقة ذات الصلة..... 56
2.23.2 ما يميز الدراسة الحالية..... 56
الفصل الثالث: منهجية الدراسة..... 58
1.3 متغيرات الدراسة..... 58
2.3 الدراسة الإستطلاعية: 59
3.3 خصائص عينة الدراسة الإستطلاعية..... 59
4.3 الدراسة الأساسية..... 60
5.3 خصائص عينة الدراسة الأساسية 60

6.3 وصف عينة الدراسة..... 60
7.3 خصائص العينة..... 61
8.3 صعوبات البحث..... 62
9.3 منهج البحث..... 62
10.3 أدوات الدراسة..... 64
11.3 تصميم اداة الدراسة..... 65
الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة 67
1.4 السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض وما هو دورها تعزيز السلم الاهلي؟..... 67
1.1.4 مناقشة نتائج الفرع الأول من السؤال الأول..... 67
2.1.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الأول..... 68
3.1.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الأول..... 69
2.4 السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري والتي تعمل على تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟..... 70
1.2.4 مناقشة نتائج الفرع الأول من السؤال الثاني..... 70
2.2.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثاني..... 70
3.2.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الثاني..... 71
3.4 السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟..... 72
1.3.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الثالث..... 72
2.3.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثالث..... 73
3.3.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الثالث..... 74
4.4 السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟ 75
1.4.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الرابع..... 75
2.4.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الرابع..... 76

5.4 السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟..... 78
1.5.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الخامس..... 78
2.5.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الخامس..... 79
6.4 السؤال السادس: هل يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟..... 80
1.6.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال السادس..... 80
2.6.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال السادس..... 81
3.6.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال السادس..... 82
7.4 السؤال السابع: هل يوجد من رجال العشائر حسب رايكم ياخذون العمل العشائري كمصلحة مالية او يتنفعون من وراء الحلول العشائرية؟..... 82
8.4 السؤال الثامن: من يختار رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟ 83
1.8.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الثامن..... 84
2.8.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثامن..... 84
9.4 السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟..... 85
10.4 السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة بالتالي تم تعطيل القضية؟..... 86
1.10.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال العاشر..... 87
2.10.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال العاشر 87
11.4 السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟..... 88
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 90
1.5 نتائج الدراسة..... 90
2.5 التوصيات 95
قائمة المراجع والمصادر 97

الملاحق 101
ملحق رقم (1) اسماء المحكمين.....101
ملحق رقم (2) اسئلة المقابلة بصورتها النهائية.....102
ملحق رقم (3) اجابات رجال الإصلاح.....106

المصطلحات

1. الصلح العشائري:

عقد تتقابل فيه الالتزامات يعقد بإرادة الطرفين ويسفر عن النزول عن العقوبة كلها او بعضها مقابل التزامات معينة يجب على المسؤول أداءها او هو إجراء من شانه ان ينهي الخصومة والعداوة في النفوس المتنازعة، وهو كل تنازل من أصحاب الحق عن حقهم في متابعة إنزال العقوبة بالجاني سواء كان في صورة صلح او عفو سواء تضمن مقابلا للصلح او لم يتضمن (شلهوب وعبد الباقي، 2003).

2. القضاء العشائري:

بأنه أسلوب أو طريقة أو نهاج يلجأ إليه في حل النزاعات أو الخلافات معتمداً على مجموعة من المفاهيم والقيم المتفق عليها، والتي لاقت قبولاً لدى العشائر ويعتبرونها ملزمة(جرادات، 2014).

3. السلم الاهلي:

فض كل أشكال القتال والقتل، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، او تبريره، أو نشر مقالات وخطابات ومؤتمرات صحافية تعتبر التصادم حتمياً بسبب قوة العقيدة الدينية او الحزبية، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها(أبو هشهش، 2007).

4. رجال الاصلاح:

تعريف اجرائي: مجموعة من رجال الخير، يعرف عنهم التقوى والاصلاح، لهم مضمار واسع بالحنكة واستدرار عطف المتعدي عليه، او الذين حدث فيهم الحادث الخطا، مستهلين كلامهم لذوي صاحب الحق، بكلمات تمتص الغضب والانتقام.

5. تقطيع الوجه: وهو ان يعتدي احد ذوي المجني او على احد اقاربه بعد اجراء الصلح، ويعتبر هذا الاعتداء، اعتداء على الكفيل والجاهة ويسمى تقطيع الوجه، وعقوبته من اشد العقوبات العشائرية (عليان، 2012).

6. المنشد أو أبو البنات أو راعي الزينات أو أبو المستورات: هو من كبار القضاة العرفيين في القضايا الجنائية ومتخصص في النظر في قضايا العرض والكفل (عليان، 2012).

7. منقع الدم أو منهي الدم: هو الشخص المتخصص في حل قضايا الدم مثل القتل العمد وغير العمد (عامر، 2013).

8. العطوة الامنية: هي العطوة التي يقوم بها المحافظ والاجهزة الامنية في حال فشل رجال الاصلاح من اخذ العطوة من ذوي المغدور وتفرض فرضا على الجميع (عامر،2013).

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة 2012-2018، كما وهدفت الدراسة إلى الوصول إلى الاسس السليمة في تحديد رجال الصلح العشائري وطريقة معالجتهم للمشكلات وانواع المشكلات التي قد يواجهونها. وكذلك التعرف على الآليات والمرجعيات التي تطبق على رجال الإصلاح في محافظة رام الله والبيرة من خلال مقابلات شخصية واسئلة معدة سلفاً، واستمارة تم اعدادها لهذا الغرض، حيث وصل عدد المقابلات الى ثلاثة عشر مقابلة مع أهم رجال الاصلاح في محافظة رام الله والبيرة، وقد تم تعبئة وانتهت الدراسة بقائمة المراجع والمصادر والملاحق وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها ان الصلح العشائري عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد والقيم العشائرية التي لاقت الاستحسان والتفضيل من قبل الناس حيث اصبحت ذات قواعد يعترف بها القاصي والداني والصغير والكبير ويلجأ إليها افراد الشعب الفلسطيني حتى ينهون فيها مشاكلهم العلاقة دون اللجوء إلى المحاكم. وذلك لثقتهم بهذه الأعراف واطمئنانهم لعدالتها، وقوة أحكامها، ووجود الأدوات القوية والملزمة لتنفيذ هذه الأحكام من خلال الكفلاء. وان ظهور العرف العشائري كان بسبب حاجة أبناء شعبنا لوجود قانون ينظم العلاقة فيما بينهم وهذا القانون الملاذ الوحيد والمظلة الآمنة لافراد الشعب لوقت طويل من الزمن وامتد بظلاله إلى ايامنا هذه.

وفي ضوء النتائج السابقة فان الباحث أوصى بما يلي: توفير الدعم المادي والمعنوي لرجال الإصلاح والحل العشائري وللعاملين بهيئة شئون العشائر من أجل القيام بواجباتهم على أكمل وجه. وتسهيل مهام رجال الإصلاح في الدوائر الحكومية؛ للمساعدة في حل كثير من المشاكل التي تعجز عن حلها القوانين الوضعية الفلسطينية.

The role of tribal reconciliation in promoting civil peace In Ramallah and Al-Bireh governorate 2012-2018

Prepared by: Hamdan Osman Hamdan Barghouti

Superviser by: Dr. Abdul Rahman Tamimi

Abstract:

This study aims to explore the role of tribal reform in the promotion of civil peace in the governorate of Ramallah and Al-Bireh 2012-2018. The study also aimed at reaching the correct bases in determining the men of tribal reform and how to deal with the problems and types of problems they may face. Tribal reconciliation is a set of customs and traditions and tribal values that have won approval and preference by the people where it has become the same rules recognized by the minor and the small and large and used by the Palestinian people until they finish their outstanding problems without resorting to the courts. Because of their confidence in these customs and reassurance of their fairness, and the strength of its provisions, and the presence of strong tools and binding to implement these provisions through sponsors.The emergence of tribal custom was because of the need of our people to the existence of a law governing the relationship between them and this law and the only safe haven and safe for the people for a long time and extended to shade these days. In light of the previous results, the researcher recommended the following: Provide material and moral support for the men of reform and tribal solution and the staff of the affairs of the tribes in order to carry out their duties to the fullest. And facilitate the functions of men of reform in government departments; to help solve many of the problems that are unable to solve the laws of the Palestinian situation.

الفصل الاول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة:

لعب رجال الإصلاح دوراً مهما في حل النزاعات والمشاكل القبلية منذ القدم خاصة في ظل عدم بلورة سلطة الدولة والقانون، فقد كان لهم الباع والسطوة لفرض آرائهم في معالجة القضايا الاجتماعية، وللحديث عن هذا الموضوع لا بد لنا من التطرق بشكل او بآخر إلى ماهية الصلح العشائري والقضاء العشائري بشكل عام. ويختلف الاهتمام بالإصلاح والعشائر من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى اخرى طبقاً لمدى تواجد البداوة والحضارة في هذه البلاد. ولان فلسطين مرت بكثير من الحقب التاريخية فقد بدأ هذا النوع من الإصلاح في العهد العثماني والانتداب البريطاني وفترة الاحتلال الصهيوني إلى يومنا هذا.

فقد ظهر الصلح العشائري منذ زمن بعيد، واتّبع كأسلوب تحكيمي بين الخصوم لحل النزاعات، وانتشر بشكل واضح في كثير من الدول العربية والإسلامية، نظراً لحاجة الناس إليه، ونظرا لطبيعة ظروف الحياة، وما تقتضيه المصلحة العامة، وتفادياً لوصول هذه الخلافات والمنازعات إلى القضاء؛ لأن الصلح العشائري يوفر على العائلات كثيراً من الوقت والمال والجهد في حل المشكلات التي تواجهها، كما كان للصلح العشائري الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في عصمة دماء كثير من الناس وأموالهم؛ لذلك كان الصلح العشائري الملجأ الأول لكثير من الأشخاص، خصوصاً إذا توافق التحكيم العشائري مع أحكام الشريعة الإسلامية (دار الافتاء الفلسطينية، 2012).

فالقواعد العرفية لدى العشائر الفلسطينية هي بقايا ورواسب لعصر ما قبل الإسلام، وهذه القواعد والأعراف هي وليدة الحاجات والظروف الخاصة بالمجتمع القبلي، لذا نرى أنها تختلف من مجتمع قبلي إلى أخر، وذلك حسب حاجات وظروف كل مجتمع، مع العلم بأن العادات والتقاليد السائدة لدى العشائر

الفلسطينية، هي نموذج لعادات وتقاليد أبناء البادية في الوطن العربي مع بعض الاختلاف أحياناً في المسميات، والاختلاف أحياناً أخرى في العقوبات لبعض الجرائم، وترتيب هذه الجرائم حسب أهميتها من بادية إلى أخرى، ويقصد بذلك الجرائم الكبرى في العرف العشائري وهى الاعتداء على العرض، القتل، تقطيع الوجه، حرمة البيت (ثابت، 2010).

وقد عرفت القبائل العربية القضاء منذ كانت لها حاجة به وتكونت بينها مصالح، وبالتالي فإنها شادت لهذا القضاء قواعد وهي وإن كانت غير مكتوبة، إلا أنها سائدة بينهم سيادة القانون لدى الأمم المتمدنة، وأن هذه القواعد والقوانين العرفية ليست وليدة ساعة من الزمن، أو من وضع رجل واحد وإنما هي وليدة الماضي بأكمله، وخلاصة سلسلة من التجارب توارثها الأبناء عن الآباء، وتم صيانتها والحفاظ عليها جيلاً بعد جيل(ثابت، 2010).

وكما هو معروف فان المجتمع الفلسطيني متماسك في جوانبه المتنوعة، لذلك عندما يحدث خلاف بين فردين أو أكثر تتداعى الجهات الأخرى ذات العلاقة بالتدخل المساند أو المقصود أو للوساطة وحل النزاعات؛ وفي هذا السياق جاء هذا البحث ليلقي الضوء على طريقة حل النزاعات والصراعات، وكيفية طرح البدائل للمشكلات المتوارثة عن السلف للخلف خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة، والتي تستند إلى جسور عرفية مبنية ودساتير غير مكتوبة متوارثة بين العشائر والعائلات الفلسطينية خاصة بقضايا العرض والشرف وخدش الحياء والتي تعتبر من أكثر المشاكل في المجتمع الفلسطيني ويختص بها أعلى سلطة عشائرية المنشد أو أبو البنات أو راعي الزينات أو أبو المستورات مستندا إلى قاعدة عرفية لا عرض عليه شهود ثم يليها منقع الدم أو منهي الدم والذي يختص بقضايا القتل العمد وشبه العمد والخطأ والجروح وفقد أعضاء الجسم. أما المشاكل والاعتداءات الفردية والعائلية والعشائرية وقضايا حوادث السير يتم بتقدير قيمتها ماديا تحت بند القصاص من قبل مصلح عشائري أو وجيه عائلة معروف أو كبير ومختار عائلته، وأما قضايا الأراض ي والعقارات، المزروعات،

الحيوانات، السيارات، المصانع، الشركات، الأموال المنقولة وغير المنقولة، قضايا النصب والاحتيال، والسرقة فيتم البت فيها من قبل أرباب الصنعة وأصحاب الخبرة تحت بند التخمين، في حين تعتبر القضايا الأمنية قضايا مستعصية ترجع إلى عشيرة الجاني وقوة الطارد– الحق على قدر طراده–(مجلة سواسية، 2016).

فمنذ الفترة (2000–2007) عاد المجتمع الفلسطيني ينحرف وبشكل دراماتيكي سريع نحو الفلتان الأمني وفوضى السلاح والخروج عن القانون, والاحتقان الداخلي والاعتداء على الممتلكات العامة ومصالح الشعب, وتفجرت العديد من الصراعات العائلية الدموية مع تعاظم ظاهرة الحمائلية وبروز تجارة السلاح والمخدرات, وتراجع الانتماء الجماعي الوطني. هذه الجملة من التطورات الخطيرة المتصارعة قد تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي وخلخلة السلم الأهلي والأمن الجماعي كمقدمة لانزلاق المشروع الوطني ومستقبل فلسطين كلياً نحو المجهول(سرور، 2006).

2.1 مشكلة الدراسة

يمثل السلم الأهلي لخصوصية هذه البلد ووقوعه تحت الاحتلال هاجساً لكل صانعي القرار ولكافة شرائح المجتمع لما له من اثر ايجابي على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية لذا تسعى المجتمعات بشكل عام إلى توفير السلم الأهلي من خلال العديد من الادوات منها القانونية والعشائرية وفي محافظة رام الله والبيرة كونها تشكل مركز الحراك السياسي والاقتصادي للوطن وهي النافذة التي يرى من خلالها العالم الوضع الفلسطيني، تبرز اهمية السلم الأهلي والاستقرار لهذه المحافظة، وكون الباحث يعمل كنائب لمحافظ محافظة رام الله والبيرة فقد صادفه العديد من قضايا الصلح العشائري وتدخل في حل الكثير من المشاكل الحياتية التي كانت المحافظة جزء لا يتجزأ في حلها مثل هذه القضايا، وفي العديد من هذه القضايا تم التوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين الا ان الباحث لاحظ من خلال

التحدث إلى قضاة العشائر ان هناك قضايا تنتهي بالتحيز والظلم في بعض الاحيان وفي احيان اخرى هناك قضاة يرتشون لحل المشكلات بدون أي وجه حق ويضيعون حقوق الناس المختصمين. لذا سيتم تسليط الضوء في هذا البحث على دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الاهلي، حيث ان الإنسان الفلسطيني هو المكون الرئيسي للمجتمع وبالتالي الاهتمام به من اولى الاولويات، وتكمن اشكالية هذا البحث الرئيسية في الوقوف على **ماهية دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الاهلي. وعليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال التالي:**

ما هو دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر رجال الإصلاح في محافظة رام الله؟

3.1 مبررات الدراسة:

تنبع مبررات هذه الدراسة من:

– يعتبر السلم الأهلي في فلسطين بشكل عام وفي محافظة رام الله والبيرة موضوعا هاما للغاية والبحث في هذا الموضوع وما تعكسه بعض السلوكيات المتعلقة برجال الإصلاح وطبيعة هذا الدور المنوط بهم وتفحص مكنوناته ووضع الامور في نصابها الطبيعي والسليم من حيث السلوك والتعرف على رجال الإصلاح اثناء تأديتهم هذا الدور وممارساتهم واجتهاداتهم.

– بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة وجدت ان هذا الجانب لم يتطرق له الكثير من الباحثين وانما اقتصرت الدراسات السابقة على معالجة الإصلاح من عطاوي وصكوك صلح وغيرها هذا من الجانب الموضوعي.

4.1 اهمية الدراسة:

يمثل السلم الأهلي لكافة المجتمعات بمختلف مشاربها ومرجعياتها هاجساً لصانعي القرار والمهتمين بهذا المجال لما له من تأثير كبير على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- يكتسب هذا البحث اهمية خاصة بالنسبة للحالة الفلسطينية لما لها من خصوصية عن سائر المجتمعات بسبب خضوع الاراضي الفلسطينية للاحتلال وعدم تمكن السلطة الوطنية عن فرض القانون والنظام بسبب تعقيدات الاحتلال وظلم الاتفاقيات التي وقعت معه.

2- من الممكن ان يشكل هذا البحث اضافة علميه لما سبقه من ابحاث ودراسات اضافة إلى الفائدة التطبيقية في هذا المجال على ارض الواقع وخاصة في محافظة رام الله والبيرة التي اصبحت محط انظار العالم كله فقد نتمكن من خلال ذلك ان ندفع بالجهات المسؤولة إلى الاهتمام بهذا الموضوع مع ارتفاع حالات القتل بشكل ملحوظ في الآونة الاخيرة في المحافظة.

3- كشف الانتهاكات والتجاوزات القانونية، التي يرتكبها بعض رجال الصلح العشائري بحجة حل النزاعات وتحت مظلة حفظ النظام العام، واتخاذ التدابير الاحترازية.

4- تسليط الضوء على قضايا واقعية وحالات دراسية، من خلال محاكاة الواقع وقوانين الصلح العشائري، في ظل التشريعات والقوانين المقترنة بهذا النوع من الحلول بين المتخاصمين.

5- إيجاد تنظيم قانوني سليم لآلية عمل رجال الإصلاح لتحقيق السلم الأهلي بين المتخاصمين، من خلال استقراء نصوص المقابلات المختلفة وتحليلها.

6- الوصول إلى حل جذري لتسوية معضلة المزاوجة بين سلطة رجال الاصلاح، والسلطة القضائية في حل المشكلات والمشاجرات والقضايا التي يدخل فيها الصلح العشائري.

5.1 اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1. التعرف على مدى مساهمة الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي.
2. التعرف على الآليات والمرجعيات والمعايير التي تطبق عند اختيار رجال الإصلاح في محافظة رام الله والبيرة.
3. التعرف على الاسس والمفاهيم التي يعتمد عليها رجال الإصلاح في معالجتهم لقضايا الدم والعرض وغيرها.
4. تحديد المعيقات التي تواجه رجال الاصلاح في اداء دورهم لتحقيق السلم الأهلي في محافظة رام الله.

6.1 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس المرتبط بمشكلة البحث المتمثل بالآتي:

ما دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الاهلي؟

وللاجابة عن السؤال الرئيسي قمنا بتقسيمه إلى اسئلة فرعية: –

1. ما درجة مساهمة الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟
2. ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟
3. ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وقدرتها على تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟
4. ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

5. هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟
6. هل توجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله ؟
7. هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟
8. من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟
9. هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟
10. ما اكثر المعيقات التي تواجه رجال الاصلاح عند وجود قضية لحلها؟

7.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: يتحدد مكان تطبيق الدراسة في محافظة رام الله والبيرة وفي قراها ومخيماتها.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الرسالة في الفصل الأول من العام الدراسي 2019/2018.

الحدود البشرية: رجال الإصلاح في محافظة رام الله باختلاف اماكن سكنهم وتبعا لمؤهلاتهم العلمية بالإضافة إلى اهتمام الباحث بطول خبرة رجال الاصلاح المختارين.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة

الصلح العشائري مازال قائما موجودا ومعمولاً به في المجتمع الفلسطيني، لأنه يعالج كثيراً من المشكلات، ويحظى هذا الصلح بمكانه خاصة في حياة المجتمعات، لكونه حاسماً للنزاع، ويضع حداً للخصومات القائمة بين افراد المجتمع، وبالذات في الشأن الفلسطيني، فكان الحل اللجوء إلى شخصيات تتصف بالسمعة الطيبة، ونظافة اليد لحل خلافاتهم.

وبغية تحديد دور الصلح العشاري في تحقيق السلم الاهلي فقد حاول الباحث التطرق إلى عدة مواضيع تخدم موضوتع البحث مثل نشأة الصلح العشائري وتعريفه والعناصر الاساسية التي يقوم عليها الصلح العشائري وقيود الصلح وحجيته واجراءاته، ومقومات السلم الاهلي واركانه.

1.2 نظريات الضبط الاجتماعي

النظريات المتعلقة بالضبط الإجتماعي للعشائر وتطبيقاتها.

يعد (بول لانديز) من أهم رواد النظرية الوظيفية والذي اهتم فيها بدراسة مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما اهتم بالعلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية، وبينها وبين عملية الضبط الاجتماعي، وقد ذهب إلى أنه يمكن تصور النظم الاجتماعية منتظمة على هيئة متصل نظري، يوجد في أحد أطرافه التفكك الاجتماعي، وفي الطرف الآخر توجد أكثر نماذج التنظيم الاجتماعي شدة وصرامة. وبين هذين الطرفين توجد منطقة تسامح واسعة، أما الطرف الذي يوجد فيه التفكك الاجتماعي، فهو الذي يتميز بالاتجاهات الفوضوية وبالنزعات الفردية الواضحة، بينما يتميز التنظيم الصارم باعتماده على

السلطة المطلقة، بل إنه قد يصل في قوته إلى حد أن يصبح ديكتاتوريا وتتميز مكانته بأصولها الوراثية (عبد الرحمن، 2005).

وإذا نظرنا إلى التاريخ نظرة شاملة، فإننا نجد أن المجتمع نفسه يمكن أن يتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المتصل، وقد تتميز بعض الأوضاع الاجتماعية في مجتمع معين بالثبات لفترة طويلة من الزمن، والحقيقة التي تسترعي النظر، أن المرونة، أو التساهل الشديد يمكن أن يعقبهما نوع من التنظيم الصارم الموحد، والعكس صحيح، أي أن مرحلة التنظيم الصارم يمكن أن تعقبها مرحلة تتميز بالتساهل الشديد في المسائل المتعلقة بالضبط الاجتماعي سواء في مجال الأسرة، أو الدين، أو التعليم، أو النسق القانوني ذاته (القريشي، 2010)، وهنا ياتي تطبيق نظرية (لانديز) على دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي، حيث تعتبر العشائر منذ القدم وما زالت من التنظيمات الصارمة التي تحدث عنها (لانديز)، والتي أدت وتؤدي دورها بشكل كبير في المجتمعات، لا سيما في الجتمع الفلسطيني، والذي يساهم في ثبات المجتمع، والذي يعزز التقيد بالأعراف والمعتقدات والعادات والتقاليد المتعارف عليها، والتي يجب عدم الخروج عنها. وأشار (لانديز) إلى دور النظم الاجتماعية في الضبط، وهنا يظهر اتجاهه الوظيفي بوضوح، فقد ذهب إلى أن الأسرة، وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط، وإنما هناك نظم اجتماعية متعددة تعاونها في تلك الوظيفة، مثل القانون والمحاكم والمدرسة وغيرها، وأن هناك اعتمادا متبادلا بين النظم، فكل منها يكمل الآخر، وتكلم عن الأهمية النسبية لكل نظام فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزه الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمع ذاته، ومسألة الضبط تختلف أيضا من أسرة إلى أخرى في نفس المجتمع (القريشي، 2010). وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط، وإذا لم يستطع أي نظام آخر أن يأخذ على عاتقه القيام بهذه المسؤولية فإن الطفل سوف ينحرف، كما يعترف (لانديز) بأهمية القانون والحكومة في الضبط الاجتماعي، فيرى أنه حتى في تلك المجتمعات التي تتميز بالديمقراطية، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التي تحتل السلطة المطلقة في كثير من

الأنشطة، فهي تمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك والعقوبات، هي التي تدعم البناء الاجتماعي للدولة الحديثة، وقد أصبح القانون الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الحكومة عن طريقها أن تحكم وتضبط السلوك، ومن أجل هذا تتجه الحكومات الحديثة إلى تأكيد أهمية التشريع الاجتماعي في مجال الضبط الاجتماعي (القريشي، 2010). وهنا ايضا يدخل تطبيق رؤية (لانديز) في تطبيق القانون على العشائر، حيث أن وجهاء العشائر يأخذون دور القانون والتنظيم الذي يراقب ويضبط الوضع في المجتمع الفلسطيني وخاصة في جنوبه، حيث يحتكم المواطنين الى وجهاء العشائر لثقتهم بأنهم مرجعية القانون والضبط، وبالتالي يحرصون على عدم الخروج عن الاعراف المتفق عليها من قبل المجتمع(عريقات، 2018).

اما (بارسونز) الذي لا يمكن فهم نظريته في الضبط الاجتماعي دون الرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي التي ترى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص ما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون، وتعد العلاقة المزدوجة بين الأنا والآخر أساسا لتكامل التوقعات، وهنا تأتي توقعات الأفراد وما يجب أن يتوقعه الفرد عند قيامه بعمل مخل او يخالف العادات او التقاليد او الاعراف، وكل ما يتنافى مع المجتمع والذي يراقبه ويضبطه العشائر، لا سيما العشائر الفلسطينية التي هي من خلال وجهاءها تقوم بفرض الأحكام والعقوبات المناسبة للأفراد الذين يخرجون عن الاعراف أو المعتدين على ممتلكات الغير أو غيرها، وذلك ما يحدث فعلا لدى وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية، حيث يجب أن يتوقع المواطنون لدى الخروج عن الاداب أو العادات أو التقاليد والأعراف وعند الإعتداء أو أي عمل إجرامي او غيره، يجب أن يتوقعوا الإحتكام الى العشائر ووجهاء العشائر للإقتصاص منهم وإعادة الحقوق الى أصحابها. وأخيرا لا بد من ذكر أن النظرية الوظيفية البنائية تؤكد على فكرة الامتثال، بإعتبارها العملية التي يتم عن طريقها الخضوع للقواعد والمعايير السائد في المجتمع، ومن هنا أهتم (بارسونز وفيبر) بالضبط

الاجتماعي من حيث كونه متصلاً بالإمتثال للمعايير، وقد أهتم (فيبر) بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث بين أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية (الصالح، 2004)، ولم يستخدم ماركس في نظرية الصراع مصطلح الضبط الاجتماعي، وإنما عالجه في إطار نظريته القائمة على إعتبار الإنتاج الاجتماعي هو حجر الأساس للمجتمع، وبذلك فإن الضبط الاجتماعي عند ماركس يعني إكراه الناس على إتباع معايير وأساليب معينة مستخدماً في ذلك السياق مصطلحات مباشرة مثل، الإستغلال والقهر والسيطرة، حيث تحيز ماركس الى الطبقة العاملة التي تتلقى أثار الضبط الاجتماعي، ودعا الى إسقاط الطبقة المسيطرة والتي تمارس عملية الضبط (عبد الرحمن، 2005)، اما (جورج هومانز) فقد استخدم في نظريته للضبط الاجتماعي مدخلا كليا ينظر إلى النسق في حالة توازن ويسوده الاستقرار النسبي، وفي أحيان أخرى، عندما يصاب النسق بتغيرات سريعة ومستمرة، يكون في حالة من انعدام التوازن، ولا يركز (هومانز) في نظريته على البناء الاجتماعي ذاته، وإنما على مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتحقق توازنه، وتوصل (هومانز) إلى أن علاقات الاعتماد المتبادل والتفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد الضبط في المجتمع، فالضبط الاجتماعي ليس جزءاً منفصلا عن النسق الاجتماعي، وإنما يكون منبثقا عنه أو مفروضا عليه. وذهب (هومانز) إلى أن المعايير والقيم وحدها لا تفسر الفعل الاجتماعي، وإنما يضاف إليه التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الاجتماعي (زكريا، 1998).

وتعتبر العشائر الفلسطينية وخاصة في جنوب الضفة الغربية من أهم مكونات النسق الإجتماعي الفلسطيني، بل وتعتبر من أهم المكونات التي تضبط سلوك المواطنين من خلال وجهاء العشائر الذين يمثلون القانون المدني في القرى والمناطق المختلفة، وهي من أهم القوى التي تحقق الاستقرار والتوازن في جنوب الضفة الغربية، والتي يحافظ من خلال وجهاءها مع المكونات الأخرى على البناء الإجتماعي الفلسطيني.

اما عن نظرية الضوابط التلقائية فلقد اهتم (سمنر) في كتابه عن (الطرائق الشعبية) بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي، وخصوصا ما تعلق منها ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية، وهو يقول بهذا الصدد: "إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع، وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال المتعاقبة". أما عن السنن الاجتماعية، فهو يرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها، وهو لا يرتبط بأية سلطة، ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند (سمنر) تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي، كما تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة وتعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية. وللأعراف أهمية بالغة عند (سمنر)، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين، والنظام عبارة عن فكرة وبناء، ويفرق (سمنر) بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة أي القوانين. وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حدا فاصلا بين الأعراف والقوانين، وأن الفرق بينها يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية (القريشي،2010).وهذه الجزاءات العرفيه يحتكم اليها المواطنين عند وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية، ويحكم وجهاء العشائر ورجال الإصلاح بناء عليها، فالاعراف والسنن الشعبية المتفق عليها والمتداولة في المجتمع الفلسطيني، يجب أن لا يخرج عنها المواطنين، وكل من يخرج عنها يوجد له عقاب يتناسب معها، فمثلا يمكن ان يقاطع فرد او عائلة معينة ولا يتعامل معه في إحدى قرى جنوب الضفة بسبب محاولة إلصاق تهمة لأحد الأفراد أو المواطنين وإساءة سمعته، فكل قضية لها ما يناسبها من الأحكام العرفية (الأعرج، 2008).

ومن النظريات الحديثة التي تتعلق بالدراسة، نظرية المقاومة والتي ظهرت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين والتي من أشهر منظريها (جيرو، أرونتير، والس)، حيث تشير النظرية الى أن المدرسة في

المجتمعات الرأسمالية تستخدم كأداة لحمل الناس على الطاعة والإذعان والقبول بالنظام القائم، والعمل على تأمين إستقرار الطبقة الحاكمة، وتأمين قبول ثقافتها كثقافة سلطوية، وحتى أنها تصل الى المراقبة الدائمة لأفكار الطبقة المحكومة، ومن الأمثلة على ذلك استخدام وسائل الإعلام ومراكز التدريب والإنترنت في المدرسة (الحسن، 2005).

2.2 نشأة الصلح العشائري:

تاريخ نشأة الصلح العشائري قديم بقدم الزمن، فمنذ خلق الإنسان على هذه الارض، ودبت الخلافات والنزاعات، كانت الحاجة ملحة لوجود ضوابط تنظم حياة هذا الإنسان وتحكم تصرفاته وسلوكه، فكانت أول الخلافات في تاريخ الإنسان قتل قابيل لاخيه هابيل، وبعدها استمرت الصراعات بين بني البشر (عليان، 2012).

كما تجلى الصلح العشائري في حياة القبائل العربية وذلك لحاجتها لحل المشكلات، وفض الخصومات التي تعترضها؛ وفق اسس ومبادئ تتناسب مع عاداتها وتقاليدها وأعرافها السائدة في ذلك الوقت، فكان الصلح العشائري بمثابة القانون الذي يحكم تلك القبائل، فهو مبنى على قواعد قوية ونظم متينة، ناتجة عن تجارب ناجحة، وخبرات طويلة في حل الخلافات توارثتها القبائل جيلاً بعد جيل. وعلى الرغم من أن القواعد والانظمة في تلك الفترة لم تكن مكتوبة أو مدونة، إلا أنها كانت تمثل قوانين صارمة وشديدة، تلتزم معظم القبائل بتنفيذها، وتطبيقها في جميع المشكلات التي تواجهها(عامر، 2013).

وقد اشتهر في الجاهلية كثير من الحكماء والقضاة وأهل الاصلاح، منهم على سبيل المثال لا الحصر، العلاء بن حارثة، والاقرع بن حابس، وهاشم بن عبد المطلب، وابو بكر عبد الله بن عثمان ابو قحافة الذي عرف بأنه قاض للدماء. ولما جاء الاسلام ألغى العادات والاعراف القبلية والوضعية التي تتناقض مع تعاليمه، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وأخضع المتبعين، هذه الاعراف من العرب

وغيرهم إلى التشريعات الربانية، كما أنه أبقى العادات والاعراف الحسنة، وحافظ عليها واثنى على من يتصف بها كالامانة، الشجاعة، الشهامة وإكرام الضيف ونجدة الملهوف وعون المحتاج والفقير (قيطة، 2010)، فقد حث ديننا الحنيف على الاخذ بالعرف الحسن، لقول الله تعالى: " خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين" (سورة الاعراف: الاية 199).

يلاحظ ان الاسلام عالج مناحي الحياة كافة، عن طريق تطبيق العدل والمساواة، وتوضيح الحقوق والواجبات، وإحقاق الحق، وإزهاق الباطل، وقد كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أول من تولى القضاء في الاسلام، فقد أمره الله تعالى بأن يحكم بين الناس بالعدل لقوله تعالى: " **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً**"(سورة النساء، الاية: 105)، فكان نهج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، واصحابه، رضوان الله عليهم، والخلفاء الراشدين، الاحتكام لكتاب الله، وسنة رسوله واجتهاد الفقهاء بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم، إلى الرفيق الاعلى.

وانتشر الصلح العشائري بعدئذ، وامتد بشكل كبير وواضح في كثير من الدول التي عدته اساس فض النزاعات، وحل الخلافات، وإرجاع الحقوق إلى اصحابها، مثل تركيا وبلاد الشام، ففي فلسطين بعد الصلح العشائري من اهم المرجعيات التي يرجع اليه غالبية ابناء الشعب الفلسطيني، وهو بالنسبة اليهم مقدم على القضاء في المحاكم، لما له من دور كبير وواضح في حقن الدماء، وحل الخلافات قد يستغرق البت فيها من قبل المحاكم أشهر وسنوات (شندي، 2011).

3.2 تعريف الصلح في الاصطلاح:

الإصلاح مهمة الانبياء، عليهم السلام، ووظيفة الأولياء، فقد اورد الله جل وعلا، في كتابه الكريم عن شعيب، عليه السلام، قوله: "... **قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً ۚ**

وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (سورة هود: الاية 88).

والصلح في الاصطلاح: هو معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين، وهو عقد وضع لرفع المنازعة بعد وقوعها بالتراضي(المعجم الوسيط، 2011).

ويراد بالصلح في الاصطلاح انه ((معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين، وهو عقد وضع لرفع المنازعة بعد وقوعها بالتراضي))(جرادات، 2014).

وقد اتفق الفقهاء على أن الصلح عقد من العقود كما ورد في التعريف، ولكن يرى جمهور الفقهاء أن عقد الصلح ليس عقداً مستقلاً قائما بذاته في شروطه وأحكامه، بل يختلف عن غيره، حيث تسري عليه احكام أقرب العقود اليها بحسب مضمونه، فمثلاً الصلح عن مال بمال يعتبر في حكم البيع، والصلح على مال بمنفعة في بدء حكم عقد الاجارة، والصلح على نقد بنقد، فله حكم الصرف، والصلح عن مال معين موصوف بالذمة في حكم السلم، كما الصلح في دعوى الدين بأن يأخذ المدعي أقل من المطلوب ليترك دعواه يعتبر اخذاً لبعض الحق وإبراء عن الباقي(أبو عربيان، 2010).

أما الصلح العشائري فهو: التسوية بين المتخاصمين وإيصال الحق إلى صاحبه عن طريق رجال العشائر.

وهناك فرق بين الصلح العشائري والقضاء العشائري، فقد يظن البعض بأن الصلح العشائري هو القضاء العشائري، ولكن في الحقيقة أن لكل واحد منهما معنى مختلفاً، فالصلح العشائري سبق وعرفناه على أنه التسوية بين المتخاصمين، وايصال الحق إلى صاحبه عن طريق رجال العشائر أما القضاء العشائري فهو قضاء رسمي ينظم عادة بموجب قانون خاص، أو له اساساً في القانون، يقوم عليه أشخاص يمتلكون صفات وكفاءات خاصة، ويطبقون الاعراف المتوارثة (محمد علي، 2011).

كما أن الصلح العشائري فيقصد به ((التسوية التي يتفق عليها المتخاصمون واحقاق الحق وازهاق الباطل من خلال اعتماد مجموعة من الاسس او النظم او القواعد المتوارثة جيلاً بعد جيل واصبحت معتمدة بين الناس)) (جرادات، 2014). ويذكر ان الصلح العشائري يبرم على تحقق شروط معينة.

4.2 العناصر الأساسية التي يقوم عليها الصلح العشائري:

يقوم الصلح العشائري على عناصر اساسية تعتبر العمود الذي يرتكز عليه هذا الصلح وهي:

1- وجود قضية متنازع عليها، وهي محل الصلح العشائري.

2- رضا الخصمين بالحكم، وهو العنصر الاساس في الصلح العشائري.

3- قبول المحكم للسير في إجراءات الصلح وإصدار الحكم.

4- شروع الحكم في إجراءات الصلح.

5- صدور الحكم في القضية المتنازع عليها.

6- إلزام الخصمين بالحكم الصادر عن المحكم.

7- مطابقة حكم المحكم للشرع (الكيلاني وتفاحة، 2012).

5.2 انواع الصلح:

ينقسم الصلح باعتبارات متعددة إلى انواع مختلفة تبعا لتلك الاعتبارات

اولا: - باعتبار العاقد وينقسم إلى اربعة انواع: -

1- الصلح بين المسلمين واهل الحرب بعقد الهدنه.

2- الصلح بين اهل العدل واهل البغي.

3- الصلح في الاحوال الشخصية ومنها الصلح بين الزوجين.

4- الصلح في المعاملات بين المتخاصمين في الاموال (عليان، 2012).

ثانيا: - باعتبار المقابلة والعوض:

1- الصلح بمقابلة الشيء، كان يجري الصلح على المال، وهذا مثل ان يدعي شخص على اخر فيقر المدعي عليه بدعوى ثم يصالحه بمبلغ من المال.

2- الصلح بدون مقابله الشيء، وذلك كالعفو عن القصاص فلا يستحق المجني عليه او ذووه شيئا (شلهوب وعبد الباقي، 2003)

6.2 مجالات الصلح:

انطلاقا من مفهوم الصلح، نستطيع القول انه يشمل العقود المالية، وقضايا الاحوال الشخصية، والمهادنة بين الدول الاسلامية وغيرها من الدول، ومسائل الجنايات والديات.

الصلح والتحكيم

- الصلح يتم بين الطرفين بتنازل كل طرف عن جزء من حقوقه، وتتم بذلك المصالحة بواسطة طرفي النزاع، ودون محكم أو قاضى ولكن لا يمنع أن يتدخل بالمصالحة أحد الوسطاء.

- التحكيم هو قيام المحكم بمهمة القضاء لفض النزاعات، وبالتالي فإن الصلح والتحكيم وسيلتان لفض النزاعات (عفلوك، 2016).

7.2 التحكيم والقضاء وأوجه الشبه والاختلاف

- التحكيم يتم بإرادة الفرقاء واتفاقهما أو بموجب شروط عقدية.

- القضاء حق عام يستعمله الخصم دون حاجة للحصول على موافقة خصمه.

– التحكيم يقوم على أساس سلطان الإرادة.

– المحكم يختاره الطرفان أما القاضي فإن من يعينه الدولة.

– حكم المحكم بناء على قواعد العدالة والإنصاف، أما حكم القضاء فإنه يتم بناء على قواعد قانونية (عفلوك، 2016).

8.2 شروط الصلح العشائري

يقوم الصلح العشائري بالاعتماد على توفر الشروط الاتية:

1- رضا الخصوم:

اي امتثال الخصوم لما يفرضه المحكم المصلح الذي اتفق الخصمان عليه محكما واقرارهم بما يحكم به واكتساب حجيته امام الطرفين.

2- صدور حكم الصلح ممن هو اهل للتحكيم

ولا بد ممن يقبل به الطرفين للتحكيم في الصلح، ان يمون اهلا له من خلال توافر شروط معينة منها، كونه بالغا، عاقلا، حرا، رشيدا، مقبول الفتوى.

والمتفق عليه ان هناك امور معينة تدخل في مجال الصلح ولا يصلح لغيرها ومنها الحقوق المالية ومما يصلح جبره بالاموال يصلح فيه العفو والابراء، ويخرج من ذلك مما هو حق لله كالزنى والخمر والقصاص، ويقتصر الامر على حفوف المتخاصمين (سعيد، 2011).

فالضوابط الواجب توافرها في الصلح العشائري وشروطه شرعا فهي تعتمد على الشروط السابقة وفيما يلي شرح واف عنها:

الشرط الاول: رضا الخصوم بالصلح العشائري والمصلح الذي يصدر الحكم:

اتفق الفقهاء على أن رضا الخصوم بالصلح العشائري وتنفيذ كل ما يطلب المصلح للفصل في خصومتهم هو شرط مهم للزوم الصلح وحجيته، وذلك في حال كان المصلح غير معين من قبل جهة رسمية كالإمام أو القاضي، أما اذا كان المحكم – المصلح – معيناً من جهات رسمية كالامام أو القاضي، فلا يشترط رضا الخصوم بالصلح والمصلح، لأنه نائب عنها، ويكتسب حكمه الحجية بذلك التعيين او التوليه، ويعتبر الفقهاء الرضا بالحكم توليه له، وهي في حق الخصوم بمنزله تقليد وتعيين الامام له، ويجب رضا جميع الخصوم؛ لأن رضا بعضهم دون بعض لا ينعقد به الصلح، ولا يلزمهم بالحكم ولا يمكن اعتباره حجة.

الشرط الثاني: ان يتفق الخصمان على التراضي به إلى حين الحكم، فإن رضي احدهما دون الآخر، او رضيا به ثم رجعا، أو رضي احدهما بطل تحكيمه، ولم ينفذ حكمه سواء أحكم للراضي او للمراجع ".

الشرط الثالث: أن يصدر الحكم في الصلح العشائري ممن هو أهل للتحكيم:

فإن من الشروط الواجب توافرها في الصلح العشائري أن يكون المحكم– المصلح– أهلا للتحكيم، وهذا باتفاق الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في ضوابط تلك الاهلية على أقوال:

القول الاول: ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلية؛ وهو أن يكون المحكم على صفة يصلح للقضاء مطلقاً، فقد قال ابن أبي الدم الشافعي: " ويشترط في المحكم ان يكون حرأ، بالغاً، عدلاً، مقبول الفتوى، عالماً بالشريعة، والضابط فيه أن يكون على صفة يجوز للإمام أن يوليه القضاء مطلقاً.

ويستدل بهذا القول على أن المحكم بين المتخاصمين بمنزلة القاضي، لأنه لا يصلح تولية المحكم الذي لا يصلح للقضاء(الكيلاني وتفاحة، 2012).

9.2 قيود الصلح

1- عدم رجوع الخصوم على حكم الصلح، لانهما رضيا بحجيته ولمن افتى به.

2- صدور الحكم باتفاق الطرفين، ولا ينفذ الحكم ان كانت اراء المحكمين متعددة عندما يكون هناك اكثر من حكم ولا يكتفي صدوره بالأغلبية ان كان المحكم اكثر من فرد.

3- ان لا يكون الصلح مما يخالف نصوص واحكام الشريعة الاسلامية الثابتة(عواد، 2014).

10.2 حجية الصلح العشائري

لقد وردت حجية الصلح العشائري في الكثير من آيات الكتاب المجيد والاحاديث النبوية الشريفة، ونذكر منها ((**وَإِنِ امرأة خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً**)) (سورة النساء / الاية 128) وكذلك قوله تعالى ((**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**)) (سورة الاعراف / الاية 199).

11.2 التعارض بين الصلح العشائري والإجراءات القانونية

بالامكان تلخيص مظاهر اعاقة اجراءات الصلح العشائري للإجراءات القانونية الرسمية لانصاف الضحية بالاتي:

1- لما كان العرف الاجتماعي العشائري يمثل عادة درج الناس على اتباعها والالتزام بها، بالنظر إلى انتمائهم ضمن مجموعة عشائرية، فان عدم الركون اليها قد يعرض الضحية إلى الاستهجان الاجتماعي، تفسر على اساس التعالي واحتقار المنظومة الاجتماعية العرفية وروح الجماعة

واضعافها، وهذا الامر بحد ذاته قد لا يعرض الضحية في محيط عشيرته إلى الاستهجان فقط، وانما يصل احيانا إلى التخلي عنه في مشكلات اخرى قد تتعرض لها الضحية مستقبلا، او ينال من اعتباره الاجتماعي العشائري واضعاف مكانته، الامر الذي يفوت فرصة انصاف الضحية وجبر الضرر الذي اصابه واكراهها إلى الركون إلى الصلح، وعدم بلوغها الاطمئنان النفسي المتأتي من احساسه بجبر الضرر الذي اصابها(عفلوك، 2016).

2- كثيرا ما يكون الصلح فيه تنازلا من الضحية عن الكثير مما كان يرغب في استيفاءه وتحقيقه جبرا ماديا او معنويا وانصافا عادلا، ورضوخه لمجاملات وجهاء عشيرته مع وجهاء العشائر الاخرى بصفتهم محكمين او خصماء، ذلك ان المحكمين والوجهاء يضعوا في اعتبارهم، ان انقضاء القضية محل الفصل والصلح التي اجتمعوا لاجلها، لا يعني عدم اجتماعهم ومجالستهم في قضايا اخرى قد تتبادل بها الادوار من خصم إلى محكم وبالعكس(حرارة، 2018).

3- ان الصلح يجب ان يقترن بالرضا في وجدان الضحية، الامر الذي يعيدها إلى محيطها الاجتماعي عضوا طبيعيا وفعالا، الا ان ما ذكر من المظهرين انفا، يتعارض مع هذه الغاية المهمة التي تسعى قوانين انصاف الضحية إلى تحقيقها، وهذا ما يعد من اهم غايات جبر الضرر وانصاف الضحية، أي تأهيلها ودمجها اجتماعيا واعادة ثقتها بالمجتمع ونظامه القانوني العادل(حرارة، 2018).

4- غالبا ما يقترن التعويض او أيا كان الحكم الذي يصدر في جلسة الفصل العشائري في قضية معينة باعتبارات المجاملات بالتي تتعلق بعشائر الشيوخ والوجهاء والمحكمين الجالسين حيث انهم غالبا ما تربطهم علاقات اجتماعية من خلال اجتماعهم في جلسات مماثلة في قضايا اخرى، حيث يتم التساهل في نوع او مقدار التعويض او جبر الضرر وهذا امرا شائعا، الا انه ليس غالبا بحسب شدّة الجريمة او الضرر الحاصل وظروف القضية.

5- يحصل عادة في العرف العشائري عندما يتم الفصل بنزاع معين ان يختلط هدف التعويض للضحية بالردع الخاص والانتقام او الردع العام، وهذا الامر لا يتحقق غاية التعويض ورأب الصدع بين شخص الضحية والمجتمع، لان التعويض غاياته واجراءاته وابعاده النفسية للضحية وعلاقتها بالمجتمع القريب الواسع هذا من جهة، ومن جهة اخرى، له ابعاد انسانية اجتماعية وقانونية تنعكس على استقرار المجتمع وعدم وجود فجوات نفسية بين افراد المجتمع كضحايا وعموم المجتمع، لان في ذلك اخطارا تهدد بنشوء ضحايا اخرى جراء ذلك، في حين ان الردع الخاص او احيانا الانتقام العشائري وكذلك الردع العام لها غايات اخرى لا تخدم الضحية ولا يحقق غايات جبر الضرر وانصافها (عفلوك، 2016).

12.2 مراحل فض النزاع العشائري في فلسطين

وتتمثل اجراءات فض النزاع العشائري بالمراحل الاتية:

1- تنبيه المعتدي: وهو إشعار المعتدي عن طريق شخص او اكثر محايد، بجرمه وضرورة النزول إلى احقاق الحق وتحمل تبعة خطأه في خلال مدة معينة قصيرة وبعكسه يتم ارغامه بالقوة القسرية (عفلوك، 2016).

2- الدكَّة: ويتم اللجوء إلى استعمال القوة والقهر من قبل رجال اولي بأس ينتمون إلى عشيرة الضحية، وذلك بوسائل التهديد المختلفة بجوار محل سكنى المعتدي في الهواء، كإنذار نهائي للجلوس في مجلس الاتهام والحكم(يحيى، 1991).

3- العطوة: ويراد بها المهلة التي تمنح للتحضير والركون إلى احقاق الحق في حالة اذعان المعتدي وعشيرته إلى الانذار او الدكّة(زكي، 1978).

4- الفصل: وهو اليوم المعين للتجمع في مجلس الفصل في القضية والحكم في النزاع، ويتم في منزل المجنى عليه المعتدى عليه، او الضحية من باب رد الاعتبار ورفع شأنه الاجتماعي وارضاءه، ويتم الفصل بحضور شيوخ عشائر ووجهاء يجلبهم الشيخ المحكّم معه في مواجهة شيخ عشيرة الجاني المعتدي، ومن ثم اصدار حكم غالبا ما يتعلق بتعويض مالي او مادي لتعويض الضحية اوذويها (عفلوك، 2016).

5- شدّ الراية: وهو توثيق ما تم الاتفاق عليه واسباغ الصيغة الدينية عليه، وذلك باسناده إلى الرسول الاكرم (صلى الله عليه وسلم) وآل بيته الاطهار (عفلوك، 2016).

6- تنفيذ الحكم: وعندما يكون التعويض ماليا يتحمل الجاني ثلثه، ويتحمل افراد عشيرته الثلثان المتبقيان، وتقسم على الافراد البالغين في العشيرة من قبيل التضامن الاجتماعي العشائري والمؤازرة (زكي، 1978).

وفي احيان معينة يكون الحكم، اي الفصل العشائري غير مالي او مادي، وانما اجراء قسري كإخلائه من مكان اقامته الاعتيادية واجلائه قسرا ليغادر او يهاجر إلى محل سكنى اخر لتلافي دون عودة نشوب النزاع بين الخصمين او بين ذويهما (ثابت، 2010).

13.2 خصوصية الصلح العشائري

يعتبر الصلح في الاعراف العشائرية، سيد الاحكام بلا منازع. وهو من اهم الاجراءات العشائرية في انهاء الخصام وازالة ما علق في النفوس من الاثار النفسية للجريمة او المشكلات التي تواجه افراد المجتمع، وفتح المجال امام استئناف علاقات تقوم على اسس جديدة من التسامح والود والوئام. وعليه, فان معظم القضايا العشائرية بين الاطراف المتنازعة تنتهي باجراء الصلح. فالصلح عقد تتقابل فيه الالتزامات، يعقد بادارة الطرفين ويسفر عن النزول عن العقوبة، كلها او بعضها، مقابل الالتزامات معينة

يجب على المسؤول اداءها. وهو اجراء من شانه ان ينهي الخصومة والعداوة في النفوس المتنازعة. وهو كل تنازل من اصحاب الحق عن حقهم في متابعة انزال العقوبة بالجاني سواء كان في صورة صلح او عفو، سواء تضمن مقابلا للصلح او لم يتضمن (شلهوب وعبد الباقي، 2003).

14.2 اجراءات الصلح العشائري.

ان القضايا الكبرى عند العشائريين لا بد فيها من اتخاذ اجراءات عاجلة لتطويق النزاعات ووقف ردود الفعل التي تتبع ارتكاب الجرائم خاصة جرائم القتل والعرض.

ورغم ان العشائريين قد اعتادوا على اتخاذ اجراءات العطوة والجاهة والصلح في اغلب القضايا البسيطة، وفي كل القضايا الخطيرة، الا ان الدقة واهمية هذه الامور تزداد عندما تكون القضية من صنف القتل او العرض او تقطيع الوجه واختراق حرمة البيت. كما ان أي اخلال في اتباع الاعراف قد يؤدي إلى مزيد من المشاكل والتعقيدات. وعادة ما تجري اجراءات الصلح على النحو التالي (التل، 1997):

1. الاتصالات الاولية

بعد الموافقة على العطوة واختيار اعضاء الجاهة، تبدا اجراءات الصلح العشائري وفقا للترتيب التالي : يجري كبير الجاهة الاتصالات الاولية مع ممثل عشيرة المجني عليه, وقد يكون هذا الممثل شيخ العشيرة كلها، وقد يستعين كبير الجاهة بشيوخ اخرين اذا واجهت مهمته صعوبات في المحادثات الاولية، ويبقى الضغط مستمرا على اقارب المجني عليه حتى يقبلوا بمبدا اجراء الصلح.

ومتى لمس الوسطاء نية الصلح فانهم يخبرون عشيرة الجاني بذلك لتقوم بدورها بالتشاور في ما بينها واتخاذ التدابير اللازمة لهذه الغاية. وعندها تلقى المساعي نصيبها من النجاح تؤلف هيئة الصلح (الجاهة) من وجهاء القوم. وتبدا اجراءات الجاهة وعملها بالاتصال بالوجهاء والاعضاء فيها والمدعوين, لتحديد مكان وزمان التجمع والانطلاق.

2. تحديد الزمان والمكان.

يعين المتوسطون بالصلح، الجاهة، بالاتفاق مع اهل الجاني، مكانا ويوما معينا لاجراء الصلح ومراسيمه، ويعلنونه للطرفين المتخاصمين. يتهم اقارب الجاني عندئذ بجمع عدد من المشايخ ذوي الوجاهة في العشيرة ومن غير العشيرة ان امكن.

3. اجتماع وتكامل اعضاء الجاهة

عند اجتماع الجاهة في المكان والزمان المحددين، وغالبا ما يكون في مضافة رئيس الجاهة او في بيته، وحين يكتمل عددهم، يتشاورون في الامر ويناقشون جميع الاحتمالات، ويستعيدون للذهاب إلى البيت المخصص لاستقبالهم (ناجي، 2017).

والجدير بالذكر ان الجاهة يجب ان لايضم احدا من اقرباء المتسبب بالحادث. وكلما ارتفع عدد افراد الجاهة ارتفعت مكانتها، وكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية لاعضائها ازدادت اهميتها.

4. انتقال (كد) الجاهة

يتجه افراد الجاهة من البيت الذي تجمعوا إلى بيت الصلح الذي اعدته عشيرة المجني عليه.

5. وصول الجاهة واستقبالهم

تحضر الجاهة في يوم الصلح، يرافقها المدعوون, وهي في العادة جاهة كبيرة من وجهاء العشائر والقبائل الاخرى المعروفة، ومن الطرف المحايد الذي يتبنى اجراءات الصلح. وتستقبل الجاهة ومن يرافقها من قبل شيخ عشيرة المجني عليه وافرادها بالاحترام والترحيب، وبعد تبادل السلام والمصافحة والمعانقة مع عشيرة المجني عليه، يجلس افراد الجاهة في الاماكن المخصصة لهم، وبعد ان يستقر المقام بالجاهة تبدا حديثها بالسلام والمجاملة (ناجي، 2017).

6. المفاوضات والمداولات

تتم المفاوضات والمداولات على عقد الصلح عن طريق الجاهة. فبعد ان يستقر المقام بالجاهة تتبع الخطوات التالية : يتولى امر المفاوضة اكبر المشايخ الموجودين، وتجلس الجاهة في صمت مهيب ثم يقطعه كبير الجاهة، وعادة ما يكون معروفا بمركزه الاجتماعي وسط جموع الحاضرين، فيطلب القهوة، وتبدا الجاهة بالسلام والمجاملة ثم التحدث في الموضوع قيد الخلاف، وهنا تبرز اهمية رئيس الجاهة وقوة شخصيته ومنطقة في الحديث وتسلسل افكاره، سواء بالاستشهاد بالقران الكريم او بالاحاديث النبوية، او بايراد الامثلة عن التسامح والكرم والشهامة، وابراز عناصر الخير عند اهل المجني عليه، وتحفيزها للانتصار على عوامل الغضب والحقد والشر(ناجي، 2017).

7. صب القهوة

وللجاهة تقاليدها المعروفة، فهي تكون بزعامة احد الشيوخ البارزين، الذي يطلب ان تصب القهوة. ويصب ولي دم المجني عليه فنجانا من القهوة ويقدمه إلى كبير الجاهة وذلك في حالة كانت القضية في مغدور او مقتول، وفي بعض الاحيان إلى افراد الجاهة.

8. الامتناع عن شرب القهوة

يضع كبير واعضاء الجاهة فناجين القهوة امامهم، دلالة على انهم يرفضون شربها الا اذا وعدهم صاحب البيت وعشيرته بتنفيذ ما جاءت الجاهة من اجله, من حل الخلاف وعقد الصلح.

الدية الشرعية او إلى ما يسمحون به. وفي نهاية المساجلة التي تحدث بينه وبين الجاهة يقول، موجها كلامه إلى الجاهة، معبرا عن كرمه : "اشربوا قهوتكم", ويعني ذلك اجابة الطلب.

9. موافقة الجاهة على المطالب

ومع ان طلبات غالبا ما تكون كثيرة وكلفتها باهظة وشروطها قاسية، فان الجاهة تقبل بها كلها وبدون أي اعتراض، وذلك من باب المجاملة وارضاء رغبات اهل المجني عليه ونزواتهم، اذ تعلن الجاهة

موافقتها على المطالب واستعدادها لما يفرض عليها، ويعلن كذلك من ينوب عن القاتل رضاه واستعداده لدفع جميع مطالبهم (ناجي، 2017).

15.2 كفلاء الصلح

وجود الكفلاء امر ضروري لإلزام الاطراف المتنازعة بتنفيذ ما اتفق عليه. ويعتبر وضع الكفيل ومركزه، الذي عادة ما يكون من وجوده العشائر المعروفين، ضمانا لصاحب الحق. وللصلح كفيلان: كفيل الدفا، وكفيل الوفا. ويتم تعيينها بعد اعلان الصلح(جردات، 2014).

1. كفيل الوفا

وهو الكفيل الذي يكفل اهل الجاني في تنفيذ الاحكام التي يتم تحديدها في الصلح. وقبل الدخول بالطلبات، فان شيخ عشيرة المجني عليه يطلب من الجاهة ان تعين كفيل وفاء يضمن تسديد الالتزامات التي ستكون له عند عشيرة الجاني نتيجة للصلح.

2. كفيل الدفا

وهو كفيل الحماية، الضامن لحماية الجاني واقاربه من اعتداء عشيرة المجني عليه حين المواجهة وبعد الصلح، وضمان امنهم وسلامتهم وارواحهم واموالهم حتى ينتهي النزاع وتنفيذ احكام الصلح، وكذلك ضمان عدم التعرض لهم في ما بعد(جردات، 2014).

16.2 صك الصلح العشائري

تنتهي العطوة بعقد الصلح الذي يبرم بين الجاني والمجني عليه او ذويه. فبعد المفاوضات التي تجري بين الجاهة وذوي المجني عليه، وبعد موافقة هؤلاء على ان يصبح المقدار المتفق عليه مساويا لمبلغ الدية المقررة، وبعد احضار الجاني واتمام مراسيم عقد الصلح والتصافح والمعانقة بين عشيرتي

الجاني والمجني عليه، وبعد ان يتم تعيين كفلاء الصلح، تبدا الجاهة بتنظيم صك الصلح ويوقع عليه الطرفان والجاهة والكفلاء والشهود الحاضرون. فصك الصلح هو الوثيقة المكتوبة التي تعبر عن اتخاذ الاجراءات العشائرية والمتظمنة انهاء القضية عشائريا، واسقاط كافة الحقوق الشخصية والمدنية لدى المحاكم. وفي الوقت الحاضر اصبحت قرارات الصلح تنشر في الصحف. وخلاصة ذلك ان صك الصلح هو عقد الصلح الذي يبرم بين الجاني وذوي المجني عليه، وينص فيه على انتهاء الخلاف وحالة العداء والصراع القائمة بينهما بسبب الجريمة (صالح، 2007).

17.2 اثر الصلح العشائري

ينقسم الصلح من حيث اثاره إلى الصلح التام والصلح الناقص او المشروط:

1- الصلح التام، ينهي هذا الصلح جميع الامور العلاقة، ويعيد المياه إلى مجاريها بين الطرفين المتنازعين وكان شيئا لم يكن. ولا يوجد في هذا الصلح اية تحفظات من أي طرف تجاه الاخرين. لذلك اعتبر هذا الصلح تاما. فهو ينهي النزاع بشكل نهائي، ويسوي جميع الامور التي نتجت عن ذلك النزاع.

2- الصلح الناقص او المشروط، ويعتبر ان هذا الصلح قد شمل الفاعل مبدئيا، على ان يتقيد الفاعل بتنفيذ القيود المنصوص عليها في صك الصلح. فاذا اخل الفاعل بذلك فانه يخالف شروط الصلح، وبالتالي يمكن ان يتعرض لاعمال ثارية. عليه فهذا الصلح ينهي النزاع بين الطرفين ضمن شروط معينة جرى الاتفاق عليها اثناء اجراءات الصلح. ويلاحظ ان استمرار هذا الصلح يرتبط إلى حد كبير باستمرار العمل بالشروط المتفق عليها، فاذا اخل بها أي من الطرفين فانه يصبح بالامكان تجدد النزاع (صالح، 2007).

18.2 الجهات المختصة بالصلح العشائري في فلسطين

تعددت الجهات التي تقوم بالقضاء والصلح بين الناس عشائريا، وخاصة بعد قيام السلطة الوطنية في العام 1994, ولم يعد هذا الدور قاصرا على الوجهاء والاعيان الذين تعارف الناس وتوافقوا عليهم لما لهم من قدرات وصفات تؤهلهم للحكم والاصلاح. ومن الجهات التي تمارس هذا الدور حاليا : المحافظون والدوائر القانونية التابعة للمحافظات، الاجهزة الامنية بمختلف مسمياتها واختصاصاتها، لجان الإصلاح الرسميون او المعينون بموجب مراسيم صادرة عن رئاسة السلطة، هذا اضافة إلى رجال العشائر التقليديون (شلهوب وعبد الباقي، 2003).

اولا: المحافظات

تتولى المحافظات البت في مئات القضايا، سواء تلك التي تصلها من اطراف النزاع انفسهم، او تلك التي يضطر احد الاطراف للمثول فيها امام تلك الجهات والقبول بحكمها بعد توقيع ما يسمى ب "صك تحكيم" ويقول القائمون على الدوائر القانونية في المحافظات انهم يتدخلون في مختلف النزاعات التي ترد اليهم من المواطنين، وخاصة تلك التي تتعلق بقضايا الاراضي والاحوال الشخصية والقضايا المالية (شيكات بدون رصيد) والعقارات، اضافة إلى الجرائم وقضايا اخرى متنوعة. ويرى البعض، ان الاساس القانوني لاختصاص المحافظين في حل النزاعات بين المواطنين عشائريا هو ما ورد في العديد من القوانين من نصوص، بغرض الحفاظ على الامن والنظام العام والسكينة العامة. ومنها في الضفة الغربية على سبيل المثال : نظام التشكيلات الادارية رقم (1) لسنة 1965, وقانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954, وقانون الصحة رقم (43) لسنة 1966, وقانون المرور رقم(5) لسنة 2000, وقانون تسجيل الاموال غير المنقولة رقم (6) لسنة 1964, وقانون مراكز الإصلاح والتاهيل رقم (6) لسنة 1998. ويرى المعارضون لهذا الدور الذي تقوم به المحافظات انه اعتداء صريح على السلطة القضائية.

فالدوائر القانونية في تلك المحافظات تمثل (محاكم بديلة)، يترافع كثير من المحامين امامها في مختلف القضايا الجزائية والحقوقية، وفي قضايا سبق وان نظرت فيها المحاكم النظامية، وفي كثير من الاحيان، يذهب الطرف الذي يخسر دعواه (امام المحاكم النظامية) إلى المحافظات سواء شخصيا او عن طريق احد المعارف لفتح النزاع من جديد دون أي سند من القانون. كما وتقوم المحافظات بتوقيف بعض الاشخاص خلال هذه المنازعات سواء على ذمة قضايا حقوقية او جزائية(شلهوب وعبد الباقي، 2003).

ثانيا: رجال ولجان الإصلاح الرسمية والشعبية

ولجان الإصلاح الرسمية هي تلك اللجان المكونة من الوجهاء وذوي الانتماءات السياسية التي شكلتها منظمة التحرير قبل العام 1994, لحل النزاعات بين الناس. وقد قامت السلطة باعادة تشكيل هذه اللجان وتقسيمها مكانيا بحيث اصبحت لجنة او اكثر تختص بمنطقة جغرافية او وحدة ادارية (كالمحافظة مثلا). وقد تم اتباعها للمحافظين كل في منطقته والذي يقوم بانتدابهم ويساعدهم في تنفيذ اوامرهم. الا انه لا ينبغي ان يفهم من ذلك ان جل القضاة والمصلحين العشائريين ممن عينتهم منظمة التحرير او السلطة، بل ان هناك كثيرا منهم كان وما زال يمارس دوره دون قرار تعيين من اية جهة. ويرى بعض من استطلع ارائهم من اعضاء اللجان، ان دورها, كان ولا زال، هاما وضروريا، وخاصة خلال الانتفاضتين الاولى والثانية، حيث نظرت الاف القضايا وحلت معظم النزاعات التي عرضت عليها بفعالية وحيدة ونزاهة. بل ان البعض يرى ان القضاء العشائري يتميز على القضاء النظامي في بعض الجوانب، ومنها: السرعة، سهولة الاجراءات، وقلة التكاليف. وقد يكون القضاء العشائري, وفي نظر البعض, اقدر على حل الخلافات وانهاء الخصومات ومنع البشر من القضاء النظامي(شلهوب وعبد الباقي، 2003).

ويرى هؤلاء ان سبب نجاح هذه اللجان في مهامها انها تهدف فعل الخير فقط دون اية مصلحة شخصية، وان انتخاب القاضي او المصلح العشائري من قبل الخصوم يكون بسبب ثقة هؤلاء به. من ناحية اخرى،

فان الخصوم كثيرا ما يضيقون ذرعا بالقضاء النظامي لعدم فعاليته وعدم قدرته على حل النزاعات، وفي بعض الاحيان, لاسباب خارجة عن ارادة القضاة من جهة، او بسبب بطء، اجراءات المحاكم من جهة اخرى. بل ان البعض يذهب ابعد من ذلك، حيث يعتقد بوجود حق عشائري يجب ان يقوم على رعايته القضاء العشائري يختلف عن الحق العام الذي يرعاه القضاء النظامي(التل، 1997).

واذا كان القضاء العشائري يطبق العرف غير المكتوب على النزاعات التي تعرض عليه، فإن هذا لا يعني دائما خروجا على القانون او تعارضا معه.

واذا كانت بعض العادات والاعراف التي كانت تطبق في الماضي غريبة بعض الشيء او لا يتقبلها المنطق السليم، الا انها تطورت حاليا لتتوافق مع روح العصر. والية تعديل وتطوير تلك الاعراف عادة ما تكون من خلال اجماع اراء القضاة العشائريين، مثال ذلك الغاء عرف جلاء (جلوة) اهل القاتل(حتى الدرجة الخامسة)، فقد كان مقبولا في الماضي ان يتم ابعاد القاتل وخمسته عن بلد القتيل، الا انها حاليا غير مطبقة (شلهوب وعبد الباقي، 2003).

وقد يكون تغيير او تطوير بعض الاعراف بهدف ان تصبح تلك الاعراف متوائمة مع الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمثلا طلب الرئيس عرفات من قضاة القدس العشائريين عدم الحكم بالجلوة، لخصوصية الوضع في القدس. كذلك اختلفت قيمة العطوة بين الماضي والحاضر بالاختلاف القوة الشرائية للعملة. فقد كانت العطوة في القديم (200) دينار واليوم اصبحت(1000) دينار اضافة إلى (25) دينار دخول العطوة ومن الجدير ذكره ان الاعراف العشائرية ليست واحدة في جميع مناطق فلسطين، فالاجتهادات عديدة بتعدد القضاة العشائريين، وتختلف بين منطقة واخرى فعادات واعراف الخليل فيما يتعلق بفرش العطوة مثلا تختلف عنها في الشمال الا ان العادات والاعراف الرئيسية تبقى موحدة بين الجميع لان لها مصدر واحد، ولا يرى هؤلاء في دور القضاء العشائري اعتداء على صلاحيات القضاء النظامي. فهم يرون ان النزاعات الخطيرة والمستعصية يقوم القضاء النظامي نفسه

بإحالتها إلى القضاء العشائري. ويرون ان القضاء العشائري لا يؤثر سلبا على نزاهة القضاء او على مسار المحاكمة العادلة، بل على العكس فان قرارات القضاء العشائري تعزز هذه النزاهة وتساعد في حسن سير المحاكمات باعتبار ان الحلول التي يتوصل اليها تكون برضى كافة الاطراف، وفي نفس الوقت لا يتم الاجحاف بحقوق الضحية (شلهوب وعبد الباقي، 2003).

ومن ناحية اخرى يرى هؤلاء ان القضاء العشائري يحقق العدل ويراعي المساواة بين كافة فئات الناس، حيث يتم تطبيق العرف على الجميع دون تمييز. فلا فرق لدى القاضي العشائري بين ان يكون المجرم او الضحية ذا مكانة اجتماعية او اقتصادية مرموقة، أو شخص من عامة الناس، وبين ان يكون كبيرا في السن او صغيرا. ..الخ. الا انه يتم التمييز بين الرجل والمرأة، في بعض الحالات، لصالح المرأة. فاذا كان الاعتداء واقعا على امرأة فان العقوبة تصبح مشددة.

19.2 الاساس القانوني للصلح العشائري في فلسطين

لقد اعطى القانون فرصة لحل النزاعات بالصلح العشائري، واعتمده كوسيلة لفض النزاعات بين المتخاصمين، واعتبره منهياً للخصومات القضائية، أما في القضايا الجزائية؛ فقد جعله سبباً من اسباب تخفيف العقوبة، وذلك تبعاً للمادتين (99)،(100) من قانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960 م وهو مطبق في الضفة الغربية وكذلك فإن المشرع الفلسطيني قد أعطى للنائب العام الصلاحية في التصرف بالقضايا التي تم بشأنها الصلح، بالحفظ لعد الاهمية؛ وذلك لما يرتأيه من مصلحة مرجوة من وراء ذلك، ومنها المحافظة على الروابط الاجتماعية والاسرية ن ومنع تفاقم الخلافات بين ذوي المجني عليهم وذوي الجاني وغيرها(تراكي واخرون، 2006)

وقد درج الحال على أن تقوم النيابة العامة بإصدار قرارات بالحفظ في القضايا الجزائية " لعدم الاهمية"، نظراً لوقوع الصلح بين أطراف النزاع؛ حرصاً من النيابة العامة على الحد من تفاقم الخلافات

فيما لو قدم المتهم للمحاكمة بما هو مسند اليه بالتحقيقات، إن حفظ هذه القضايا لوقع الصلح فيه مصلحة للاطراف كافة؛ تتمثل في المحافظة على سرية العلاقات الاسرية، والحد من تفاقم الخلافات التي يمكن بغير ذلك أن تدمر النسيج الاجتماعي في المجتمع، وعلى جميع المحاكم الاخذ بالصلح كسبب من اسباب تخفيف العقوبة، وهذا ما نصت عليه السوابق القضائية رقم (49/1950) سع، ورقم (22/1951) س ع، ورقم (130/1953) س ع، ورقم (50/1960) س ع (3) (تراكي واخرون، 2006).

20.2 السلم الاهلي

1.20.2 مفهوم السلم الأهلي:

يعني السلم الأهلي الدائم رفض كل إشكال التقاتل، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، او تبريره، أو نشر ثقافة تعتبر التصادم حتمياً بسبب جذورية التباين، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها. ويعتبر أيضا إعادة إنتاج لحرب أهلية التشكيك في جوهر البناء الدستوري ومواثيقه وحظوظ نجاحه في الإدارة الديمقراطية للتنوع. ويعني السلم الأهلي الدائم إيجابا العمل على منع الحرب الأهلية في المجتمع (عبد العاطي، 2006).

وينطلق العمل في سبيل إرساء السلم الأهلي الدائم من قاعدة اختباريه معايشه وعملية وهي أن الحرب الأهلية أو الداخلية في المجتمع هي الشر المطلق، أيا كانت الأهداف أو القضية التي تتلبّس بها هذه الحرب أو تسعى للدفاع عنها، لأن هذا النوع من الحروب في الواقع الدولي هو مصدر شرور أخرى داخلية وإقليمية ودولية، فتتحول الحرب الأهلية إلى حرب من اجل الآخرين.

فمعنى السلم الأهلي: أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحريةٍ مسؤولة، وأن يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة، دون أن يخشى الاعتداء على حقه أو ماله أو على أمنه الشخصي أو أمن أهله (عامر واخرون، 2013).

كما يعرف السلم الأهلي بأنه أشباع تلك الحاجة الفطرية لكل إنسان على أرض المعمورة، يُراد بمفهوم السلم ابتداء وهي الحالة الطبيعية التي تشكل ذلك الانسجام والتآلف بين الناس، لتفضي إلى حالة من الهدوء والتفاهم المشترك، ذلك أن الإنسان ضمن طبيعة النفس البشرية ذاتها يميل إلى نبذ الكراهية والعداوة والحقد، كونها أمورُ معاكسة للفطرة، فالإنسان بطبعه الاجتماعي يولد ضمن مجموعة ترى ذاتها ضمن مجموعات أخرى تعيش حالة من الاخاء بين مواطنيها، وبصورة أوسع مع الامم الاخرى .أما بالمعطى السياسي، يرمز السلم إلى استخدام تلك الادوات التي تضع لغة الحوار والتفاهم ، وبهذا فالسلم هي تلك الحالة بين الافراد في المقدمة، دون أن يتم فرض الآراء بالقسر أو الاكراه الطبيعية في غرائز البشر، والعكس هو استثناء تمثله الحروب، وأن كانت بعض التحليلات الحديثة تتجه إلى أراء تدفع إلى تبرير القوة في حالات استثنائية أيضاً كحالة الدفاع عن الذات، وبالمعنى الاعم عن الاوطان(القيسي، 2017).

أما عن السلم الأهلي peace Community، فثمة تعريفات عامة حاولت جاهدة ملامسة واقع ومعطى هذا المصطلح، الا أن مضمونها جميعا حالة السلم والوئام لا يكاد يخرج عن داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه .أما Smola. A Rodney عميد كلية الحقوق بجامعة ديالوير في ويدذر الامريكية، فيذهب في كتابه "حرية الرأي والتعبير في مجتمع مفتوح"، إلى أن السلم الأهلي هي تلك النتيجة التي أفضت أليها الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير ما بين شرائح المجتمع عامة ضمن الدولة، وهي نتيجة منطقية يستند عليها قوة البلد الداخلية من نواحي عديدة اقتصادية وتنموية(Smola, 1992).

2.20.2 خصائص السلم الأهلي :

ثمة خصائص عامة يتمتع بها السلم الأهلي في المجتمعات، لا سيما تلك التي تتسم بصفة المجتمعات المركبة :

1- تشكل المجتمعات المركبة، التي تتوزع فيها شرائح المجتمع إلى فئات متنوعة قومياً وأثنياً ودينياً، وحدة قياس لتقييم وتشخيص حالة العالقات الداخلية للمجتمع ذات في الدفع بأتجاه الاندماج القومي من بارزاً.

2- تلعب الثقافة السائدة في المجتمعات دوراً عدمه، ذلك أن المفاهيم الاساسية من قبيل الانتماء والمواطنة تعد حجر الزاوية ضمن أساس البنيان المبتغى للمجتمعات المتماسكة.

3- يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الادراكي، أحد أهم الدوال التي تفضي مخرجاتها إلى تدعيم المجتمعات، وتشكيل بُنى هيكلية تحتية يصعب إنهيارها بتأثيرات مضادة.

4- يعد الاستقرار السياسي- الاقتصادي السائد في الدولة، ركناً مهماً من أركان وخصائص المجتمعات الهادئة التي يتكرس فيها حالة السلم الأهلي، إضافة إلى أرتكازها إلى قوة القانون، والنظام، والضبط العام.

5- تلعب التركيبة الاساسية للمجتمع، ونوعية التراتبية السائدة فيه أفقياً، دوراً تحديد أبعاد الدور الناتج عنه، ونطاق الافعال في تقرير مدى تدعيم ظاهرة السلم الأهلي فيه من عدمها

6- تعد التنشئة الاجتماعية للفرد ضمن البيئة الاجتماعية المصغرة "الاسرة"، الحلقة الاولى للدفع بالبنيان المجتمعي نحو الاتجاه المحبذ في إيجابيتها، والعكس صحيح. (القيسي، 2017).

3.20.2 اركان السلم الأهلي

لا يستقيم السلم الأهلي الا بمجموعة اركان رئيسية، تدعم بمجملها ترابط المجتمع واندماجيته، فضلا عن التأثير في سلوكياته وبالتحديد في العلاقة بين أجزائه، وهي كالاتي

1- النظام التعليمي: يعد العلم أحد أهم مؤشرات التقدم والارتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المعاصر، وأحد أهم قواعد البناء بأتجاه المستقبل. إذ يعتبر التعليم ومدى نوعيته أحد المؤشرات الاساسية التي تقاس عليها مستويات التنمية المتحققة لدى الدول. كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقة للتنمية بمفهومها الشامل، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الافراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم. فالتنمية ليست خلق شيء من عدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع، وبهذا فإن ارتفاع مستوى التعليم للدولة، فضلا عن أنتشار مراكز البحوث التي تعنى بالفكر Tanks Think والدراسات العلمية المتخصصة في المجالات عامة، وكذلك تلك التي تعنى بالدراسات المستقبلية بأبعادها الاستراتيجية ومخرجاتها العملية تمثل أحد أهم مرتكزات الارتقاء الحضاري، من جانبين، هما أولاً: علاقة هذه المراكز الحميمة بصناع القرار ودعمهم من خلال الاستشارة والتوصية التي تقدمها للدوائر الرسمية المباشرة او غير المباشرة، فضلا عن، ثانياً: أهميتها في نشر الوعي والادراك الصحيح لدى المجتمع في أي ظاهرة سياسية- أجتماعية، ورفده برؤى فكرية وعلمية رصينة، ابتغاء لتنمية مداركه السياسية والاجتماعية بإطار علمي موضوعي. وكما هو معروف في ادب العلوم السياسية هنالك علاقة طردية بين العلم ومخرجات التنمية، وكلما اخذت الدولة بالعلم وتطبيقات العلم ومخرجاته كلما أرتقت هذه الدولة بمسارها الحضاري، وهناك تجارب عديدة لذلك، منها على سبيل المثال ماليزيا، ذلك أن مخرجات العلم أفضت إلى أنتقال ماليزيا من دولة كانت متخلفة إلى دولة متأخرة ثم إلى دولة سائرة في طريق النمو(الصفار، 2002).

2- رسوخ مبدأ المواطنة : يراد بالمواطنة تلك المكانة التي يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة، وقد أرتبط مفهوم حديثا للقومية في أوربا، وذلك بعد تدعيم ارساءً المواطنة Citizenship بظهور أسس السيادة لها عقب معاهدة ويستفاليا عام 1648، لتتسع الفكرة بعد ذلك في حيزها المكاني والزماني . فالمواطنة، بمفهومها القانوني، هي تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة، والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يميزه عن سواه من مواطني الدول الاخرى. (القيسي، 2017).

لذلك، تعد المواطنة رابطة قانونية، ألنها ترتب حقوق وواجبات للمواطن واتساقا تجاه دولته، كما أنها رابطة سياسية، لانها تمنحه حق المشاركة السياسية في الدولة، من قبيل ممارسة حق الترشح Candidature في الانتخابات بموجب الشروط القانونية لقانون الانتخاب المعتمد في الدولة، فضلا عن ممارسة حقه السياسي المتفق عليها طبقاً لشروطه أيضاً الاخر وهو الانتخاب.Election ، وفقاً كذلك يرتبط مفهوم المواطنة ومدى الشعور بها من عدمه بمفهوم الامن القومي للدولة ولو بجزء منه، ذلك أن تعزيز انتماء المواطن بدولته من خلال تمتعه بكامل حقوقه لمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأديته بالمقابل المقررة في دستور الدولة، طبقاً للواجبات المكلف بها، سيفضي إلى تعزيز الهوية الوطنية لديه ومن ثم، رابطة الانتماء للدولة والوطن، والعكس صحيح(الصفار، 2002).

3- الثقافة السياسية السائدة : تعد الثقافة السياسية Culture Political جزأً لا يتجزأ من الثقافة العامة للدولة، وتشير إلى "منظومة القيم والمعتقدات السائدة لدى أفراد مجتمع معين، والتي تُحدد اتجاهاتهم تحدد أيضاً نحو السلطة السياسية ورموزها داخل المجتمع، والتي سلوكياتهم السياسية .وتتشكل الثقافة السياسية كانعكاس للوجود الاجتماعي للأفراد، كما تعكس خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة. وتسهم قيم الثقافة لطبيعة اتجاهات الافراد نحو لا سيما تلك المتعلقة بالسلطة." السياسية بهذا المعنى، ووفقا سلطة، في تشكيل اتجاه الرأي العام نحو

الظواهر المختلفة، لذلك، فإن الثقافة السياسية لمجتمع ما، إنما تعكس تاريخ ذلك المجتمع وخبرات واتساقا أساسيا أفراده وطبقاته وفئاته السياسية عبر الزمان. وبما أن تنمية المواطنة يعد هدفا تسعىً اليه جميع الحكومات والنظم السياسية في دول تؤمن بثقافة التعددية السياسية وقبول الاخر المخالف في الرأي السياسي، فإن مثل هكذا أمر ينبغي أن يفضي إلى تعزيز أهمية احتواء الدولة لذلك التنوع الثقافي في المجتمع وتوظيفه بصورة إيجابية ضمن تفهم المقابل، بما في ذلك الرأي الاخر المتعارض مع بعض الافكار، واحترام أراء وافكار الجميع، وبما يسهم في خلق روابطُ منسجمة نوعاً ما تؤسس أرضية صلبة تقود بالدولة ومواطنيها إلى الارتقاء الحضاري، فكراً وأداء (القيسي، 2017).

4- الانتماء: الانتساب إلى شيء، والتعلق به، يراد بالانتماء لغة إلى بينما يذهب المفهوم اصطلاحا أساسياً من البيئة المحيطة معنى الارتباط الحقيقي الجاد، والاتصال المباشر مع أمر معين يعد جزءاً بالفرد، ليجسد ارتباطا وجدانياً، فكرياً، معنوياً، وواقعياً، ليعكس صلة قوية من الترابط بين الفرد والشيء المنتمي له، سواء اكان وطنا، أم عائلة والجدير بالذكر، أن للانتماء أنواعاً مختلفة، فمنها الديني، والفكري، والوطني، وهو الاهم في سياق هذه الدراسة، وهو ما يرتبط مباشرةً بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يشير إلى كافة المبادئ، والحقوق، والواجبات التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها، ويعتبر جزءاً من أجزاء المجتمع البشري فيها، فيكون تعزيز الانتماء الوطني من خلال المحافظة على الوطن، والسعي إلى النهوض بكافة قطاعات العمل فيه، من أجل نموه، وتطوره (طشطوش، 2012).

21.2 مقومات السلم الأهلي

وللسلم الأهلي مقومات متعددة منها:

1.تعزيز الإدارة التعددية السلمية: فليس هناك بلد في العالم يمثل نقاءً صافياً في التعددية الاجتماعية (دين واحد ومذهب واحد، عرق واحد وقومية واحدة، انتماء سياسي واحد وعقائد موحدة، جغرافيا ونمط عيش موحد...إلخ). فالتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة. ويتوقف الأمر على إدارة التعددية وفق إدارة سلمية للتنوع، تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة، للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية. أما الإدارة السلبية للتنوع، فتقوم على تضييق المساحات في التعبير عن خصوصية الآخر المتمايز في التعبير عن هويته الدينية، أو الطائفية، أو الحزبية، أو المناطقية، بما يكفله الدستور والقوانين الناظمة، وبما يكفل حق التعبير والمواطنة. وهذه الإدارة تقود إلى قمع الهويات والحريات، وتمارس العنف تحت مظلة القانون الجائر على الآخر المتمايز، فينتفي الآخر، ويتحول الغنى المجتمعي إلى فقر وتصحر في الفكر والعقيدة والثقافة والفن والمشاركة في التنمية، وتنمو تحت الرماد مشاعر الكره والحقد والرغبة في الانتقام، وكذلك مقومات التفكك الاجتماعي والحروب الأهلية والنزعات العصبوية (أبو طه واخرون، 2015).

2.الاحتكام إلى القانون: أو سيادة القانون، ويُعتبر أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي، وتتحدد سيادة القانون بالنقاط التالية:

- الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلاف العرق واللون والجنس والدين، النفوذ الاقتصادي والسياسي أو القرب من السلطة الحاكمة.
- مؤسسات العدالة (المحاكم والشرطة والأمن) تطبق القانون على الأفراد بحيادية، بصرف النظر عن مواقعهم، أو نفوذهم السياسي والاقتصادي.

- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً ومكفولاً للجميع، ولا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق قدرته المالية أو مستواه الثقافي
- يحاكم الشخص أمام القضاء العادل، ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب انتمائه السياسي، أو موقعه الوظيفي، أو نفوذه الاقتصادي، أو انتمائه الديني والقومي.
- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية ومسؤولية، ولا تؤدي إطالة أمد التقاضي إلى ضياع الحقوق.
- تنفّذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير (عواد، 2014).

3. الحكم الرشيد: الحفاظ على السلم الأهلي في أي مجتمع، يحتاج إلى حكم رشيد في إدارة الدولة والمجتمع؛ فكثير من الإضرابات والثورات تحدث من جراء الاعتداء على المال العام، وغياب المشاركة السياسية، وضعف الممارسة السياسية الراشدة. والحكم الرشيد يعني المساءلة والشفافية في العمل السياسي والإداري، وتقديم كشوف حساب، وتشمل المساءلة جانبين أساسيين:)تقييم الأداء – والثواب والعقاب(، ويكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات والمنظمات السياسية والرقابية، والصحافة والإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. أما الشفافية، فتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وتداول المعلومات بحرية تامة، مما يوفر مشاركة المجتمع في مسائلة المسؤولين ومعرفة أداءهم الوظيفي العام، وتمكين المواطن بحيث يتحول من المنفعل والمتلقي إلى الفاعل المصدر للواجب في المشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية، والمشاركة الثقافية والفكرية في قضايا الأمة وهموم الوطن. كما يوفر الحكم الرشيد محاربة الفساد والبيروقراطية؛ حيث يشير الفساد إلى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية. فقد تحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك رؤوس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاءات وتجنيد التابعين، وبناء قاعدة التأييد وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يسبب الضرر

ويخلق فجوة حقيقية بين المكونات الاجتماعية، مما يهدد السلم الأهلي، ويوفّر التوتر الاجتماعي والعنف والجريمة والحرب الأهلية، عندما تتوفر شرارتها(باللموشي، 2014).

4. حرية التعبير: تعدّ حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الأهلي في أي مجتمع؛ فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه. فالقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات، ولا يتحقق السلم الأهلي دون أن تتمتع كل تلوينه مجتمعية بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وطموحاتها وهمومها. وفي مناخ عقلاني يسوده الانفتاح ويمكن فيه الاستماع إلى كل الأطراف، وتفهم كل الآراء دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع، وقد تضمن كل الدساتير «نظرياً »حرية الرأي والتعبير، فحرية التعبير ضرورة تضمن سلامة الدولة والوطن وتحقيق التقدم والتنمية، عبر توفير وسائل البحث العلمي والإبداع(عواد، 2014).

5. العدالة الاجتماعية: تشكل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلم الأهلي. فلا يمكن أن يتحقق السلم الأهلي في مجتمع ما إذا كانت أقليته السياسية أو الدينية أو الطائفية أو المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء. ففي هذه الأحول سيكون الصراع الاجتماعي الخامد تحت رماد قهر إرهاب السلطة. لا تقتصر العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن تمتدّ لتشمل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرص حياتية متوازية مع غيره، مع ضمان التدرج عبر الكفاءة، وهو ما يعني انتفاء كل أشكال المحسوبية والواسطة(حرارة، 2018).

6. وجود إعلام حر ومتوازن: يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية، بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع. ويمكن التمييز بين نوعين من الإعلام:

– إعلام المواطنة: وهو ما يحتاج إليه السلم الأهلي، ويُقصد به المساحة الإعلامية التي يجدها المواطن في التعبير عن همومه وحل مشكلاته، فمن الضروري أن تجد الفئات الاجتماعية المتعددة مساحات مناسبة لهمومها المختلفة، وهذه المساحات تؤشر على وجود إعلام تفاعلي مع المواطن.

وعلى العكس من ذلك، هناك إعلام الرعايا، الذي يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة، سواء بتجاهل هموم المواطن، أو بتشويه همومه وحرفها، أو بالتفاضل الطبقي أو السياسي أو الثقافي...إلخ، وقد يصل الأمر إلى جعل الإعلام أداة صراع وتهميش، من خلال تأليب مجموعات على أخرى، أو تشويه فئات اجتماعية وعقائدهم السياسية(باللموشي، 2014).

7. تجريم التفاضل العصبوي التقليدي: فإذا كانت تلك النقاط السابقة أهم مرتكزات السلم الأهلي في الأحوال الطبيعية للحياة اليومية للمجتمع والدولة، فإنه في ظل الثورات وحركات التحرر الجماهيرية، يُضاف لها أبعاد أخرى مثل تجريم التفاضل العصبوي والتقليدي، وكذلك العدالة الانتقالية. فمن قبح الثورات أو الانفعال الثوري، تواجدُ تفاضل عصبوي يقود إلى جرائم بحق الإنسانية على أسس طائفية أو قومية أو مناطقية، أو حزبية. وهذا يقتضي من قيادات الثورة أو منظّريها الإعلان الصريح والمكرر وإعلان مبادئ وأخلاقيات الثورة، التي ينبغي أن تقوم بالدرجة الأولى على تجريم الطائفية والاقتتال الأهلي على أسس تقليدية، خارج أطار القانون أو مشروعية وقوانين الحرب(عواد، 2014).

8. العدالة الانتقالية: من أبرز مهام السلطة السياسية المتقلدة للحكم، أو الثورات التي عرفتها البشرية، تحقيق العدالة الانتقالية، التي تشكل أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة التي شهدت ثورةً أو حراكاً تحررياً أو انتقالاً في السلطة السياسية. وتعرّف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة

الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحوّل ديمقراطي. وتشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث تتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا تقدّم العدالة الانتقالية اعترافا بحقوق الضحايا، وتشجع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية(حرارة، 2018).

22.2 دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الأهلي

السلم هو الصلح، وقوم سلم مسالمون وتسالموا وتصالحوا والتسالم التصالح والمسالمة المصالحة، والسلم هو تجرد النفس عن المحنة في الدارين، يقول الله تعالى: "يا ايها الذين آمنو ادخلوا في السلم كافة "(سورة البقرة: الاية 208)، فالسلم رغبة فطرية في نفس كل انسان وهو هدف تسعى لتحقيقه الامم والشعوب التي تطمح دائماً إلى الاستقرار والعيش بأمان.

والسلم الأهلي هو الاساس المتين الذي تقوم عليه علاقات الافراد في المجتمع الواحد، فهو المحرض والدافع لنهضة المجتمع وتقدمه، وعلى العكس من ذلك؛ فإن المجتمع الذي يفتقر الوئام والسلام، يقول الله تعالى: "والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم "(سورة يونس: الاية 25).

تعرض المجتمع الفلسطيني لفترات طويلة لمظاهر مختلفة من الازمات السياسية والاقتصادية وبالأخص بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي فقد جعلته يعاني من فقدان القوى الأمنية والضبط الاجتماعي الرسمي فضلاً عن فقدان ضبط سلوك افراد مجتمعه لذا فقد تركت هذه الازمات والتغيرات آثاراً واضحة في بنية

المجتمع ومنظومته القيمية وكذلك في نفوس افراده وفي كافة المجالات التي يتفاعل في اطارها الافراد بدءاً من الاسرة وانتهاءِ بالمجتمع. وهذا بدوره قد جعل من الحكومة الفلسطينية بمفردها غير قادره على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلابد من مساعدة فعاليات المجتمع الأخرى بجميع منظماته ومؤسساته ومن أُهمها العشيرة التي تعد في عصرنا الحالي من أهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تمتاز به من تعاون وتحقيق السلم الاجتماعي وتنازع فيما بينهما.(الخطيب، 2000)

فالعصبية العشائرية تضعف وتقوى تبعاً لقوة وسيطرة الدولة، ولهذا أصبح للعشيرة دور كبير في ضبط سلوك افراد المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي وكذاك حماية النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع وذلك عن طريق بعض القوانين التي تفرضها على أفراد العشيرة الذين ينتمون إليها والتي تدعى بالقانون العرفي. كما يعاني مجتمعنا اليوم ايضا من تناقضات وصراعات جعلته يعيش فراغاً امنيا وثقافياً واضحاً اخترق وتسرب إلى جميع مناحي الحياة مما أدى إلى انهيار الامن الداخلي والثقافي لأفراده اذ إن سلامة المجتمع وقوة بنيانه ومدى تقدمه وازدهاره وتماسكه مرتبط بسلامة وقوة تماسك وولاء افراده للعشيرة التي ينتمي لها، اذ ان الفرد داخل المجتمع هو صانع المستقبل وهو المحور والمركز والهدف والغاية المنشودة، أما ما حول هذا الفرد من إنجازات وتخطيطات ليست أكثر من تقدير لمدى فعالية هذا الفرد، ولهذا فإن المجتمع الواعي هو الذي يضع نصب عينه قبل اهتماماته بالإنجازات والمشاريع المادية الفرد كأساس لازدهاره وتقدمه الاجتماعي، وحتى يكون هذا الفرد عضوا بارزا في تحقيق التقدم الاجتماعي لا بد الاهتمام بتنشئته الاجتماعية(القريشي، 2011).

كما إن اهتمام العشيرة والحكومة بالأمن الداخلي لا يقل أهمية عن اهتمامها بجوانب الأمن الأخرى كالأمن الغذائي أو الاجتماعي او البشري او سبب هذا الاهتمام هو كون المنظومة الامنية

بمختلف صورها وأبعادها هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها او فصل بعضها عن البعض الاخر، فإن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار. وعلى الرغم من ذلك فان العشائر الفلسطينية اليوم مرت بمرحلة انتقال اجتماعي حاسمه وعلى الرغم من خضعها لمؤثرات حضارية مادية وتكنولوجيه وثقافيه تفرض عليها فرضا بأساليب من الضغط لم يتعرض لها العالم العشائري في فلسطين من قبل ومن الخطأ ارجاع أي تطور الى عامل واحد او جعله السبب لقيام ظاهرة معينة ام احداث تحول معين في نظام معين وانما وجود عامل رئيسي بالإضافة الى العوامل الأخرى فالعامل تحقيق السلام الاجتماعي على راس هذه العوامل التي تساهم في صيانة وحفظ كيان الفرد الفلسطيني من الاخطار التي تواجهه في حياته الاجتماعية(ناجي، 2017).

اذ يرتبط مفهوم السلم الاجتماعي بشكل كبير بالسياسات والاتجاهات التي تتخذها كل من العشيرة والحكومة سواء تلك المتعلقة بإدارة الاقتصاد او السياسية أو الثقافة، لذا فإن إجراء إصلاحات التي تعمل العشيرة على تحقيقها تساهم بدرجة عالية من السلم والتوافق الاجتماعي هي إجراءات سياسية بالدرجة الأولى لكن من الخطورة بمكان أن تجري هذه الاصلاحات على المستوى السياسي البحت أو أن تعبر عن اتجاهات سياسية معينة لحزب معين أو لطرف سياسي دون آخر، لأن ذلك يمكن أن يوّلد المزيد من العنف بدلا من تحقيق الاستقرار والسلام. فالعشيرة تتميز بالقيم والمروءة والعدل والكرامة والضيافة والشجاعة في الدفاع عن المظلوم وتحقيق السلام أم السلم الاجتماعي بين فئات المجتمع وكذلك تضم العادات والتقاليد متوارثه على قلوب الناس فتراهم يتمسكون بها ويحرصون على الاشهاد بها باعتبارها مثلا رفيعة في حياتهم ماضيا وحاضرا وكذلك تتميز العشير أيضا بالنفوذ والتسلط والهيمنة الذي يمتد تاريخه من الاعتداءات والغزوات، اذ ان للعشائر أهمية بالغة في فض النزاعات بين الافراد او بين الجماعات وبطريقة سلسة ومفهومة للجميع لا يستطيع احد التملص منها وتحاول إعادة الأمور الى

نصابها وضمان حقوق الناس ونشر ثقافة السلام الاجتماعي من خلال القانون الذي يسمونه عادة بـ(السواني) وان هذا القانون يكون بين عدة العشائر تطبقه الى من يخالف القانون العرفي او العشائري (عليان، 2012).

23.2 الدراسات سابقة

تشكل الدراسات السابقة إرثا تراكميا مهما، ومنهلاً معرفياً خصبّا للدارسين والباحثين والمهتمين، إذ تساعد في تكوين وبلورة خلفية علمية حول موضوع الدراسة والبحث المطلوب. وقد تركزت جهود الباحث نحو تحديد كيفية ومجالات الإفادة من هذه الدراسات التي تناولت موضوع دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الأهلي – محافظة رام الله والبيرة – فلسطين

فقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات والبحوث سواء ذات العلاقة وثيقة الصلة بالموضوع أو المرتبطة بشكل جزئي بها. وقد تم إختيار مجموعة من الدراسات والتي لها علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية أو بظروفها، منها دراسات محلية واخرى اقليمية واخرى قامت عليها مؤسسات اجنبية.

حيث قام الباحث بترتيب هذه الدراسات تنازلياّ وفق التدرج التاريخي لإجرائها من الأحدث إلى الأقدم نظراّ لإختلاف المجال الزماني لهذه الدراسات، وسيتم إستعراضها عبر التركيز على أهم ما تضمنته هذه الدراسات من حيث:

- الأهداف.
- منهجية الدراسة.
- النتائج والمقترحات التي توصلت إليها هذه الدراسات.

وختمها الباحث بالتعقيب على هذه الدراسات وبيان استنتاجاته، وفيما يلي ملخصاً لتلك الدراسات مبينة على النحو الآتي:

دراسة حرارة (2018) بعنوان "اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الأهلي بقطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الأهلي بقطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في 60 مفردة من العاملين في الهيئة، وجرى توزيع الاستبانة عليهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وتم استردادها جميعها 100% وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن السلم الأهلي يشكل عاملا أساسيا لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وأن الهيئة العليا لشئون العشائر في المحافظات الجنوبية لها دور كبير في تعزيز السلم الأهلي. وأن العاملين في شئون العشائر لديهم إدراك لمفهوم السلم الأهلي بدرجة عالية جداً، وأن مستوى الممارسة العملية لها مرتفع جداً. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها: توفير الدعم المادي والمعنوي لفئة المخاتير في قطاع غزة ولهيئة شئون العشائر من أجل القيام بواجباتهم على أكمل وجه.

دراسة عواد (2014) بعنوان "دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي"

يتناول هذا البحث أهمية الشباب الجامعي واسهاماته في بناء المجتمعات كاستقرارها، كما يستعرض دكر الجامعات في صقل شخصياتهم، وتزويدهم بالخبرات التي تعزز من مسؤوليتهم المجتمعية، تجاه القضايا التي تواجه المجتمع. كما يتناول هذا البحث إشكالية العلاقة بين الثقافة كالتغيير وممهدات

للسلم الأهلي في الوطن العربي... تلك العلاقة التي لتتضح لدرجة القدرة على تحمل المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشباب في قيادة التغيير. وأخيرا، يستعرض الباحث ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني كانعكاساتها على السلم الأهلي، مقترحا إطارا عاما للتدخل لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية كالسياسية الوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.

دراسة جرادات (2014) بعنوان "الصلح العشائري وحل النزاعات"

تهدف الدراسة من وراء هذا البحث إلى توثيق فلسطين الأرض والإنسان انطلاقا من شعورها بالمسؤولية التاريخية تجاه فلسطين وقضيتها ومستقبلها ولا سيما أن كل فلسطين مستهدفة أرضا وإنسانا وثقافة وتراثا. وقد حرص الباحث على تقديم المعلومات التي يعدها الباحثون دون تدخل، وبغض النظر عن الاختلاف بين مناهجهم، وتفاوت الموضوعات التي تغطيها مؤلفاتهم، إذ أننا ترك الباحث المجال مفتوحا لجمع ما يرونه من المعلومات عن هذا المأثور أو ذاك، على نحو ما سيجده المطالع في هذه السلسلة من تفاوت. وفي ترتيب المأثورات الشعبية في هذه السلسلة لم يلتزم الباحث منهجا محددا في تتابعها، بل سلك فيها عشوائيا؛ إذ لا سبيل إلى انتهاج آلية بعينها لتحقيق ذلك؛ لأن العمل لم يتوقف، فقد يُدرج موضوع في مكان ما فنحصل على آخر هو أولى منه به، فيختل بذلك نظامها، ولكن قام الباحث بإعداد فهرس شامل لدى اكتمالها، ونكتفي قبل ذلك بإصدار كشاف يلحق بأعدادها المتوالية؛ يتضمن بيان الموقع الذي ورد فيه كل فن أو مأثور تناوله الباحثون. وجدير بالذكر أننا لا نحقق طويا في صحة ما يرد إلينا، فذلك يحتاج إلى جهود لا سبيل إلى توفيرها، ولكننا، ومن أجل أن يظل الباب مفتوحا أمام التصويب والتصحيح، لنرجو من كل القراء أن يبدوا آراءهم في ما يقرؤونه، وأن يعقبوا عليه _ إن شاؤوا _ سلبا أو إيجابا، لأننا نعلم أن المعلومات قد تختلف من مصدر لآخر ومن مكان لآخر، ومرادنا هو أن نقدم للقراء صورة شاملة عن حركة الوعي والنشاط الاجتماعي في فلسطين ملونة بألوانها التي تحملها.

دراسة عليان (2012) بعنوان "السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التوزيع العادل للدخل في احلال العدالة الاجتماعية التي هي من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي، ففي عالم يغلي بالمشاكل وانفجر بعضها بسبب عدم العدالة الاجتماعية وعلى الرغم من وضوح الظاهرة للعيان واستفحال مشكلة الظلم الاجتماعي الناتج عن سوء التوزيع بازدياد ثروات من يملكون على مستوى الافراد وعلى مستوى المجتمعات وازدياد الفقراء فقؤا ايضا على هذين المستويين وجب قرع الجرس فالطامة اذا جاءت لن تميز بين اي من هذين الخندقين وسيخسر الجميع، لان انعدام السلم الأهلي هو من اهم اسباب انحدار الامم واضمحلال دورها الحضاري. وقد استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي، بحيث سلط البحث الضوء على مفهوم السلم الأهلي واركانه من وجهة نظر اسلامية ذاكرا بعض الاراء الاخرى مستنتجا عدم وجود تعارض على الاقل بين النظرة الاسلامية وغيرها احيانا واحيانا وجود توافق تام بين النظرتين في بعض حيثيات الموضوع، فالكل يتفق على ان اهمية السلم الأهلي تاتي بترتيب عالي في هرم الاحتياجات الاجتماعية ربما قبل الحاجة إلى الغذاء والدواء. وجد الباحث ان العدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع العادل للدخل هي من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي، ووجد ان النظريات الحديثة قد دحضت الادعاء القائل بان تركيز الثروات في ايدي قلة قليلة من النخبة تزيد كفاءة الانتاج بل على العكس وجد ان التوزيع العادل للدخل قد زود الانتاج بعامل انتاجي مهم وضح تاثيره الايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في تجارب العديد من الدول الصاعدة في العالم. ومن اهم التوصيات ونتائج الدراسة وجوب العمل من قبل الحكومات والافراد على الغاء كل ما يكدر السلم الأهلي ويخلخل اركانه لما للسلم الأهلي من أهميه في معيشة ومستقبل الامم، ووضع اليات لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل بما ان العدالة الاجتماعية من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي.

دراسة الهريني (2012) بعنوان " جنايات الدهس بين الشريعة الإسلامية والقضاء العشائري "

تتناول هذه الدراسة ، جنايات الدهس بين الشريعة الإسلامية والقضاء أو العرف العشائري ، حيث إن الدافع إلى إعدادها هو: توضيح الخطأ الذي يقع فيه كثير من الناس في المجتمع الفلسطيني، بارتكاب مخالفات شرعية في تحكيم العرف العشائري ، بدلا من تحكيم النظام الإسلامي، و ان الحكم لا يكون الأهل هي قضية واضحة في الإسلام، والقبول بتلك الاعراف كمن يرتضي بحكم البشر الوضعي، بديلا عن حكم الاهل ، ويعد ذلك خلل في العقيدة الإسلامية عند المسلمين . وتكمن أهمية هذه الدراسة ، في تبيان الاحكام الشرعية المتعلقة بجنايات الدهس، وتفصيل أقوال الفقهاء المستنبطة من المصادر الاصلية)القران الكريم والسنة الشريفة(واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، ويتمثل في استقراء الاحكام الشرعية والقانونية والعرفية المتنوعة، وتحليل أقوال العلماء وشيوخ العشائر في قضايا حوادث الدهس . و ان الحدود المكانية لهذه الدراسة، تقتصر على محافظة الخليل ، وذلك بسبب التزامها بالأعراف العشائرية أكثر من غيرها من محافظات الضفة الغربية، وحدود الرسالة الزمانية 8232 م – 8238م.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة، ومن النتائج كذلك، إن أنواع القتل في جنايات الدهس في الفقه الإسلامي، العمد، وشبه العمد، والخطأ، وقد يكون القتل حدث قهرا من غير إرادة السائق ، كمن يلقي بنفسه أمام سيارة سائرة في الطريق، ومن النتائج المهمة، فإن المجامع الفقهية أجازت التأمين التعاوني والتأمين الالزامي، مثل تأمين السيارات؛ لانه ملزم من الانظمة والقوانين المتعلقة بالسير في المجتمع.

دراسة غياضة (2012) بعنوان" الصلح في الخصومات المتعلقة بالدماء بين الفقه والقانون والقضاء العشائري"

تم كتابة هذه الرسالة في الفترة بين عامي 2011–2012 في فلسطين في المحافظات الوسطى اريحا وبيت لحم والخليل مع الفئة التي تعرضت للقتل والجرح وقد تناول موضوع الدراسة بين المقارنة بين الفقه والقانون في القضاء العشائري مع بيان تقدير الصلح في كل جانب.

وقد جاءت اهمية البحث من خلال ما راه الباحث من كثرة الخصومات واحتكام الناس إلى غير شرع الله وقصد الباحث من هذه الرسالة تعريف القارئ بتقدير التعويض الذي ترتب على التسبب بجرح الانسان وقتله والمقارنة بين التشريع السماوي والقانون الوضعي والقضاء العشائري.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي ورجوعه إلى امهات الكتب لجمع المادة العلمية مع اغفال المؤلفات الحديثة التي عنيت بمفردات هذا البحث او بعضها واخذ كل قول او فعل راي العلماء من كتب المذاهب المعتمدة. وقد اجرى الباحث المقابلات مع رجال القضاء العشائري. وتوصل الباحث إلى ان الصلح هو طريق السلم وحل النزاعات بين المتخاصمين.

دراسة شندي (2011) بعنوان "نِظَامُ العَاقِلَةِ بَيْنَ الفِقْهِ الإسْلامِي والعُرْفِ العَشَائِرِي فِي مُحَافَظَةِ الخليل –دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ–"

يقوم هذا البحث على دراسة موضوع مهم بعنوان:" نظام العاقلة بين الفقه الإسلامي والعرف العشائري في محافظة الخليل –دراسة مقارنة"، وقد انبنى من تسعة مباحث، وخاتمة، كان المبحث الأول في معنى العاقلة، والثاني فيما تحمله العاقلة من الجنايات، والثالث فيمن يدخل العاقلة ويتحمل العقل، والرابع في ترتيب العَصَبَات في العاقلة، والخامس في المقدار الذي تحمله العاقلة من الدية، والسادس في المقدار الذي يلزم الفرد من الدية، والسابع في كيفية أداء العاقلة للدية، والثامن في الواجب فعله عند عدم

اتساع العاقلة للدية أو انعدامها، والتاسع في انعدام بيت المال، ثم جاءت الخاتمة لتتضمن النتائج والتوصيات.

حيث خلص الباحث إلى جملة من النتائج الأساسية الآتية:

1- يستند الفقه الإسلامي في موضوع العاقلة على الأدلة الشرعية بأنواعها المختلفة، بينما يستند العرف العشائري في محافظة الخليل على خبرات بشرية بحتة، تراكمت عبر السنين حتى أصبحت قانوناً يُتحاكم إليه بعيداً عن الشرع، والخطير في الأمر أن يُتعامل بالعرف باعتباره ندًّا للفقه الإسلامي، بل يتجاوز الأمر ذلك حينما يُقدَّمُ العرف العشائري على الفقه الإسلامي في بلد (كمحافظة الخليل) كل أهله مسلمون.

2- يلتقي العشائري في محافظة الخليل مع جمهور الفقهاء في أن العاقلة هم قبيلة الجاني، بخلاف الحنفية، الذين يرون أن العقل مبناه التناصر، وحيثما وجد كان التعاقل على أساسه.

في ضوء ما سبق عرضه من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة أن يبتعد رجال الإصلاح في محافظة الخليل في معالجتهم للقضايا -بوجه عام وقضايا الدماء بوجه خاص- عن كل ما يخالف ديننا الإسلامي الحنيف.

2- ضرورة أن يكون هناك تواصل مستمر بين رجال الفقه الإسلامي ورجال الإصلاح في محافظة الخليل لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالأمور التي يتقاضى فيها الناس، حتى لا يقع رجال الإصلاح في المحظور الشرعي من حيث لا يعلمون.

دراسة أبو عربيان (2010) بعنوان "القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي (دراسة تطبيقية مقارنة في قطاع غزة)"

هدفت الدراسة إلى البحث في (القضاء العرفي) ومدى موافقته للشريعة الإسلامية من حيث حقيقة القضاء العرفي وأنواع قضاته وشروطهم وأدلة الإثبات في القضاء العرفي والإجراءات القضائية في المجالس العرفية ثم التعرض إلى أهم القضايا في المجتمع من قضايا القتل والاعتداء على ما دون النفس وقضايا العرض. وقد اعتمدت الدراسة العرفية في البحث هذا على رجال العرف مباشرة وعلى المعلومات التي أخذتها من العائلة حيث أني نشأت في عائلة من القضاة العرفيين، وتم الاعتماد في الدراسة على رجال الإصلاح والعرف والبحث يحتوي على ثلاثة فصول علاوة على الفصل التمهيدي، وهو على النحو التالي: الفصل التمهيدي ويتكلم عن حقيقة القضاء الشرعي والعرفي وحكمهما وأنواع قضاتهما ويحتوي على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: حقيقة القضاء الشرعي والعرفي. المبحث الثاني: حكم القضاء الشرعي والعرفي. المبحث الثالث: أنواع القضاة في الشرع والعرف. ثم الفصل الأول وهو عن أدلة الإثبات في القضاء العرفي ويحتوي على ثلاثة مباحث ثم كان الفصل الثاني في الإجراءات القضائية في العرف والحكم الشرعي في ذلك. ثم الفصل الثالث ويعرض فيه الأحكام العرفية لأهم القضايا في المجتمع وحكمها الشرعي وتوصلت الدراسة إلى ان هناك عدد من الأعراف تخالف الشرع مثل:

1. عدم الرجوع في الإقرار في جميع القضايا في القضاء العرفي، بينما في القضاء الشرعي يعتبر الرجوع في الإقرار المتعلق بحق الله.
2. اعتبار البشعة من أدلة الإثبات وهذا مخالف للشريعة الإسلامية.
3. الأحكام المتعلقة بالقتل من الثأر، وقعود النوم كلها مخالف للشرع.

واوصت الدراسة بضرورة عقد دورات لرجال الصلح الشرعيين للتعرف على الأحكام العرفية من قبل مختصين في القضاء العرفي، ليتم تميز الأحكام الموافقة للشريعة من المخالفة لها

كتاب ثابت (2010) بعنوان " القضاء العشائري – عند قبائل بئر السبع – فلسطين "

صدر الكتاب تحت العنوان نفسه الذى اختاره الباحث لهذا المقال " القضاء العشائري" حيث استعرض الكاتب فى فصول الكتاب الثمانية عشر المكثفة جداً، كل ما يتعلق بالموضوع، ابتداء من تعريف البداوة وأشكالها، والقضاء العشائري وجذوره ومجالاته واصوله وفروعه ومصطلحاته، ومواقع الاتفاق والاختلاف مع الشريعة الإسلامية السمحاء ونصوص القوانين الوضعية، ومجالات الاجتهاد فى القضاء العشائري نفسه، ومكانة أولئك الرجال الذين لهم القدرة على الاجتهاد حتى فى قضايا العرف والعادة التي يقوم على قاعدتها الرئيسية القضاء العشائري، كما استعرض الكتاب الصفات الواجب توفرها فى رجال القضاء العشائري، ورجال الإصلاح عموماً، وعودة إلى القضاء العشائري المناسب – كما يقال– لأن فلسطين التي عاشت ومازالت أصعب محطاتها الأمنية والاجتماعية بسبب الاحتلال وضغوطاته وممارسته السوداء وبسبب مظاهر الفتنة والإنفلات الأمنى وبسبب تراجع مؤسسات القانون وهياكل القضاء عن أداء دورها، كرهاً وليس طوعاً، فقد وجدت نفسها تستند فى قسط كبير من إدارة حياتها الداخلية والاجتماعية، على تقاليد شعبها العريقة، وعلى مخزون الأخلاق والقيم، وموروث العادات والتقاليد الحميمة، وعلى رأس ذلك كله، القضاء العشائري وأهله ورجالاته ومجالاته لأن القضاء العشائري حتى وإن قست بعض أحكامه وثقلت بعض أعبائه، وتحملت العائلة الصغيرة ، والعشيرة والقبيلة الكبيرة، غرم أفعال أبنائها الذين لم يستشيروها فيما يتورطون من أذى للناس صغيراً كان أم كبيراً فإن القضاء العشائري يقوم فى الأصل وفى الجوهر على قاعدة ذهبية هى قاعدة الإصلاح بين الناس، وتطييب الخواطر، وبلسم الجراح، والنهوض بالمعنويات وتحفيز المروءة والنخوة والقدرة على الرضى والتسامح ولعلنا وخاصة بعد اتفاق مكة المكرمة – أحوج ما نكون إلى ذلك كله.

1.23.2 التعقيب على الدراسات السابقة ذات الصلة

قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة أجريت في بيئات متنوعة محلية وعربية، وقد أجريت في فترات زمنية متفاوتة تراوحت ما بين عامي2008– 2015م.

وقد لاحظ الباحث من عرض الدراسات السابقة أن:

- بعضها تناول الصلح العشائري والقضاء العشائري وبعض الدراسات السلم الأهلي او السلم الأهلي.
- وبعض الدراسات تناولت الموضوع من ناحية ارثية حول موضوع الصلح العشائري ودراسات تناولت الموضوع من جوانب قانونية والاخرى تناولت الصلح واثرها السلم الأهلي والمجتمعي.
- انتهجت معظم الدراسات ذات العلاقة المنهاج الوصفي في الدراسات .

على الرغم من أن جميع الدراسات السابقة لم تتطابق كلياً مع الدراسة الحالية، إلا أنها تتطابق جزئيا في جانب أو أكثر معها من حيث أن هدف الدراسة الحالية ينسجم مع هدف معظم الدراسات السابقة والمتمثل في التحقق من دور الصلح العشائري في احلال السلم الأهلي والمجتمعي والاثار الايجابية التي تنتج عن الإصلاح في معظم جوانبه ثم استخدام المنهج الذي استخدمته غالبية الدراسات السابقة وهو المنهج الوصفي.

2.23.2 ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة بانها بحثت بموضوع لم يبحث من قبل وهي العلاقة الصريحة ما بين الصلح العشائري والسلم الاهلي من وجهة نظر رجال الاصلاح وسرد المقابلات بالإضافة إلى ان هذه الدراسة ركزت على المشكلات التي تواجه رجال القضاء العشائري وبالأخص موضوع الرشوة التي يتلقاها بعض رجال الصلح، كما ان هذه الدراسة لم تعتمد على المناهج التي تستمد معلوماتها من الادب النظري او على ما سرد بالكتب فقط فقد اعتمدت على عدة مناهج وهي الاستقرائي

والتحليلي والاستنتاجي والتاريخي، كما أن الدراسة اعتمدت على دراسة حالات كثيرة استفاد منهت الباحث بسبب طبيعة العمل الذي يمارسه.

منهجية الدراسة

بعد الانتهاء من الجانب النظري لهذه الدراسة والذي تمثل في تحديد إشكالية البحث واسئلته وأهدافها وأهميتها والانتهاء من الفصول النظرية، فإن الباحث في هذا الفصل سيتناول الجانب الميداني والذي يعتبر حلقة وصل بين الجانب النظري والنتائج المتحصل عليها، فهو الركيزة الأساسية لكل بحث علمي، حيث سيعرض فيه إلى متغيرات الدراسة، عينة الدراسة وأداة جمع البيانات وإجراءات تطبيق الدراسة.

1.3 متغيرات الدراسة:

يعرف المتغير على أن الخاصية أو الصفة التي تختلف فيها العناصر تنتمي لهذا المتغير ويستخدم للتغيير عن المفهوم وبالتالي يعتبر مؤشرا يمكن عن طريقة قياس الظاهرة حيث تكونت الدراسة الحالية

من متغيرين وهما: المتغير المستقل والمتغير التابع.

المتغير المستقل:

وهو المتغير الذي نتناوله لقياس التأثير التابع كما يمكننا الحديث أيضا عن المتغير عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل تكون الإجابة عن الموضوع من طرف المبحوث والذي تمثل في:

"**تأثير القضاء العشائري**"

المتغير التابع:

وهو ما ينتج من أثر عن المتغير المستقل أي قيمة تتغير وفق قيمة المتغير المستقل والمتغير التابع في هذه الدراسة هو:" **السلم الأهلي في محافظة رام الله.**"

2.3 الدراسة الإستطلاعية:

تعتبر أساسا جوهريا لبناء البحث العلمي وعدم تخطي هذه الخطوة في أي بحث يجعل الباحث يبذل جهذا مضاعفا في الدراسة الأساسية وبناء عليه يتضح أن الدراسة الإستطلاعية تعتبر خطوة لابد منها في انجاز أي بحث علمي، وبهذا الصدد قام الباحث بدراسة استطلاعية وذلك بهدف:

-تحديد المجتمع الأصلي للدراسة.

-تحديد عينة الدراسة الأساسية.

-التعرف على مدى تقبل رجال الصلح العشائري بالاجابة عن اسئلة اداة الدراسة.

-التزود بالمعلومات عن عينة الدراسة.

-تحديد الرزنامة الزمانية والمكانية لاجراء المقابلات.

-التعرف على الصعوبات التي يمكن مواجهتها عند التطبيق.

وقد تمت الدراسة الإستطلاعية ما بين الفترة الممتدة من 13-10 إلى 20-10 للعام 2018 وكان ذلك في بيوت رجال الإصلاح المقربين من الباحث نفسه.

3.3 خصائص عينة الدراسة الإستطلاعية:

تمثل العينة مجموعة من الأفراد الذين يتم سحبهم من المجتمع الأصلي للدراسة بحيث تكون العينة ممثلة للمجتمع من خلال تجانس الصفات وخصائص مجتمع الدراسة وقد تم اختيار مجتمع الدراسة من قرى ومخيمات ومدينة رام الله بطريقة قصدية.

4.3 الدراسة الأساسية:

1 –زمان ومكان إجراء الدراسة الأساسية:

تم إجراء الدراسة الأساسية في الفترة الممتدة ما بين 3–2 إلى 12/10 من العام 2018 في محافظة رام الله والبيرة باختلاف اماكن سكن رجال الإصلاح والقضاء العشائري فيها.

5.3 خصائص عينة الدراسة الأساسية:

–بعد تشخيص الحالات المراد تطبيق الدراسة عليها تم اخذ موافقتهم على اجراء المقابلة معهم من خلال اجراء مكالمات هاتفية مع بعضهم والبعض الاخر تم التواصل معه بشكل شخصي.

–لقد تم الحرص على تطبيق اداة الدراسة بدقة لذا قام الباحث بإتباع النقاط التالية الآتية المرفقة كما يلي:

* توضيح عنوان الدراسة والهدف العلمي لها.

* شرح كيفية الإجابة عن كل سؤال.

* الإطلاع على كل مقابلة بعد اسِتلامها والتأكد من الإجابة على كل سؤال.

* شكر كل مستجيب عن اسئلة المقابلة من رجال الإصلاح والقضاء العشائري على تقديم المساعدة في هذا البحث.

6.3 وصف عينة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينة الغرضية، غير الاحتمالية، وهي العينة التي يتعمد الباحث ان تتكون من حالات معينة، لأنه يرى انها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا، وتحقق له الغرض من دراسته. ومن بين الأسباب التي دعت الباحث إلى استخدام هذا الأسلوب هو ليس سهولة

التعامل معه، وإنما خصوصية مجتمع الدراسة، ذلك أن عدد الأفراد الذين ينتمون إلى رجال الإصلاح والقضاء العشائري محدودين جدا، بالإضافة إلى ان مجتمع الدراسة في محافظة رام الله محدود فعدد رجال القضاء العشائري في محافظة رام الله محدود لذلك كانت عينة الدراسة مقصودة. وكذلك عدد أفراد المجتمع التي تتكون منها، وعليه لا يمكن الأخذ بنظرية الاحتمالات، فالعينة الاحتمالية" هي التي يتم اختيار جميع مفرداته من بين وحدات المعاينة التي يتكون منها المجتمع بأسلوب احتمالي يوفر لكل وحدة من وحدات المعاينة احتمال لاختيار ثابت ومحدد في العينة." وعليه فقد تم اختيار ثلاثة عشر رجلا من رجال الإصلاح باختلاف اماكن سكنهم ومؤهلاتهم وديانتهم واعمارهم.

7.3 خصائص العينة

تكونت عينة الدراسة من ثلاثة عشر رجلا من رجال الإصلاح باختلاف اماكن سكنهم ومؤهلاتهم وديانتهم واعمارهم. وتبين الجداول التالية توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1.3) : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الديانة

متغير الديانة	العدد	النسبة المئوية %
مسلم	13	%100
المجموع	13	%100

جدول رقم (2.3) :يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

متغير العمر	العدد	النسبة المئوية %
40 عاما	2	%15.3
50-41	2	%15.3
60-51	5	%38.8
61 فما فوق	4	%30.6
المجموع	13	100.0

جدول رقم (3.3) : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
اساسي فما دون	1	%7.7
ثانوي	1	%7.7
دبلوم متوسط	3	%23
بكالوريوس	4	%30.8
دراسات عليا	4	%30.8
المجموع	13	%100

8.3 صعوبات البحث:

مما لاشك فيه في أي بحث يوجد بعض الصعوبات التي تخلل الفرد في أدائه في عمله واخِتياراته وأهدافه

فمن بين الصعوبات التي تخللت الباحث في ادائه لهذا البحث تتمثل في:

-صعوبة الوصول إلى الحالات وإيجادها.

-صعوبة اقناع بعض المستجيبين بالاجابة عن اسئلة المقابلة

-صعوبة ايصال بعض المقابلات لمستجيبين من مخيم الجلزون.

9.3 منهج البحث

المنهج عامة هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما لاكتشاف الحقيقة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث. ومناهج البحث العلمي هي مجموعة قواعد توضع من اجل الوصول إلى حقائق علمية صحيحة تخص موضوع الدراسة، وعليه فان اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بموضوع البحث من حيث طبيعته والهدف منه. فالمنهج هو إستراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي يستفيد بها الباحث

في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي، والمنهج هو ذلك الطريق المؤدى إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل في النهاية إلى نتيجة معلومة، بمعنى إن المنهج "هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وبمعنى أخر هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه".

ولذلك فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي التاريخي والاستقرائي فالمنهج الوصفي" يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعي، والدراسات الوصفية، فالدراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة، وكمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى "والوصف يفسر دائما بيانات إحصائية تجري عليها بعض المعالجات الإحصائية، ولا يقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل يتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وتحديدها بالصورة التي هي عليها كميا وكيفيا بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لان الدراسة حقلية تحاول قدر المستطاع النفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي حتى نتمكن من تقديم صورة شاملة ومعبرة لما يحويه البناء الاجتماعي للمجتمع كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعرف بأنه" الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسته وتحليله لظاهرة معينة في تعاقباتها زمانا وتنقلاتها مكانا وفق خطوات بحث معينة ترتكز على المصادر التاريخية من اجل فهم حاضر الظاهرة ومن ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها"، فهو يهتم بجمع معلومات عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة عنها.

10.3 أدوات الدراسة

لتحقيق الأهداف المسطرة التي شرعت في انجازها يجب الاستعانة بمجموعة من الأدوات المنهجية التي تتسق عموما مع الاتجاه المنهجي الذي انطلقت منه، وعليه يجب إن تصميم أداة مناسبة بإمكانها تحقيق أهداف الدراسة وتصميم الأداة وفق هذه الصيرورة يطرح إشكالية منهجية تتمثل في محدودية استخدام أداة وحيدة الا وهي "المقابلة" بحيث تتساوى من ناحية الأهمية نظرا لإستراتيجيتها في البحث فهي الرابط بين الجانب النظري والميداني، فهي تسمح بوضع سلم يتم متابعته للوصول للنتيجة التي تطرحها اسئلة الدراسة. وفي ضوء تشابك عوامل هذه الدراسة، والذي ترتب عليه تعدد المناهج المستخدمة في إطارها، قد أفضى ذلك كله إلى اهمية استخدام اداة الدراسة الرئيسية المقابلة.

حيث تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات ونظرا لفوائدها في الحصول على أراء الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم، نظرا لما تقدمه من تسهيلات للباحث كي يتجاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين بتدخله بشرح الأسئلة وتبسيطها ومناقشتها معهم.

تعرف المقابلة كأداة للبحث بأنها "حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص أخر أو مجموعة أشخاص آخرين"، إذن فالمقابلة موقف جماعي يجمع بين الباحث والمبحوثين بصفة مباشرة ويعتمد على الأخذ والرد وذلك بطرح الأسئلة والإجابة عنها بصورة لفظية ’, فهي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من المبحوث شخصيا دون الاعتماد على طرف وسيط، ولكي ينجح الباحث في المقابلة ويحقق الأهداف المرجوة، يجب ان تجرى عن طريق المناقشة والحوار. وقد استخدمت في هذه الدراسة المقابلة المقننة: تعتمد هذه المقابلة على وضع قائمة من الأسئلة، فهي تتخذ من المقابلة وسيلة لها، هدفها الأساسي توفير البيانات الكمية فهو إذا مجموعة من الأسئلة المحددة والمرتبة ترتيبا منهجيا وفق مؤشرات الدراسة. وانقسمت أسئلة المقابلة إلى: أسئلة مفتوحة: تم تصميمها لإتاحة الحرية للمبحوث في إجاباته لبعض الأسئلة التي تقتضي تنوع في الآراء، وأسئلة مغلقة: وهي الأسئلة التي تحوي إجابات

محددة، وما يميز هذا النوع الأخير هو تسهيل تكميم الإجابات، ولكنها في نفس الوقت تقيد المبحوث وتحد من حرية الإجابة، والتي تمثلت باسئلة البيانات الشخصية.

11.3 تصميم اداة الدراسة

وقد صممت مقابلة البحث وفق مجموعة من الخطوات:

الخطوة الأولى: أعدت مقابلة تحتوي على 11 سؤالا موزعة على محورين رئيسيين الأول يعنى بالاجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي والذي نصه" **ما هو دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي** "، بينما تمثل المحور الثاني بالبحث عن تفاصيل الصلح العشائري واساليبه وطرق تطبقيه وعن سلبياته.

كما اشتملت كل مقابلة على البيانات الشخصية، وهي البيانات الخاصة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة، بيانات خاصة بديانة ومؤهل وعمر وسكن المستجيب من رجال القضاء العشائري في رام الله.

الخطوة الثانية: إخضاع المقابلة للاختبار، حيث شملت هذه العملية 3 اشخاص من رجال الإصلاح المقربين للباحث والسهل الوصول اليهم. وذلك من أجل التحقق من صدق أسئلة المقابلة وصلاحيتها لتغطية مؤشرات الدراسة، والاجابة عن اسئلتها.

الخطوة الثالثة: إخضاع المقابلة للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الكرام في الجامعات المختلفة والذين سيتم ذكرهم بالتفصيل في الملحق رقم (3). وقد تم الاستفادة من التحكيم فيما يلى:

1- إضافة أسئلة جديدة تغطى بعض المؤشرات التي تخدم اسئلة الدراسة

2- إعادة صياغة بعض الأسئلة لضمان دقة السؤال واستبعاد العمومية وعدم الوضوح في الصياغة.

3- إعادة ترتيب بعض الأسئلة بشكل يسمح بتغطية مؤشرات الدراسة تغطية كاملة ومتوازنة.

بعد الاستفادة من الملاحظات السابقة، تم تعديل المقابلة في شكلها النهائي (3 اسئلة مغلقة تمثل المعلومات الديموغرافية للمستجيب و11 سؤال مفتوحا تخدم اسئلة الدراسة وتجيب عليها)، وقد طبقت المقابلة كما يلي: تم توزيع المقابلة على مفردات الدراسة عن طريق المقابلة في مدة زمنية قدرت ب شهر واحد.

وقد واجه الباحث عدة صعوبات في تطبيق المقابلة اوردت سابقا في سياق هذا الفصل.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

يقوم هذا الفصل من الدراسة بعرض نتائج الدراسة، وذلك من عرض لنتائج الدراسة وتحليلها بناء على اسئلة الدراسة واهدافها.

1.4 السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض وما هو دورها تعزيز السلم الاهلي؟

جدول رقم (1.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	اعراف وعادات وتقاليد	5	%38.5
2	الشريعة الاسلامية	3	%23
3	اعراف وعادات وتقاليد و الشريعة الاسلامية	5	%38.5
المجموع		13	%100

1.1.4 مناقشة نتائج الفرع الأول من السؤال الأول

يتبين من نتائج الجدول رقم (1.4) ان هناك توافق بين اراء المستجيبين من رجال الاصلاح بان العادات والاعراف والتقاليد هو المؤثر على اختيار اسس ومرجعيات رجال الاصلاح فذلك عائد على نسج أجدادنا منذ أقدم الأزمان أسلوب الحياة المناسب من خلال القضاء العشائري واحكامه والذي يتكفل بحل معضلات الحياة وما يشوبها من غرائب البغضاء والحقد والكراهية؛ فرسم لنا أسس وقواعد القضاء العشائري الذي وقف بلسما شافياً للعديد من المشاكل ليضمن استمرار قوة الشعب الفلسطيني والوحدة

الوطنية، ويوفر أسباب الأمن والاستقرار في فلسطين، وبناء على ذلك فقد تفاوت الاجابات على هذا السؤال حيث اتفقت معظم الاجابات على ان نظام الحل العشائري للمحافظة على السلم الأهلي في فلسطين. وهذا ما تبين من خلال مراجعة حيث تبين وان ذلك ينسجم مع ما توصل اليه (هومانز) بخصوص علاقات الاعتماد المتبادل، حيث قال أن الضبط الاجتماعي ليس جزء منفصل، وأن التفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد في المجتمع، وبين أهمية التفاعلات التي تؤدي الى السلوك، وأن هنالك نظم اجتماعية في الضبط متعددة، منها القضاء العشائري الفلسطيني ، وقد توافقت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة عواد (2014) حيث يستعرض الباحث ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني كانعكاساتها على السلم الأهلي، مقترحا إطارا عاما للتدخل لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية كالسياسية الوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.

2.1.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الأول

يتضح من خلال استجابات المفحوصين نجد ان معظم الاجابات عن هذا الفرع وصلت نسبتها 23% وتمركزت حول ان الاسس والمرجعيات لرجال الإصلاح واعرافهم ماخوذة من الشريعة الاسلامية وتقاليد القضاء العشائري والقوانين الوضعية فيه وذلك في تلك المنطقة. نستنتج من هذه النتيجة ان للقانون العرفي مصادر وأصول رئيسية للتشريع العشائري، فقد لعب الدين الإسلامى دوراً مميزاً كمصدر من مصادر القانون العرفي، وبالتالي فإن هذا القانون استمد الكثير من قواعده من الشريعة السمحاء كالدية، والمبدأ القضائى في القانون العرفي القائل (بأن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر). وبالتالي فإن الدين والأخلاق من الأسس التي يرتكز عليها العرف.

وهذه النتيجة تتوافق مع نظرية (بول لانديز) الوظيفية والتي ركزت على البناء الاجتماعي ومفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية المختلفة، حيث أن التفكك الاجتماعي والذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، يقابله في الطرف الأخر التنظيم الإجتماعي الأكثر صرامة، والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وهذا الذي يمثله وجهاء العشائر في رام الله، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة أبو عربيان (2010) حيث توصل إلى عدم الرجوع في الإقرار في جميع القضايا في القضاء العرفي، بينما في القضاء الشرعي يعتبر الرجوع في الإقرار المتعلق بحق الله.

3.1.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الأول

يتضح ان نتيجة هذا الفرع وصلت نسبتها إلى 38.5% وهي نتيجة مساوية لنتيجة اسس العادات والتقاليد حيث تُعتبر العادات والشريعة أحد مصادر العرف، وهى عبارة عن أعمال سابقة أُستحسنت من قبل الأفراد، وتكون لديهم قناعة بضرورة احترامها، لأنها صالحة بالنسبة لهم فتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل، وأصبحت عرفاً للجماعة. والعادة كونها مصدراً للعرف فإن العرف ينشأ على العادة، وللعادة شروط هي: العمومية والقدم والثبات وأن تكون العادة معروفة وغير مخفية. وبالتالي فإن العوايد تعنى، أصول أو سوادى أي بمعنى عادات سائدة متعارف عليها، والعادات هذه حملتها العشائر عبر الأجيال المتتابعة. والعوايد نوعان: – عادات عشائرية عامة تعالج الجرائم الرئيسية، مثل الإعتداء على العرض، والقتل وتقطيع الوجه وحرمة البيت، ويختلف ترتيب هذه الجرائم من حيث أهميتها من قبيلة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة. وعادات عشائرية خاصة وهى العادات المحصورة بالقبيلة نفسها، حيث أن لكل قبيلة أو مجموعة عشائر عادات خاصة بها، تتناسب ووضعها ومفاهيمها، قد تتفق هذه العادات مع عادات قبائل وعشائر أخرى أو تختلف معها. وبالتالي فإن العادات هي قواعد لتشريع القوانيين، وقد تختلف العادات أحياناً مع الشريعة الإسلامية كما هو في موضوع توريث النساء والبنات، حيث أن العادة في

العرف العشائري لا تورث النساء والبنات، وهذه العادة من عادات الجاهلية أي قبل ظهور الإسلام وحتى وقتنا هذا.

2.4 السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري والتي تعمل على تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

جدول رقم (2.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	لا يوجد اليات او مرجعيات	2	%15.3
2	العلاقات بين الاطراف بانواعها	4	%30.7
3	القانون الفلسطيني والدين الاسلامي	7	%54
المجموع		13	%100

1.2.4 مناقشة نتائج الفرع الأول من السؤال الثاني

لقد تبين من الجدول (2.4) ان 15.3% من المبحوثين اكدوا عدم وجود مرجعيات واليات تطبق على رجال الاصلاح وقد يكون ذلك بسبب عدم فهم السؤال او بسبب قلة الوعي حول الاليات والمرجعيات لرجال الصلح العشائري الا ان هناك بعض الاجابات تنم عن ادراك صحيح وواقعي لهذه المرجعيات كمن اجاب بضرورة الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية وكذلك تطبيق القانون في القضاء العشائري ضمن نطاق الحالة التي يواجهونها. ولم تتوافق أي من الدراسات او النظريات مع هذه الاجابة من قبل المبحوثين.

2.2.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثاني

لقد تبين من الجدول (2.4) ان 30.7% من المبحوثين اكدوا ان العلاقات بين الاطراف باختلاف انواعها مثل تهدئة النفوس كما ان الاعيان والمرجعيات هي غير منظمة وهي تعتمد على جهد

شخصي وفردي ولاصل هو ترتيب هذه الاعيان من اجل وحدة الموقف ازاء القضايا التي تواجهنا وفق يستعمل مجلس عشائري وسلم اهلي موحد وعليه فانه يتوجب على جميع رجالات الإصلاح الالتزام بما يقره المجلس المعتمد.

3.2.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الثاني

لقد تبين من الجدول (2.4) ان 54% من المبحوثين اكدوا ان القانون الفلسطيني والدين الاسلامي اساس المرجعات ويزيد الباحث على ذلك ان العرف العشائري يحرص على استمرار اللحمة بين أفراد العشيرة والقبيلة، فإنه يتم تخفيف العقوبات في بعض الأحيان ، وعدم إعطاء فرصة أو سبب لتفكك العشيرة أو الأسرة، ولاستمرار تواصل الرباط العائلى، وذلك إذا كانت الجريمة بين عشيرة أو أسرة واحدة، فإن الأحكام في هذه الحالة تخفف ما لم تكن هذه الجرائم من الجرائم الأربعة الكبرى في العرف العشائرى، وهى " العرض والقتل وتقطيع الوجه وحرمة البيت ". وكذلك مراعاة المكانة الإجتماعية لمقترف الجريمة، أو المكانة الإجتماعية لعشيرته، وذلك إذا كان العقاب سيترك نتائج غير محمودة العواقب، وكانت ظروف وأسباب الجريمة يستوجب أخذها بالحسبان. ويمكن أن نستدل من النتائج هنا بنظرية (سمنر)، حيث أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، متمسك جدا بالعادات والتقاليد ويعتبر مرجعيته تلك العادات وبما فيهم وجهاء العشائر في تلك القرى والتي تأتي أحكامهم بناء على العادات والتقاليد وذلك بالرغم من التتطور الذي طرأ على المجتمع الفللسطيني بشكل عام ومجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، وخاصة بعد دخول السلطة الفلسطينية. وهذا توافق مع دراسة أبو عربيان (2010) حيث بين انه في القضاء الشرعي يعتبر الرجوع في الإقرار المتعلق بحق الله.

3.4 السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

جدول رقم (3.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	حقن الدماء وتهدئة النفوس	4	%30.7
2	تحري الحقيقة	5	%38.6
3	فرض القانون والاحكام	4	%30.7
المجموع		13	%100

1.3.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الثالث

لقد تبين من الجدول (3.4) ان 30.7% من المبحوثين اكدوا على ان حقن الدماء وتهدئة النفوس من اهم الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة وهذا يظهر ان هناك وعيا لدى رجال الإصلاح بضرورة النظر إلى نوع القضية ومقترفها والزمان والحدث والمكان والظرف الذي حدثت فيها تلك القضية وبالتالي فان حلها يكون بناء على خبرة القاضي العشائري وعلى دراسته للظروف السابقة.

ويضيف الباحث على ذلك ان هناك ظروفا تحكم حكم القاضي او رجل الصلح العشائري مثل إذا كان مقترف الجريمة طفل، فإن أولياء الطفل وعشيرته يتحملون وزر فعلته المادية فقط، ولا تقع عليهم عقوبات جسمية أو إجتماعية، ومن المعلوم أن العرف العشائري يحرم الأخذ بالثأر من الطفل حتى ولو كان متسبباً بالقتل. وايضا هناك بعض موانع العقوبة الكاملة القتل الخطأ، وبالتالى فإن العرف العشائري يخفف من عقوبة القتل الخطأ، ويكتفى بالدية، وفى بعض الأحيان يتم تخفيف هذه الدية. وذلك يتوافق مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي حيث ركز على كون الضبط الاجتماعي متصل بالامتثال

بالمعايير، والتي لا فرق بينها وبين القوانين الرسمية، كما يتوافق ذلك مع (فيبر) والذي إهتم بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث قال أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية، ويتوافق ذلك مع **دراسة شندي (2011) والذي بين انه** يستند العرف العشائري في محافظة الخليل على خبرات بشرية بحتة، تراكمت عبر السنين حتى أصبحت قانوناً يُتحاكم إليه بعيداً عن الشرع، والخطير في الأمر أن يُتعامل بالعرف باعتباره ندًّا للفقه الإسلامي، بل يتجاوز الأمر ذلك حينما يُقدَّمُ العرف العشائري على الفقه الإسلامي في بلد (كمحافظة الخليل) كل أهله مسلمون.

2.3.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثالث

لقد تبين من الجدول (3.4) ان 38.6% من المبحوثين اكدوا ان رجال الاصلاح في المجتمع الفلسطيني لهم دورا تكميليا مع الجهات ذات الاختصاص وخاصة الامنية في حفظ الامن واستقرار المجتمع المحلي، وهناك تفاهمات وتعاون وفقا للقانون واللوائح الناظمة بين الجهات ذات الاختصاص ورجال الاصلاح ليأخذوا دورهم الطبيعي باعتبارهم ركيزة أساسية في ضبط بعض السلوكيات البعيدة عن العرف والعادة والقيم الفلسطينية، والتوجهات الجدية للمحافظات الفلسطينية بتشكيل المجالس العشائرية وتفرع للجان الفرعية الخاصة بها، وتشكيل مجالس عشائرية خاصة بها ليكون عونا لأبنائهم وأفراد عائلاتهم ومساعدتهم على الصعد كافة وخاصة لم شمل ابنائها، وتوجيههم لما فيه المصلحة العامة للوطن والخاصة للعشيرة وليكونا عونا للجهات ذات الاختصاص في التعاطي مع القضايا وحل المشاكل بين ابنائها من جهة وبينهم وبين ابناء العشائر الاخرى الامر الذي الغي اي نوع من التصادم او نشر الفتنة او الاقتتال الداخلي وجعله امرا مستحيلا. وذلك يتوافق مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي حيث ركز على كون الضبط الاجتماعي متصل بالامتثال بالمعايير، والتي لا فرق بينها وبين القوانين

الرسمية، كما يتوافق ذلك مع (فيبر) والذي إهتم بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث قال أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية، ويتوافق ذلك مع دراسة شندي (2011) والذي بين انه يستند العرف العشائري في محافظة الخليل على خبرات بشرية بحتة، تراكمت عبر السنين حتى أصبحت قانوناً يُتحاكم إليه بعيداً عن الشرع، والخطير في الأمر أن يُتعامل بالعرف باعتباره ندًّا للفقه الإسلامي، بل يتجاوز الأمر ذلك حينما يُقدَّمُ العرف العشائري على الفقه الإسلامي في بلد (كمحافظة الخليل) كل أهله مسلمون.

3.3.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال الثالث

لقد تبين من الجدول (3.4) ان 30.7% من المبحوثين اكدوا ان القانون فوق الجميع حيث ان الباحث يرى ان رجال الاصلاح يعتبرون احدى ضمانات الاستقرار الاجتماعي ومساعدا للجهات المختصة الحفاظ على الأمن وركيزة أساسية في بناء المجتمع وتعزيز وترسيخ مفاهيم السلم الاهلي في فلسطين ، اذن لا بد النظر الى المستقبل من أجل تغيير بعض المفاهيم وتوجيه السلوك الانساني نحو الخيارات القانونية والقضائية والعادات العشائرية الاصيلة المتطابقة مع القانون والتي تخدم المواطن في الحصول على حقة الخاص وهذا ما تبين من خلال مراجعة حيث تبين وان ذلك ينسجم مع ما توصل اليه (هومانز) بخصوص علاقات الاعتماد المتبادل، حيث قال أن الضبط الاجتماعي ليس جزء منفصل، وأن التفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد في المجتمع، وبين أهمية التفاعلات التي تؤدي الى السلوك، وأن هنالك نظم اجتماعية في الضبط متعددة، منها القضاء العشائري الفلسطيني ، وقد توافقت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة عواد (2014) حيث يستعرض الباحث ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني كانعكاساتها على السلم الأهلي، مقترحا إطارا عاما للتدخل لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق

نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية كالسياسية الوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.

4.4 السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

جدول رقم (4.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	الحفاظ على المجتمع والسلم الاهلي	6	%46.1
2	حل المشكلات العالقة وحقن الدماء	7	%53.9
المجموع		13	%100

1.4.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الرابع

لقد تبين من الجدول (4.4) ان 46.1% من المبحوثين اكدوا على الحفاظ على المجتمع والسلم الاهلي كما يمكن ايضاح امرا هاما بالنسبة لمساهمة رجال الصلح العشائري في نشر السلم الأهلي في المنطقة فلعل هذه المهمة التي أنيطت بالعرف العشائري ورجالاته قصراً وليس طوعاً في معالجة قضايا الفلتان الأمنى، لهى من أخطر وأصعب المهام الملقاة على هؤلاء الرجال، وذلك في وقت غاب فيه القانون وسيطرة الدولة، وفى ظل الإنتشار العشوائى الواسع والغير منضبط للسلاح، وفى ظل الخلافات القائمة بين الفصيلين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية. هنا كان لابد للعرف العشائري أن يأخذ مكان القانون المدنى الوطنى في ظل هذا الإحتلال الظالم، ولقد كان رجال العرف والعادة على قدر المسؤولية كما وأن القوى الوطنية والإسلامية العاملة على الساحة الفلسطينية في ذلك الوقت، وخاصة إبان إنتفاضة عام 1987. وهذا يتوافق مع ما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها

عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وقد اختلف نتائج هذه الدراسة مع **دراسة الهريني (2012)** وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة.

2.4.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الرابع

لقد تبين من الجدول (4.4) ان 53.9%من المبحوثين اكدوا على ان حل المشكلات العالقة وحقن الدماء قد ساهمت مساهمة فاعلة في دعم وحماية العرف والعادة، كما وأنها شكلت مجموعات من رجالات الإصلاح الخاصة بها لمعالجة الخلل الاجتماعي الناتج عن المشاكل التي كانت تحدث بين الأسر الفلسطينية، وخاصة الشجارات والتي كانت تؤدى إلى إصابات وجروح، بالإضافة لمشاكل الأراضى والمشاكل التجارية وغير ذلك من القضايا، مع العلم بأن حوادث القتل كانت شبه معدومة، وبإستثناء بعض الحوادث في القتل الخطأ، وبشكل عام فإن جريمة القتل مرفوضة من حيث المبدأ وكان يهتز لها المجتمع الفلسطيني بأكمله.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان اجماع غالبية المبحوثين على ان هناك دور كبير للصلح العشائري في السلم الاهلي هو منع تفاقم المشكلات وتطورها . فاحد المبحوثين اخبرني ان احد اطراف النزاع يقول في قضية وقعت احداثها في احدى المحافظات الشمالية للضفة الغربية، انه يقبل ان يظلم وهو يعرف انه مظلوم ,على ان تتطور المشكلة ويحدث قتل بين الاطراف . وفي مقابلة مع احدى المحافظين في المنطقة الشمالية للضفة الغربية . ذكر ان الرغبة الاساسية من وراء تعامل المحافظات مع لجان الاصلاح هي تحقيق السلم الاجتماعي حتى لا تتفجر الخلافات داخل المجتمع . وفي المقابل، فقد

اجمع ممثلو القضاء العشائري على ان عملهم يحافظ على النظام العام ويحافظ على المجتمع، لانه يحقن الدماء بين اطراف النزاع، ويمنع تفاقم المشاكل , كمان انه يعمل على حماية اهل الجاني من ردة فعل اهل المجني عليه.

ويرى بعض ممثلو القضاء العشائري ان عملهم يؤدي الى توفير جو من التهدئة داخل المجتمع. ولكن على الرغم من حالة شبه الاجماع حول قدرة القضاء العشائري على تحقيق السلم الاجتماعي، الا ان هناك اراء تقول ان السلم الاهلي وما يرافقه من جو التهدئة يكون مؤقتا، وان التهدئة تتم لسنوات، وتعود النزاعات لتتفجر من جديد في بعض الاحيان . ففي قضية وقعت احداثها في احدى المحافظات الجنوبية للضفة الغربية قامت عائلة المجني عليها بقتل الجاني بعد احدى عشر عاما على وقوع الجريمة الاولى .هذا على الرغم من وجود صك صلح بين العائلتين، وفي احدى القضايا التي وقعت احداثها في جنوب قطاع غزة، اشتبك اطراف النزاع بالاسحلة النارية وقاموا بالاحراق المتبادل للمنازل، وذلك على الرغم من وجود صك عطوة بين الطرفين، والذي لم يصمد سوى يوم واحد فقط .

وهذا يتوافق مع ما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع **دراسة الهريني (2012)** وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة.

5.4 السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

جدول رقم (5.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	لا يوجد معيار لخلل معين	2	%15.4
2	يوجد خلل	11	%84.6
المجموع		13	%100

1.5.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الخامس

لقد تبين من الجدول (5.4) ان 15.4% من المبحوثين اكدوا انه لا يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري ويعزو الباحث ذلك إلى ام هذه العينة اشارت إلى ان ممارسات البعض التي تسيء لدور وفعل رجال الإصلاح والوجوه العشائرية، منوها للمحاولات الإسرائيلية الأخيرة في اختراق عمل رجال الإصلاح والوجوه العشائرية من خلال تشكيل جسم عشائري يتبع مباشرة للشرطة الإسرائيلية؛ الأمر الذي يتناقض والموقف الوطني العام وبالأخص في منطقة القدس، وذلك يتوافق مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي حيث ركز على كون الضبط الاجتماعي متصل بالامتثال بالمعايير، والتي لا فرق بينها وبين القوانين الرسمية، كما يتوافق ذلك مع (فيبر) والذي إهتم بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث قال أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية.

2.5.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الخامس

لقد تبين من الجدول (5.4) ان ما يقارب 85% من المبحوثين اكدوا انه يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري حيث يستنتج الباحث من الاجابات وجود خلل في اختيار رجال الإصلاح وانهم وان نصبوا انفسهم فيكون ذلك في بعض الاحيان لتقاضي الرشاوى وكسب الاموال بطريقة غير شرعية كما انه لا توجد مرجعية في اختيار رجال الإصلاح في فلسطين.

ويشير الباحث بهذا الصدد إلى ان القضاة هم الرجال الذين يرجع إليهم المتخاصمون في حل مشاكلهم، والقضاء العشائري (العرفى) ويرتكز في الأصل على تسعة قضاة أساسيين، ويسمون بتسعة المنشد، وهم ثلاثة ملام، وثلاثة كبار، وثلاثة مناشد. ومعلوم أن لكل قبيلة (صف) ثلاثة ملام، وثلاثة كبار، وثلاثة مناشد تعود إليهم القبيلة في حل مشاكلها الداخلية، وقد أطلق البدو على هؤلاء القضاة أسماء كثيرة منها المخاطيط وأهل العلم والعارفه ولكل قبيلة(صف) ثلاثة قضاة يسمون بالكبار، وهم قضاة معروفون يستطيعون البت في كل المسائل، وللكبار الحق في تعيين نوع الدعوة وتسمية القضاة المتخصصين لكل قضية، وإحالة المتخاصمين إليهم وهم أشبه بقضاة التحقيق. ويسمى الكبار بالكواكب، والعارفة، وأهل العلم لشهرتهم العالية، ومن مهامهم تشذيب الأحكام العرفية وتعديلها لتتلائم مع العصر، ويحددون قيمة الدية ومدة فورة الدم، ومن عندهم تحال القضايا إلى القضاة ذوى الإختصاص.

كما تتوافق النتائج مع حديث (لانديز) عن أهمية القانون والحكومة في الضبط الاجتماعي، فهو يرى أنه حتى في تلك المجتمعات التي تتميز بالديمقراطية، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التي تحتل السلطة المطلقة في كثير من الأنشطة، فهي تمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك والعقوبات، ولذلك كانت أراء وجهاء العشائر بأن القانون الرسمي الفلسطيني هو مرجعيتهم في كافة القضايا.

6.4 السؤال السادس: هل يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

جدول رقم (6.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	عدم اهتمام السلطات	7	%53.9
2	المصلحة الشخصية والسمعة الطيبة وليس له امتحان قبول	4	%30.7
3	عدم وجود انظمة وقواعد	2	%15.4
المجموع		13	%100

1.6.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال السادس

لقد تبين من الجدول (6.4) ان 53.9% من المبحوثين اكدوا ان عدم اهتمام السلطات باختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله احد الاسباب لعدم وجود معيار، يستنتج الباحث من اجابات المستجيبين ان هناك شرخا كبيرا في المعايير التي يختار بناء عليها رجال الإصلاح في رام الله وبالأخص ان من هب ودب اصبح ينصب نفسه رجل اصلاح.

ويشير الباحث إلى انه اتفق الفقهاء على أن رضا الخصوم بالصلح العشائري، وتنفيذ كل ما يطلب المصلح للفصل في خصومتهم هو شرط مهم للزوم الصلح وحجيته، وذلك في حال كان المصلح غير معين من قبل جهة رسمية كالمسؤولين أو القاضي، أما إذا كان المحكم– المصلح –معيناً من قبل جهات رسمية كالمسؤولين أو القاضي، فلا يشترط رضا الخصوم بالصلح والمصلح، لأنه نائب عنها، ويكتسب حكمه الحجية بذلك التعيين أو التولية، ويعتبر الفقهاء الرضا بالمحكم تولية له، وهي في حق الخصوم بمنزلة تقليد وتعيين المسؤولين، ويجب رضا جميع الخصوم؛ لأن رضا بعضهم دون بعض لا

ينعقد به الصلح، ولا يلزمهم بالحكم، ولا يمكن اعتباره حجة، كما يجب أن يتفق الخصمان على التراضي به إلى حين الحكم، فإن رضي أحدهما دون الآخر، أو رضيا به ثم رجعا، أو رضي أحدهما بطل تحكيمه، ولم ينفذ حكمه سواء أحكم للراضي أو للمراجع والشاهد في الامر ان مدينة رام الله تفتقر لطابع حكم العشائر هذا بالإضافة إلى قلة اللجوء إلى الحكم العشائري بنسبة كبيرة، كما ان مدينة رام الله وقراها ومخيماتها تتبع ثقافة مختلفة عن باقي المدن الفلسطينية وهي ثقافة اللجوء إلى القانون اكثر من اللجوء إلى الحكم العشائري بالإضافة إلى وجود مركز السلطة فيها.

2.6.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال السادس

لقد تبين من الجدول (6.4) ان **30.7** % من المبحوثين اكدوا ان المصلحة الشخصية والسمعة الطيبة احد المعايير الصارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله وليس له امتحان قبول ففي ظل تصاعد العنف والجريمة، وضعف القدرة على التدخل الرسمي في الوقت والمكان المناسبين، بروزاً واضحاً لدور رجال الإصلاح في حفظ السلم الأهلي، وفي كثير من الحالات بتوجيه أو تفويض من السلطة التنفيذية، وذلك للقيام بمهام وقف مظاهر العنف وحل النزاعات في قضايا ومناطق يصعب فيها على السلطة التنفيذية ممارسة صلاحياتها الوظيفية بفعل القيود الناشئة عن الأمر الواقع الذي فرضته سلطات الإحتلال، مما تسبب بظهور كثير من المدعين والمنتفعين الذين ساهمت ممارسات بعضهم في تهديد السلم الأهلي بدلاً من حمايته كما تتوافق النتائج مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي والتي لا يمكن فهمها الا بالرجوع الى نظرية الفعل الاجتماعي، حيث أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، أي أن الفعل يستند الى توقع الشخص ما يجب أن يفعله وما يفعله الأخرون، وخاصة حين قيامه بعمل مخل او مخالف للعادات والتقاليد والأعراف، او بكل ما يتنافى مع المجتمع، وهنا يكون وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بالمرصاد لكل من يخرج

عن تلك العادات والتقاليد، ويحكمون على المعتدي او على من يخرج عن تلك العادات بناء على العادات والتقاليد والأعراف الموروثة للمجتمع الفلسطيني في قرى جنوب الضفة الغربية وهذا يتوافق مع دراسة عواد (2014) حيث يستعرض الباحث ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني كانعكاساتها على السلم الأهلي، مقترحا إطارا عاما للتدخل لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية كالسياسية الوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.

3.6.4 مناقشة نتائج الفرع الثالث من السؤال السادس

لقد تبين من الجدول (6.4) ان 15.4% من المبحوثين اكدوا ان عدم وجود انظمة وقواعد لمعايير اختيار رجال الحل العشائري بالأخص في مدينة رام الله ويعزو كثيرون سبب تصاعد المشاكل فيها لعدم وجود انظمة وقواعد إلى أسباب مختلفة أهمها، نفاذ الصبر لدى الناس، وعدم القدرة على السيطرة وضبط النفس وغياب الوعي بوجود وسائل بديلة عن العنف لحل النزاعات.

7.4 السؤال السابع: هل يوجد من رجال العشائر حسب رايكم ياخذون العمل العشائري كمصلحة مالية او يتنفعون من وراء الحلول العشائرية؟

جدول رقم (7.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	هناك رجال اصلاح ياخذون العمل العشائري كمصلحة مالية او يتنفعون من وراء الحلول العشائرية	13	%100
المجموع		13	%100

يتضح للباحث اجماع يصل لنسبة 100% على وجود رجال اصلاح غير كفؤين بين رجال الصلح العشائري وهذا ما اضفى نوعا من المكسب المادي لرجال الاصلاح. ويضيف الباحث باننا لا نريد أن يصبح العمل في السلك الأهلي للمرتزقة والتكسب، وضرورة عدم السماح لأي أحد بالتمرد على القانون والنظام، ولا يكون العمل في السلم الأهلي منابر لبعض الجهات، اصلاح ذات البين فريضة و واجب ديني و وطني

وهذا يتوافق مع ما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وقد اختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الهريني (2012) وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة.

8.4 السؤال الثامن: من يختار رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

جدول رقم (8.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	لا احد يختارهم	3	%23.1
2	يوجد مصدر لاختيارهم (السلطة، المحافظة، المختصمين...)	10	%76.9
المجموع		13	%100

1.8.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال الثامن

لقد تبين من الجدول (8.4) ان **23.1%** من المبحوثين اكدوا عدم وجود احد يختار رجال الاصلاح فلا يوجد من يختار رجال الحل العشائري و من وجهة نظرهم انه في وقتنا الحالي لا يوجد من يختار رجال الحل العشائري وكل من يجيد الكلام يعمل رجل اصلاح. فهم يقومون بإرضاء الخصوم للحيلولة دون الوصول الى المحاكم او الشرطة الفلسطينية، ما عدى المشكلات الكبيرة والعميقة، مثل حدوث مشاجرات كبيرة بين عائلات او عشائر مختلفة تستوجب تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، او حدوث عملية قتل تستوجب تدخل القضاء الفلسطيني ووجهاء العشائر معا

وهذا يتوافق مع ما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وقد اختلف نتائج هذه الدراسة مع **دراسة الهريني (2012)** وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة.

2.8.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال الثامن

لقد تبين من الجدول (8.4) ان 23.1% من المبحوثين اكدوا بوجود مصدر لاختيارهم (السلطة، المحافظة، المختصمين...)

يستنتج الباحث من استجابات المفحوصين ان هناك تفاوت في الاستجابات بين المستجيبين حيث قال البعض ان السلطة قد تحمي قراراتهم تارة والبعض الاخر نفى وجود من يحمي قراراتهم.

الا انه يمكن القول بهذا الصدد ان المشكلة في القضاء العشائري هي الأداة التنفيذية أو الجسم التنفيذي الذي يشرف على تنفيذ الحكم. فالدولة عندها الشرطة ودائرة الاجراءات ووسائل أخرى، والقضاء العشائري يعتمد على هيبة العشيرة التي تأخذ بحقها أو تهدّد في حالة عدم تنفيذ الحق. أما قضاء إسلامي فلا يمكن معرفة على أية وسيلة سيعتمد على تنفيذ الحكم، وخاصة إذا كان حكما لصالح الضعيف يقتص به من قوي. الممكن حاليا هو العمل في نطاق الإصلاح وليس القضاء.

وهذا يتوافق مع ما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وقد اختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الهريني (2012) وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الاحكام الواردة في الاعراف العشائرية مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لهذه الاعراف أصل في ديننا الحنيف، ومثل ذلك: أنه يجوز في العرف العشائري، قتل الجاني بعد الصلح وأخذ الدية ، ويحق لولي المجني عليه أن يقتص من أي فرد من أفراد العشيرة.

9.4 السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

جدول رقم (9.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	احيانا لا يضمن	13	%100
المجموع		13	%100

يتضح للباحث اجماع يصل لنسبة 100% على ان القانون الفلسطيني لا يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري واحيانا يضمنها لفترة بسيطة ثم لا تنفذيستنتج الباحث من الاجابات السابقة ان

هناك قلة ثقة من قبل رجال الإصلاح الذين اجريت المقابلة معهم بالقانون الفلسطيني وقدرته على حماية قراراتهم.

ففي الوقت الراهن لا يوجد تأطير لهذا القضاء ولا يوجد قواعد واضحة ولا حتى أسس أخلاقية يجب التعامل بها، وتحديدا بالنسبة لقضية الرسوم والعقوبات، فلا يمكن أن تترك الأمور على غاربها واستقواء طرف على طرف أو استضعاف أطراف، لأن القضاء جاء لحماية الضعفاء من الاستقواء وجاء لانصاف صاحب الحق ونشر العدالة داخل المجتمع. الاحساس بالظلم قد يؤدي إلى اللجوء إلى العنف وتراجع ثقة المواطنين بالقضاء البدوي مما يضر باحد الامكانيات لحل الخلافات واللجوء إلى العنف لحل الخلافات.

كما انه يجب مأسسة القضاء العشائري، فليس كل من يقول أنا قاض يجب أن يحكم بين الناس. يجب أن يكون بروتوكول للجلسات، وتأهيل قانوني للقضاة بما ينسجم مع روح العصر ويتم اعتماد هذه القرارات وحتى على المستوى الرسمي، بالإضافة إلى التنسيق بين التطور المجتمعي وبين التطور في القضاء العشائري.

10.4 السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة بالتالي تم تعطيل القضية؟

جدول رقم (10.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	لا	3	%23.1
2	نعم	10	%76.9
المجموع		13	%100

1.10.4 مناقشة نتائج الفرع الاول من السؤال العاشر

لقد تبين من الجدول (10.4) ان **76.9%** من المبحوثين اكدوا ان هناك من المستجيبين من كان صريحا وواضحا في اجابته حيث تحدث عن قضية مقتل (الغروف – اريحا) اما الباقي فاما انهم اخفوا مالديهم من معلومات او لا يعلمون بالفعل ان كان هناك رشاوى ام لا وقد حكم الباحث هذه الاحكام بناء على المقاربة ما بين السؤال الذي تحدث عن الرجال اصلاح غير كفؤين والسؤال الحالي عن الرشوة فنجد ان البعض قال يوجد رجال اصلاح غير كفؤين الا انهم لم يحددوا ان كانوا قد حصلوا على الرشوة ام لا.

2.10.4 مناقشة نتائج الفرع الثاني من السؤال العاشر

لقد تبين من الجدول (10.4) ان **23.1%** من المبحوثين اكدوا انه ليس هناك مرتشون وقد تكون هذه النسبة لمتسجيبين متمسكين بمبادئهم وقد يكونوا قضاة عشائريين حيث تعتبر خبرة القاضي الشخصية مهمة للغاية، كمصدر من مصادر العرف والعادة، وبالتالي فإن الخبرة مصدر رئيسى للتشريع العرفي. وتأتى خبرة القاضي في الأساس، من حضوره لجلسات القضاء في مجالس القضاء العشائري، وذلك في فترة إعداده لأن يكون قاضياً عشائرياً. وهنا القضاة العشائريين يرسلون من أبنائهم أو أقاربهم، ممن يتوسمون فيهم مستقبل القضاء، لأن يحضروا مجالس قضاء الآخرين، لكى يكتسبوا الخبرة اللازمة، ويكونوا على إطلاع تام بأصول العرف والعادة، وذلك قبل أن يتقلدوا منصب القضاء.

11.4 السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

جدول رقم (11.4)

الرقم	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
1	العادات والتقاليد والشريعة الاسلامية	13	%100
المجموع		13	%100

يتضح للباحث اجماع يصل لنسبة 100% على ان العادات والتقاليد والشريعة الاسلامية استحوذت على جميع الاجابات والعرف واحكام القران الكريم الا ان هناك من اقر ان هناك احكام تقام بحسب رغبة رجال الاصلاح بالإضافة إلى العادات والتقاليد والشريعة الاسلامية. وهذا يتوافق مع نتيجة السؤال الثاني حيث ان المبحوثين اكدوا ان القانون الفلسطيني والدين الاسلامي اساس المرجعات ويزيد الباحث على ذلك ان العرف العشائري يحرص على استمرار اللحمة بين أفراد العشيرة والقبيلة، فإنه يتم تخفيف العقوبات في بعض الأحيان.

وقد ثبتت حجية الصلح العشائري في كثير من الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية، منها قول الله تعالى: ﴿وَا **إِنِ امرأة خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً** ﴾(سورة النساء اية 128)، وهنا أفادت الآية مشروعية الصلح، حيث إن الله سبحانه وتعالى وصف الصلح بأنه خير، ولا يوصف بالخيرية إلا ما كان مشروعاً مأذوناً فيه، وقوله كذلك: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصلِحُوا بَينَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَينَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾(سورة الحجرات اية 9)، وقوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اتَّقَى**

وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلَا هُمْ يحْزَنُونَ﴾(سورة الاعراف اية 35)، وقوله: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَينِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يرِيدَا إِصلَاحاً يوَفِّقِ اللَّهُ بَينَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيرا﴾** (سورة النساء اية 35) وقد قال القاضي أبو الوليد؛ يونس بن عبد الله بن مغيث الصفار المالكي: هذا عام في الدماء، والأموال والأعراض، وفي كل شيء يقع التداعي والاختلاف فيه، وفي كلام يراد به وجه الله.

ويمكن أن نستدل من النتائج هنا بنظرية (سمنر)، حيث أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، متمسك جدا بالعادات والتقاليد ويعتبر مرجعيته تلك العادات وبما فيهم وجهاء العشائر في تلك القرى والتي تأتي أحكامهم بناء على العادات والتقاليد وذلك بالرغم من التتطور الذي طرأ على المجتمع الفللسطيني بشكل عام ومجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، وخاصة بعد دخول السلطة الفلسطينية. وهذا توافق مع دراسة أبو عربيان (2010) حيث بين انه في القضاء الشرعي يعتبر الرجوع في الإقرار المتعلق بحق الله.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

بعد استعراض الباحث لادبيات البحث وتحليل المقابلة تحليلا منطقيا قائم على المعرفة المسبقة للباحث بامور السلم الأهلي والاصلاح فقد وصل الباحث إلى تحقيق هدفه من هذا البحث وعليه سيتم في هذا الفصل وضع النتائج النهائية التي توصل اليها الباحث والتوصيات التي قد يستفاد منها على المدى البعيد.

1.5 نتائج الدراسة

توصل الباحث من خلال كل ماسبق إلى النتائج الاتية

1- ان الصلح العشائري عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد والقيم العشائرية التي لاقت الاستحسان والتفضيل من قبل الناس حيث اصبحت ذات قواعد يعترف بها القاصي والداني والصغير والكبير ويلجأ اليها افراد الشعب الفلسطيني حتى ينهون فيها مشاكلهم العلاقة دون اللجوء إلى المحاكم. وذلك لثقتهم بهذه الأعراف وإطمئنانهم لعدالتها، وقوة أحكامها، ووجود الأدوات القوية والملزمة لتنفيذ هذه الأحكام من خلال الكفلاء.

2- ان القضاء النظامي أساس العدالة ولا يمكن أن يقوم على اقتناص الفرص أو كسب الوقت أو الاعتماد على شخص محدد في إصدر الحكم والعمل على اتباع الطريق الأسهل لحل المشكلات

3- ان ظهور الصلح العشائري كان بسبب حاجة أبناء شعبنا لوجود قانون ينظم العلاقة فيما بينهم وهذا القانون الملاذ الوحيد والمظلة الآمنة لافراد الشعب لوقت طويل من الزمن وامتد بظلاله إلى ايامنا هذه. فمما تقدم يتبين ان للعدالة في اصدار الاحكام مفهوما خاصا لدى ممثلي القضاء العشائري ,

مصدره المبادى والاسس التي يقوم عليها هذا النظام . فالحلول الصادرة عن ممثلي القضاء العشائري قائمة على مبدا التسوية والتنازلات من قبل الطرفين في سبيل الوصول الى صيغة حل تنهي النزاع بينهما. وهنا ياتي الموقع الاجتماعي لاطراف النزاع ورجال الاصلاح ليلعب دورا في تحديد مدى الضغط الذي يستطيع رجال الاصلاح ممارسته على الطرفين لتقديم تنازلات في سبيل الوصول للحل، فرجال الاصلاح مثلا لا يستطيعون الضغط على الطرف المتنفذ الذي يمتلك مصادر قوى كما هو موضح سابقا، الا في الحالات التي يكون فيها رجل الاصلاح واثقا مما لديه شخصيا من مصادر قوة، وعلاقات شخصية تجعله قادرا على فرض صيغة الحل التي يراها للقضية على الطرفين.

4- اما فيما يتعلق بالسلم الاهلي فعلى الرغم من فشل القضاء العشائري في الحفاظ عليه لفترات طويلة في بعض الاحيان، من خلال تجديد النزاع عن طريق الثار، ولو بعد سنوات، الا انه كفل العديد من الحالات منع ردود الافعال المؤدية الى تطور النزاع من خلال المباشرة السريعة في اجراءات العطوة والصلح. كما ان عددا من المسؤولين في اجهزة السلطة الفلسطينية والمحافظات افادوا بان لممثلي القضاء العشائري الفضل في منع ردود الافعال من خلال مباشرتهم السريعة في الاجراءات العشائرية مما يؤدي للحفاظ على النظام العام، ولو لفترة قصيرة. وهذا يفسر الثقة التي توليها اجهزة السلطة الفلسطينية التنفيذية لممثلي القضاء العشائري.

5- تنوعت اراء المبحوثين فيما يتعلق بالقضاء العشائري، وظهر ذلك جليا من خلال ارائهم التي ادلوا بها اثناء المقابلات وملاحظتهم حول طبيعة هذا النظام، وادراكهم لوظيفته وتاثيره وتقييمهم لادائه. ويعود الاختلاف في الراي الى اختلاف صفة صاحب الراي الغالبة. وعلى الرغم من التفاوت بين اراء الافراد حتى داخل الفئة الواحدة ممن تمت مقابلتهم، الا انه يمكن الحديث عن كل فئة من الفئات

التي شملها البحث الميداني، ومحاولة التمييز بين اراء الفئات المختلفة. وتسليط الضوء على تفاصيل الاراء داخل الفئة الواحدة.

6- يجدر التنويه الى ان الاعتبار الشخصي لكل مبحوث كان له دور كبير في الراي الذي عبر عنه، بمعنى ان كل مبحوث قد عبر عن رايه من منطلق نظرته الشخصية الى القضاء العشائري.

هناك ايشاد بايجابية وعدالة عمل القضاء العشائري، بسبب ان القضاء العشائري يساهم في حفظ الامن والنظام العام , ويسهل بالتالي عمل سلطة التنفيذية .

7- من خلال جميع المقابلات التي اجرتها فوق البحث الميدانية في محافظة رام الله، تم الحصول على اراء مختلفة، وحتى متناقضة، وفيما يتعلق بعدالة القضاء العشائري وايجابيته وضرورته في مجتمعنا الفلسطيني. ويوضح الملحق رقم 4 هذه الاراء. وتجدر الاشارة الى ان تلك الاراء لم ترد جميعها بشكل مباشر، اذ ان هناك نسبة متوسطة من تلك الاراء تم استنتاجها من اجابة المبحوث حول تقييمه لعمل القضاء العشائري. ونظرته الى واقع عمله في فلسطين. واقتراحاته لتقنين عمل القضاء العشائري او تطويره او الغائه.

8- من خلال المقابلات نجد ان هناك من اثنى على عدالة عمل رجال الاصلاح والقضاء العشائريين. وعدم تحيزهم، واعتبر ان دورهم ايجابي لمساهمته في حفظ الامن والسكينة العامة في المجتمع، مما دعا الى تصنيف راي المبحوث على انه يعتبر القضاء العشائري عادلا وايجابيا وضروريا، في حين اشار البعض الاخر الى تحيز رجال الاصلاح في عملهم، ونصح بالغاء عملهم والاكتفاء بعمل القضاء النظامي، واعتبروا ان تناولهم لحل النزاعات يعتبر سلبيا. مما دعا الى تصنيف مثل هذا الراي على انه يعتبر عمل القضاء العشائري غير عادل وغير ضروري وسلبي . كما ان هناك من اجاب بشكل مباشر على الاسئلة المتعلقة بعدالة القضاء العشائري وضرورته وايجابيته .

9- الجانب الذي يثير الانتباه، هو الجانب المتعلق بمدى تحقيق السلم الاهلي في عمل القضاء العشائري. وغالبية المبحوثين من القضاة العشائريين ورجال الاصلاح يؤمنون بعدالة عمل القضاء العشائري، في حين راى من تبقى ان العدالة لا تتوفر في عمل القضاء العشائري، مع انهم من القائمين عليه . كما لوحظ من خلال المقابلات التي اجريت اختلاف مفهوم السلم الاهلي لدى رجال الاصلاح، حيث اعتبر بعض منهم من ان السلم الاهلي تعني رد المظالم والحقوق الى اصحابها، وبالتالي فانهم يرون عدم عدالة القضاء العشائري بسبب وجود رجال اصلاح غير كفؤين ورشاوي في عمل بعض رجال الصلح. ومنهم من اعتبر ان القضاء العشائري يهتم فقط بالاصلاح حتى لو اضطر الى اخفاء الحقيقة.

10- من الملاحظ ان هناك توجها عاما لدى رجال الاصلاح مفاده ان الصلح هو اساس السلم الاهلي، وهم يجمعون على ان الحكم لايرضي الا طرفا واحدا فقط، اما الصلح فيرضي طرفي النزاع وبذلك يتحقق السلم الاهلي في المنطقة. وهناك من اعبر ان الصلح يعتبر هدفا في حد ذاته كونه يحقق السلم الاهلي بين افراد المجتمع.

11- اعتماد العطوة الامنية والذي يعتبر من اهم مهام المحافظ والاجهزة الامنية كوسيلة لحل النزاعات واضفاء السلم الاهلي في محافظة رام الله والبيرة.

12- لقد بينت هذه الدراسة ان ممثلي القضاء العشائري يصدرون قرارات واحكاما تتناقض مع القانون الاساسي والمبادى القانونية وقواعد العدالة، كتلك التي تقرر عقوبات جماعية كالترحيل، او التي تفرض تعويضات مالية، والتي تخالف مبدا شخصية العقوبة، لذا فانه من الضروري التوصية بوقف اصدار مثل هذه القرارات وعدم التعاطي معها تحت طائلة المساءلة القانونية، وضرورة ادراج نص في قانون العقوبات الفلسطيني يعاقب مصدري هذه القرارات، ويكفل وضع حد لهذه الظواهر .

13- وبينت الدراسة، ايضا، قيام مكاتب المحافظات بالفصل في العديد من القضايا والمنازعات من منطلق المحافظة على النظام العام. من هنا فان الدراسة توصي بسن قانون فلسطيني عصري يحدد صلاحيات المحافظات في هذه القضايا، بما لا يتعارض مع استقلال القضاء ومبدأ سيادة القانون وحتى تكون كلمته ذات فصل في مثل هذه القضايا.

2.5 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فان الباحث يوصي بمايلي:

1- توفير الدعم المادي والمعنوي لرجال الإصلاح والحل العشائري وللعاملين بهيئة شئون العشائر من أجل القيام بواجباتهم على أكمل وجه.

2- تسهيل مهام رجال الإصلاح في الدوائر الحكومية؛ للمساعدة في حل كثير من المشاكل التي تعجز عن حلها القوانين الوضعية الفلسطينية.

3- المشاكل التي يثيرها القضاء العشائري وعدم اتساقه مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان تقتضي تجريدهِ ليكون داعماً ومتكاملاً مع منظومة العدالة الرسمية بدلاً من أن يكون محبطاً لها رغم أنه مطلب لنا باعتباره أحد الوسائل البديلة لحل بعض النزاعات.

4- ايجاد صيغة تمكن من اعتماد حقوق الصلح والعطاوى لدى الجهات الرسمية والقانونية.

5- توحيد المرجعيات لرجال العشائر والصلح في مرجعية واحدة هي المحافظ كون اهم اختصاصه المحافظة على السلم الاهلي.

6- نشر الوعي الخاص بالسلم الأهلي من خلال عقد ندوات ومؤتمرات خاصة بهذا الشأن، والتركيز عليها من خلال وسائل الاعلام المحلية؛ لتفادي الكثير من المشاكل المجتمعية التي تعصف بالمجتمعات على جميع الأصعدة.

7- تعميق دور النساء في تعزيز السلم الأهلي، من خلال اختيار مجموعة مناسبة من النساء لتمثيل تمثيل هذه الفئة المهمة في المجتمع في لجان الصلح العشائري، وضرورة إشراك سيدات المجتمع في ترسيخ مفهوم السلم الأهلي والتلاحم المجتمعي.

8- عقد دورات لرجال الإصلاح المختارين من قبل الجهات المسؤولة للتعرف على الأحكام العرفية من قبل مختصين في القضاء العشائري، ليتم تميز الأحكام الموافقة للشريعة من المخالفة لها.

9- خلق وسائل لرجال الإصلاح لتبادل الاستشارة فيما بينهم لتبيان الاعراف الحقيقة في حالة وجود خلاف بينهم وبين المختصين بالشرع

10- لا بد من تعديل صكوك الصلح بحاجة إلى تعديل علة ان تتوافق مع قانون القضاء النظامي.

11- وضع نسخ من الاعراف التي جمعت تاريخيا في كتاب خاص وتوزيعه على رجال الإصلاح المعتمدين من قبل المحافظة لتكون لهم مرجعا في الأحكام الشرعية.

12- يفضل عند وضع التشريعات ذات العلاقة بالجهاز القضائي ,خاصة الاجرائية منها والعقوبات , وان يكون واضع السياسة التشريعية على علم ودراية بالقضاء العشائري واجراءته . تلك الدراية قد تساهم في تقنين بعض ايجابيات هذا القضاء واستبعاد الكثير من سلبياته من خلال القانون النظامي وبالتالي فرض العدالة المجتمعية التي تحقق السلم الاهلي.

13- اعتماد العطوة الامنية التي يقوم المحافظ والاجهزة الامنية.

قائمة المراجع والمصادر

1. القران الكريم
2. أبو طه، حاتم سميح: أبو نحلة، سمر محمد. النحال، فاتن فتحي(2015) **دور المرأة الفلسطينية في صنع السلم الأهلي**، مركز شؤون المرأة فلسطين–غزة شركة الارقم التجارية للطباعة 2015 م.
3. أبو عربيان، عبد الرحمن (2010) بعنوان "**القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي (دراسة تطبيقية مقارنة في قطاع غزة)**" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – بغزة.
4. الأعرج، محمد فهد (2002)، **الموجز في القضاء العشائري في فلسطين**، ط1، القدس، فلسطين.
5. الأعرج، محمد فهد (2008)، **الموجز في القضاء العشائري في فلسطين**، ط2، القدس، فلسطين.
6. انيس، ابراهيم واخرون (2011) **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية – مكتبة الشروق، الدولية الطبعة الرابعة.
7. باللموشي، عبد الرازق (2014) **دور المناهج التعليمية في تحقيق ثقافة السلم الاجتماعي**، بحث منشور، أعمال المؤتمر الدولي الرابع :التربية على القانون الدولي الإنساني / الجزائر 19 – 20 أغسطس 2014 م.
8. البديوي، خالد بن محمد (2011) **الحوار وبناء السلم الاجتماعي**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، الطبعة الأولى.
9. تراكي، ليزا واخرون (2006) **القضاء العشائري: سيادة القانون وحل النزاعات في فلسطين**، التقرير الوطني حول نتائج البحث الميداني، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت.
10. التل، غسان(1997) **الصلح العشائري (بين النظرية والتطبيق**)،ط1 مطابع المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي).
11. ثابت، محمود سالم (2010) **القضاء العشائري – عند قبائل بئر السبع – فلسطين**، منشورات موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية – غزة – فلسطين.
12. جردات، ادريس محمد (2014) **الصلح العشائري وحل النزاعات**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
13. حرارة، محي الدين فايد(2018) اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الاجتماعي بقطاع غزة، بحث منشور، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** – العدد الرابع والأربعون (2) – آذار 2018.

14.الحسن إحسان (2005)، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

15. الخطيب ، محمد (2000) الاثنولوجيا ((دراسة عن المجتمعات البدائية))، ط1، دار علاء الدين – دمشق، 2000

16. دار الافتاء الفلسطينية (2012) **الصلح العشائري واثره على المجتمع**، منشورات دار الافتاء الاسلامية الفلسطينية رام الله.

17. زكريا، خضر (1998)، **نظريات سوسيولوجية**، دمشق، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر.

18. زكي، محمد جمال الدين (1978) ،الوجيز في النظرية العامة للالتزام ،مطبعة جامعة الازهر، مصر.

19. سرور، عبد الناصر (2006) **مواجهة العنف وحماية السلم الأهلي... إشكالية الواقع السياسي الفلسطيني**، متاح على الموقع الالكتروني

home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2006/paper4.doc

20. سعيد، اكرم فاضل (2011) **احكام الضرر الجسدي بين الجوابر الشرعية والتعويضات القانونية**، ط1، بغداد .

21. شلهوب، نادرة وعبد الباقي مصطفى.(2003). **القضاء والصلح العشائري وأثرهما على القضاء النظامي في فلسطين**، سلسلة العدالة الجنائية، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين.

22. شندي، إسماعيل (2011) **نِظَامُ العَاقِلَةِ بَيْنَ الفِقْهِ الإِسْلامِي والعُرْفِ العَشَائِرِي فِي مُحَافَظَةِ الخليل –دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ–**، ورقةٌ علميةٌ مقدمةٌ إلى مؤتَمر "قانون العقوبات في فلسطين" المنعقد في جامعة الخليل في الفترة الواقعة ما بين2011 م /21/4–20.

23. صالح، احمد محمود(2007) **الصلح وتطبيقاته في الأحوال الشخصية، رسالة ماجستير في القضاء الشرعي**، منشور على الانترنيت، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم القضاء الشرعي.

24.الصالح، مصلح (2004)، **الضبط الاجتماعي**، ط1، القاهرة، مصر: الوراق للنشر والتوزيع.

25. الصفار، حسن(2002) **السلم المجتمعي : مقوماته وحمايته**، بيروت : دار الساقي للنشر والتوزيع.

26. طشطوش، هايل عبد المولى(2012) **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، بيروت : دار المنهل اللبناني.

27. عامر، ناريمان (2013) **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**، دراسات مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSD ، سوريا.

28. عبد الرحمن، عبد الله (2005)، **النظرية في علم الاجتماع**، ج1، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

29. عريقات، إياد عبدالله محمود(2018) **دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظر وجهاء العشائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية

30. عبد العاطي، صلاح (2006) السلم الأهلي ونبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مقال منشور، **مجلة الحوار المتمدن-العدد: 1469 - 2006 / 2 / 22** .

31. عفلوك، محمد على عبد الرضا (2016) **حماية الضحية في اطار المفهوم القانوني للعدالة الجنائية**، بحث مقدم لجامعة البصرة / كلية القانون سنة2016.

32. عليان، إبراهيم خليل (2012) **السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل**، بحث غير منشور، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

33. عواد، يوسف ذياب (2014) **دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي**، بحث مقدم لجامعة القدس المفتوحة بنابلس.

34. غياضة، شاهر (2012)، **الصلح في الخصومات المتعلقة بالدماء بين الفقه والقانون والقضاء العشائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو ديس.

35. القريشي، غني ناصر حسين(2011) الضبط الاجتماعي، ط1، دار صفاء، عمان،

36. القريشي، غني (2010)، **الضبط الاجتماعي**، ط1، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع. 2011.

37. القيسي، محمد وائل(2017) **السلم المُجتمعي : المقومات وأليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً"**، بحث منشور، مركز نون للدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ 12 اكتوبر/ تشرين الأول 2017.

38. قيطة، محمد (2010) **مدى تضمن منهاج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية لمفاهيم حقوق الانسان ومدى اكتساب الطلبة لها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية / بغزة.

39. الكيلاني، سري وتفاحة، ليلى (2012) **دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الاجتماعي، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني بعنوان السلم الاجتماعي من منظور إسلامي**، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

40. مجلة مساواة (سواسية)، (2016) **القضاء العشائري خطوات إصلاح ناجعة وسريعة تسهم في استقرار المجتمع**، مجلة غير دورية تصدر عن الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون–رفح إصدار شهر سبتمبر 2016 العدد الثاني.

41. محمد علي، محمد سليم مصطفى(2011) **الثأر في القضاء العشائري وموقف الشريعة الإسلامية منه**، صادر عن إدارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، 1432 هـ.

42. ناجي، علاء (2017) **الصلح العشائري ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية**، شبكة النبأ للمعلوماتية متاح على الموقع الإلكتروني (https://m.annabaa.org/n/studies/12206)

43. الهريني، محمد حسن (2012) ، **جنايات الدهس بين الشريعة الإسلامية والقضاء العشائري** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو ديس.

44. يحيى ، ياسين محمد (1991)التعويض عن الضرر الادبي ،دار النهضة العربية القاهرة.

45. Rodney A. Smola, Free Speech in an Open Society, New York, Vintage – Books, 1992.

الملاحق

ملحق رقم (1) اسماء المحكمين

اسم المحكم	الجامعة
د. ليلى غنام	محافظ محافظة رام الله والبيرة
د. صالح البرغوثي	جامعة القدس – أبو ديس
د. معاذ بشارات	جامعة القدس المفتوحة

ملحق رقم (2) اسئلة المقابلة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جـامعـة القـدس

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في التنمية البشرية وبناء المؤسسات

تحية وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " دور الصلح العشائري **في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة** ". وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون معنا بتعبئة هذه المقابلة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

إعداد الطالب: حمدان عثمان حمدان البرغوثي **إشراف: د.عبد الرحمن التميمي**

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

1) الديانة 1-مسلم/ة 2-مسيحي/ة

2) العمر 1)من 31 – 40 2)من 41 – 50 3)51- 60 4) 61 فما فوق

3) مكان السكن 1-مدينة 2-قرية 3-مخيم

4) المؤهل العلمي 1- اساسي فما دون 2-ثانوي 3-دبلوم متوسط 4- بكالوريوس 5- دراسات عليا

اسئلة المقابلة

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

.....

.....

.....

.....

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

.....

.....

.....

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

.....

.....

.....

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

.....

.....

.....

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

.....

.....

.....

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

.....

.....

.....

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

.....

.....

.....

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

.....

.....

.....

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

.....

.....

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

.....

.....

انتهت المقابلة اشكر لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (3) اجابات رجال الإصلاح

المقابلة (1)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

يتبعون النظام العشائري بمكوناته من اعراف وعادات وتقاليد في حل المشاكل.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لا يوجد اليات او مرجعيات واضحة تطبق على رجال الاصلاح.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

حقن الدماء ووتهدئة الخواطر في المشكلات وجمع الاطراف وتطبيق الحق وما يتجله بوضوح وموافقة الاطراف.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

الحفاظ على المجتمع وحل المشاكل بسرعة وحفظ الدماء وصون الاعراض وتقريب وجهات النظر.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

لا يوجد معيار واضح ومكتوب لاختيار رجال القضاء العشائري.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

تعتمد نوعا ما على السمعة والسيرة الشخصية والموروث والمعرفة بالعادات والتقاليد والاعراف العشائرية المكتسبة في الاصل خاصة في هذا المجال.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

لعدم وجود معايير وقوانين واضحة تحكم وتحدد صفات رجال القضاء العشائري من الحكم ان تحصل هناك تجاوزات.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

تعمل اعلى سلطة في المحافظة على اختيارهم وهي المحافظة ومساندتها في القرارات التي يتخذونها.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

لا يضمن ولا يوجد قانون بذلك.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

لا.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

فقط للعرف والتقاليد المتبعه منذ القدم في حل المشاكل داخل المجتمع.

المقابلة (2)

السؤال الأول: ما **الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟**

- الشريعة الاسلامية.
- العادات والتقاليد السائدة + الاعراف.
- القوانين الوضعية.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

العلاقات الحسنة التي تربط المحافظة بالمجتمع الاستماع لكلا الطرفين وتجري الحقيقة اعطاء الوقت والاهمية للموضوع قيد الاصلاح.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

تحدي الحقيقة والحكم بالعدل ما امكن ذلك.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

بالحد من الانفلات وذلك من خلال التزام العائلات بالمرجعيات.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

يحتاج رجال القضاء العشائري إلى دعم اكثر من حكوميا وبالنسبة لاختيارهم يجب ان من يقع عليه الاختيار يكون ذو سمعة حسنة متطلع على قوانين الحكم العشائري.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

هذا يرجع إلى ان القوانين الموضوعة بهذا الصدد لم تكن واضحة.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم ودون ادنى شك يوجد.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

من يختار رجال الحل العشائري مجتمعهم شريطة ان يكونوا ملمين بالقوانين العشائرية ومن يحمي قراراتهم الاعراف والعادات والتقاليد ويجب ان تحمى هذه القرارات من الحكومة.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

اذا ما حكم رجال القضاء العشائري في قضية ما يصادق على صك الحل من المحافظة وبهذه الطريقة يصبح معترفا به لدى الجهات القضائية.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

لا.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

تخضع للاعراف السائدة مجتمعيا والسائدة الاسلامية وان لا تتعارض مع القوانين الموضوعه.

المقابلة (3)

السؤال الأول: ما **الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟**

الشرع العادات والتقاليد التي توارثها الابناء عن الاباء منها ما يوافق الشرع ومنها لا يوافق الشرع.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

اخذ دفعة بين المتخاصمين– حقن الدماء

اخذ عطوة من الذين وقع عليه الظلم

تعين يوم للطيب وانهاء الخلاف على اساس الصلح بين المتخاصمين.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

حقن الدماء بين الناس ودفع الاذى عن المظلوم

حماية المجتمع من الفساد وما يسمى بالبلطجية.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

- حقن الدماء.
- احتواء المشاكل بين المتخاصمين.
- التاثير على المتخاصمين والضغط عليهم بالصلح والطيب.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

لا يوجد معيار لاختيار رجل الإصلاح لذلك تجد الخلل في بعض رجال الإصلاح لافتقارهم لكيفية الإصلاح وعدم علمهم بالعادات والتقاليد وعدم فقههم بشرع الله تعالى.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

لعدم تعاون الجهات الرسمية فيما بينها وعدم رعاية رجال الإصلاح وعدم وجود جهة ترعى وتختار رجال الاصلاح.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم وللاسف يوجد رجال اصلاح غير كفؤين بين رجال العشائر وهذا مما زاد في ماخذ الصلح في كثير من القضايا لان رجل الإصلاح لا يتغير ويتخذ القضية كبقرة حلوب للحصول على المال.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

لا يوجد من يختار رجال الحل العشائري

ولا يوجد جهة رسمية تحمي القرار

المطلوب ايجاد جهة رسمية تختار رجال الإصلاح وتحمي القرار.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

في بعض القضايا التي تصل إلى القضاء تدرس ويعطي القضاء الفلسطيني رايه في القرار وكثيرا ما يوافق القضاء على القرار.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نعم في عدة قضايا.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

عن الرجال الذين لهم علم ودراية في الشرع وعندهم كذلك دراية بالعرف والعادة والقضاء الذي ساد البلاد منذ القدم وكثيرا من رجال الإصلاح لا يمتون إلى الإصلاح بصلة.

المقابلة (4)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

الامور الخاصة بالجاهات والعادات الموجودة في فلسطين والمتعارف عليها في فلسطين بين رجال الاصلاح.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

حسب وضعه واسمه وهل يقوم بالطيب او الشرع او الحقوق العشائرية.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

المعرفة بالحقوق او الصلح الطيب.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

هو الاساس في فلسطين وقرى فلسطين وهو الحل الصحيح بين الناس والافضل.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم الخلل قلة المعرفة بالعادات والثانية المصلحة الخاصة قلة الامانة.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

بالاصل ان يكون هناك رجل إصلاح ومعرفة تامة.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم يوجد كثر وتكون النتيجة مشكلة.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

يجب ان يكون هناك وضع خاص وهام جدا للاختيار ويجب ان يكون رجل إصلاح معروف ذو اسم وذكاء وامانة يجب ان يكون هناك جمعة.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

ان هناك رجل إصلاح محترم وامين يجب ان ياخذ بقرارته قبل بدء زهير مرقة قام باكثر فحل هذه القضايا.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نعم وتم اشكال كبير بعدها.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

لا ولكن اغلب القرارات تاخذ حسب رجال الإصلاح ومصلحة ان كان هناك مصلحة ولاكن اقل من الرجال المحترمين بالعمل الصحيح.

المقابلة (5)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

الاسس المتبعة هي استمرار التمسك بالعادات والتقاليد.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

هي اخذ العادات والتقاليد ياخذ العطوات وارضاء الاطراف المتضررين.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

ليس جميع رجال الإصلاح يتبعون الاسس السليمة التي يجب اتباعها وهي الالتزام والاستمرار بالقيام بما يرضي الاطراف المتضرره.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لقد حافظ الصلح العشائري على السلم الأهلي في ظل وجود الاحتلال وفي ظل عدم القيام من طرف المحاكم بواجباتها.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم حيث لم يتم اختيار رجال القضاء العشائري من جهات مؤتمنه ومسؤوله.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

لا يوجد معايير لاختيار رجال الحل العشائري لعدم وجود انظمة وقوانين معتمدة لاختيار رجال العشائر.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم ومعظم رجال الإصلاح الموجودون في الوطن رجال اصلاح غير كفؤين الا من رحم ربي.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

في وقتنا الحالي لا يوجد من يختار رجال الحل العشائري وكل من يجيد الكلام يعمل رجل اصلاح.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

نعم اذا كان رجل الإصلاح معتمد لدى المحاكم الفلسطينية.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نعم حادثة بيت العواوده حيث تم اخذ رزقة المنشد ولم يتم حل الموضوع.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

كلا بل تخضع لمرجعية كل رجل إصلاح بعينه.

المقابلة (6)

السؤال الأول: ما **الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟**

- الدين الاسلامي.
- العادات والتقاليد.
- اطباع وتقاليد بعض العرب القدماء (البدو).

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

- القانون الفلسطيني.
- الدين الاسلامي.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

فرض القانون الفلسطيني على كل مواطن واخذ عطوة او هدنة بين الطرفين وذلك حسب طبيعة القضية

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

شعور المواطنين بان من يخطى يعاقب

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم يوجد خلل للاسباب التالية

- كثرة الرشاوي من قبل رجال الإصلاح
- وجود ما يسمى الرزقة واتعاب القاضي

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

عدم وجود عائلات في مدينة رام الله كانت مهتمه بالقضاء العشائري وسبب ذلك جعلة رجال الإصلاح في مدينة رام الله.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم وبكثرة.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

اطراف النزاع هم من يختارون رجال الحل العشائري ولا يوجد حماية لقراراتهم نهائيا لأنه يوجد بديل للقاضي وهو القانون الفلسطيني.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

لا يضمن القانون الفلسطيني تنفيذ القرارات اذا كان معارض للقانون الفلسطيني.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نعم صادفت.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

نعم تخضع لقانون وتخضع لعرف ولشريعة ومزاج القاضي ايضا.

المقابلة (7)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

اسس ممتازة تقوم بحجب دماء الناس وتهدئة الخواطر والحفاظ على السلم الاهلي.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

تهدئة النفوس والحفاظ على السلم الأهلي مبنية على الاسس الشرع والدين.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

العمل على تهدئة النفوس والصلح بناءا على العادات والعشائرية مبنية على الشرع.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

ساهم في حل الكثير من المشاكل المعقدة والتي عجزت عن حلها المحاكم والقانون.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

لا يوجد خلل في رجال العشائر فهم اكفاء واصحاب خبرة وممارسين في حل قضايا الناس بطرق واساليب مقنعة وعادلة.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

رجال العشائر تبنى قضية اختيارهم على التجربة والمراس وليس امتحان قبول والعشائر بيوت ومرجعيات.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

يوجد هناك من لا يعرف بالقضاء ولكن قلة قليلة ولا يتدخلون في القضايا الكبيرة مثل الدم والعرض.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

يجب ان تكون هناك مرجعية من السلطة الوطنية لحماية القرارات.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

لا.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

لا.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

نعم هناك عرف وعادات وتتناسب مع ا لشريعة.

المقابلة (8)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

نحن نعيش في مجتمع مسلم/ورسالة الدين الاسلامي هي رسالة إصلاح للارض وما عليها من البشر يتوجب على جميع رجالات الإصلاح الاعتماد على الشريعة الاسلامية الغراء في حل جميع القضايا وفق الاحكام الشريعة والقضاء الشرعي.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

الاعيان والمرجعيات هي غير منظمة وهي تعتمد على جهد شخصي وفردي ولاصل هو ترتيب هذه الاعيان من اجل وحدة الموقف ازاء القضايا التي تواجهنا وفق يستعمل مجلس عشائري وسلم اهلي موحد وعليه فانه يتوجب على جميع رجالات الإصلاح الالتزام بما يقره المجلس المعتمد.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

الاسس السليمة تنطبق في تطبيق الاحكام الشرعية في معالجة جميع القضايا.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

بالسلم الأهلي نحظى بمجتمع امن مستقر قوي خالي من الظلم والفساد ورجالات الإصلاح الشرفاء غير مؤورس مادمنه نحصل على نتاج ايجابية في موضوع الإصلاح / نسبة صالحة توحد الله / ووعي تام في اداة حل المشاكل خبرة / الالتزام/ بالحلال والحرام.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم/ القضاء العشائري محرم شرعا لأنه مخالف للقضاء الشرعي والذي هو الاصل في الاحكام في حل القضايا الخلافية والخلل اصبحت مهنة الإصلاح مهنة تجارية من اجل المال مع الاسف الشديد.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

لا يوجد معاير بسبب عدم اهتمام مؤسسات السلطة.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

حدث ولا حرج.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

الاصل / السلطة في الاختيار وفي الحماية.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

في بعض الحالات / صكوك اخذ العطوة

وصكوك الصلح

وبعض من التحكيم الملتزمة بالقانون الفلسطيني.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

في الوقت الحالي 95% ياخذ منها رشاوي ومبالغ بالعلن والخفاء.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

هناك قرارات تاخذ حسب العرف وهناك حسب الشريعة الاسلامية.

المقابلة (9)

السؤال الأول: ما **الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟**

العادات والتقاليد والاستناره بالشريعة الاسلامية.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لا مرجعيات لرجال الاصلاح.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لا يوجد اسس.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

احيانا يطفى الحرائق بين العائلات والافراد.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

من الذين يختار رجال القضاء العشائري ؟؟؟.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

لعدم وجود مرجعية واضحة لرجال العشائر.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

وما اكثرهم.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

لا احد يختارهم فقط يطلقون على انفسهم رجال عشائر.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

احيانا فقط.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

احيانا كثيرة يخرج القرار من رجال العشائر حسب دفع الرشوة او حسب قوة العشيرة.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

حسب رغبة رجال ما يسمى بالعشائر.

المقابلة (10)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

المرجعيات والاسس المتبعة حاليا وليس لها اطر معتمده ومحميه قانونيا وعشائريا وكل فرقة إصلاح تعتمد على خلفيات خاصة بها علما بانه يجب اتباع المرجعيات الاسلامية بحكم وجودنا في مجتمع مسلم وديننا فيه كافة الحلول المطلوبة لذلك.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

الاعيان والمرجعيات المتبعة في رام الله والبيرة هي التعاون المشترك بين رجال الإصلاح وبين الاطر الرسمية مثل المحافظة والاجهزة الامنية والجهات القضائية.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

الاسس السليمة هي الالتزام بالقانون والتعاون بين رجال الإصلاح والمرجعيات الرسمية لتطبيق ما ورد في ديننا الاسلامي الحنيف.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لقد قام الصلح العشائري بحل قضايا مختلفة سواء مشاكل الدم ومشاكل العرض والمشاكل التجارية وحل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم يوجد خلل لعدم وجود مرجعية محددة وصاحبة خبرة في قضايا الحل العشائري لتقوم باختيار الرجل المناسب في المكان المناسب لقضايا الدم والعرض والقضايا الاجتماعية الاخرى.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

لا يوجد معايير صارمة لعدم وجود قانون خاص بالقضايا العشائرية يعتمد الاختيار رجال الإصلاح بناء على مواصفات معتمدة ومتفق عليها.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم يوجد مرتزقه يمارسون القضاء العشائري بدليل ما نراه على شاشات التلفزيون وعلى وسائل التواصل الاجتماعي كمثال المنشد ولتثبيت مرجعيات خاصة تهم كل فئة بناء لمصالحهم.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

الاصل في اختيار رجال الحل العشائر من جهة معتمده ومتفق عليها عشائريا وقانونيا وشرعيا.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

نعم القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات الحل العشائري بدليل كافة قضايا القتل التي تم فيها الصلح العشائري تساهم في تخفيض محكومية المرتكب جريمة القتل.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نعم قضية مقتل (الغروف – اريحا) وقد توقف الحل ولم يتم الفصل بها لحد الان ومثلها كثير.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح حاليا لا تخضع لعرف او قانون او شريعه وانما تخضع لمزاج ومصلحة القاضي العشائري.

المقابلة (11)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

يوجد اسس ومرجعيات مختلفة تكون حسب المنطقة او المدينة ولكن المرجع الاساسي هو الشرع الاسلامي لكن هناك رجال إصلاح مرجعيتهم حسب عاداتهم وتقاليدهم.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

- وجود السلطة الفلسطينية وهذا يعني وجود عقوبة لمن يتطاول على القانون.
- وجود عادات وتقاليد تديينا عليها تمنعنا من الاساءة للاخرين.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

- توقيف المشكلة او الاشكال وعدم تازمها
- تهدئة النفوس فورا عن طريق الكلمة الواعية والصحيحة
- ايجاد حلول فورية وانهاء المشاكل

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لم يساهم بشكل كبير لان المشاكل تزداد ولا تنتهي.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

كثرة الرشاوي في البلد وميول القاضي العشائري إلى احد الاطراف.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

المصلحة الشخصية تغلب في كل قضية لذلك الكل يختار رجل الإصلاح الذي ينحاز إلى جانبه.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

اكيد موجود.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

الذي يختار رجال الإصلاح هو صاحب القضية او المشكلة فحواه لا توجد حماية لقراراتهم او حتى ضمان.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

القانون الفلسطيني لا يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

كثير جدا.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

نعم تخضع اما لشرع الاسلامي او لعرف ولا يوجد قانون رسمي للاصلاح.

المقابلة (12)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم والعرض في تعزيز السلم الاهلي؟

رجال الإصلاح انواع ومنهم من يعمل لوجه الله لكسب الاجر / ومنهم يعمل للوصوا إلى دعاية لنفسه / ومنهم من يقلد الاخر / دون علم ودرايه / الله المستعان.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما / صدق الله العظيم.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

اولا– شرع الله في أي حكم / المرجعية الدينية / قوة الوعي عند رجال العشائر والخبرة والمشورة الراي يكون مشترك بين رجال العشائر ان يكون يتقوى الله عز وجل. ...

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

قاموا رجال الإصلاح بغض النظر على الامور الفلتان/ الفلتان الامني وجود مناطق لا تخضع للقانون / كان الله في عونهم.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم موجود وهم كثر (الخلل كبير) عدم جهة مسؤولة وعدم وجود عنوان / العناوين كثر من يختار/ هذا هو السؤال / الخلل في الناس لا يسالون عن الصح – الخير موجود واصحاب الخبرة موجودن.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

يجب عقد اجتماع إلى رجال الإصلاح ويكون الاجتماع (تحت مظلة المحافظه) لاخذ القرار جماعي في الاصول العشائرية /لاحقاق الحق.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

نعم / موجودن كثر دون خبرة ولا علم ولا معرفة ما هي الا مكاسب مادية / ونهيب بالجميع محاربة هؤلاء الرجال اصلاح غير كفؤين.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

المحافظة عليها التحري عن أي شخص يعمل بالحل العشائري وهي الجهة المسؤولة عن الموضوع كونها القانون.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

يجب اصدار قانون يحمي قرارات رجال الإصلاح عند يكونوا مؤهلين من طرف جهة قانونية مثل المحافظة.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

نسمع عن هذا كثيراً لا يوجد ثقة فيهم.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

اولاً الاصل ان يتبع الشريعة الاسلامية السمحى قال الله عز وجل في كتابه الكريم / ما فرطنا في الكتاب بشيء صدق الله العظيم.

المقابلة (13)

السؤال الأول: ما الاسس والمرجعيات التي يتبعها رجال الصلح العشائري بمعالجة القضايا المتعلقة بالدم الشريعة الاسلامية، القضاء العشائري.

السؤال الثاني: ما الآليات والمرجعيات التي تتطبق على رجال الصلح العشائري وتعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

التربية الاسلامية احكام القضاء العشائري والقانوني.

السؤال الثالث: ما الاسس السليمة التي يتبعها رجال الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة ؟

الهدنه / العطوة العشائرية وصولاً إلى الصلح.

السؤال الرابع: كيف ساهم الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة؟

بحكم العلاقات العائلية والاحترامات المتبادلة بين الاسر وكذلك عدم التعاون مع المحاكم النظامية.

السؤال الخامس: برأيك هل يوجد خلل معين في اختيار رجال القضاء العشائري وما سبب هذا الخلل؟

نعم دخل في رجالات الإصلاح من لا خبره له ومنهم من يكتسب من جرار الاصلاح.

السؤال السادس: لماذا لا يوجد معايير صارمة لاختيار رجال الحل العشائري بالاخص في مدينة رام الله؟

القضاء العشائري يعتمد على الخبرة والشيوخ العشائرية.

السؤال السابع: هل هناك رجال اصلاح غير كفؤين يمارسون القضاء العشائري بقصد بيع القضية المكلفون بها لصالح مصالحهم الشخصية؟

البعض منهم يكتسب من وراء ذلك فاخذ الرزفه وخلافه.

السؤال الثامن: من يحمي قرارات رجال الصلح العشائري ومن يضمن حماية هذه القرارات؟

الاصل ان يحمي رجالات الإصلاح القانون النظامي والاجهزة المختلفة.

السؤال التاسع: هل القانون الفلسطيني يضمن تنفيذ قرارات رجال الحل العشائري؟ برجاء ذكر مثال؟

الى حد ما.

السؤال العاشر: هل صادفك حادثة لقضية حل عشائري تم اخذ فيها رشوة وبناء عليه لم تحل القضية؟

العديد فيها.

السؤال الحادي عشر: هل القرارات التي تتخذ من قبل رجال الإصلاح تخضع لعرف او قانون او شريعة معينة؟

الشريعة الاسلاميه القضاء العشائري الذي يتناسب مع الاحكام الشرعية.